المنظمة العربية للترجمة

سيرج بوغام

ممارسة علم الاجتماع

ترجمة

منير السعيداني

توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية

ممارسة
علم الاجتماع

لجنة العلوم الإنسانية والاجتماعية

المنظمة العربية للترجمة

سيرج بوغام

ممارسة علم الاجتماع

ترجمة

منير السعيداني

مراجعة

ميشال عواد

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المنظمة العربية للترجمة

بوغام، سيرج

ممارسة علم الاجتماع/ سيرج بوغام؛ ترجمة منير السعيداني؛ مراجعة ميشال عواد.

256 ص. - (علوم إنسانية اجتماعية)

ببليوغرافيا: ص 249 - 252.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-614-434-001-1

1. الاجتماع، علم. 2. البحوث الاجتماعية. أ. العنوان. ب. السعيداني، منير (مترجم). ج. عواد، ميشال (مراجع). د. السلسلة.

301

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة

عن اتجاهات تتبناها المنظمة العربية للترجمة»

المنظمة العربية للترجمة

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: 5996 - 113

الحمراء - بيروت 2090 1103 - لبنان

هاتف: 753031 - 753024 (9611) / فاكس: 753032 (9611)

e-mail: info@aot.org.lb - Web Site: http://www.aot.org.lb

توزيع: **مركز دراسات الوحدة العربية**

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: 6001 - 113

الحمراء - بيروت 2407 2034 - لبنان

تلفون: 750084 - 750085 - 750086 (9611)

برقياً: «مرعربي» - بيروت / فاكس: 750088 (9611)

e-mail: info@caus.org.lb - Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، كانون الأول (ديسمبر) 2012

شكر

أفدتُ لدى تجهيزي هذا الكتاب من مساعدة سيسيل فان دو فيلد (Cécile Van de Velde)، فقد تبين أن تجربتها مدرّسةً لعلم الإجتماع مكمّلةٌ لتجربتي وثمينةٌ في تحديد بنية المُصنّف تبعاً لحاجات الطلبة، كما في اختيار الأمثلة المناسبة لتعلّم ممارسة علم الاجتماع. كما أنها صاغت القسم الثالث. أنا حريص على شكرها بحرارة.

أفاد هذا المُصنّف أيضاً من اقتراحات سيلين بيرو (Céline Béraud) وباتيست كولمون (Baptiste Coulmont) وهما على التتالي أستاذان محاضران في جامعتي كون (Caen) وباريس الثامنة.

شكري موجه انتهاءً إلى دومينيك شنابر (Dominique Schnapper) لنصائحها النابهة وإلى ماريون سالز (Marion Selz) لقراءتها المخطوط قراءة ثانية مدقّقة.

المحتويات

القسم الثاني

عالم الاجتماع وميدانه

القسم الثالث
عالم الاجتماع ونتائجه

القسم الرابع
عالم الاجتماع في المدينة

قائمة المؤطرات

مقدمة المترجم

هذا كتاب مواكب لآخر تطورات ممارسة علم الاجتماع في سياق ما يشهده الحقل البحثي من تغيرات عملية وسياسية واقتصادية وإعلامية... يتابع الكاتب هذه التغيّرات انطلاقاً من تجاربه الخاصة بوصفه ممارساً للبحث العلمي الاجتماعي في معهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية والمركز الوطني للبحث العلمي في فرنسا طوال سنوات. وفضلاً عن ذلك، سمحت له معرفته العميقة والواسعة في آن واحد بالبحوث العلمية الاجتماعية والأنثروبولوجية بأن يرسم لوحة وافية للكيفية التي يمارس بها علم الاجتماع اليوم مستنداً إلى نظرة تاريخية استرجاعية متفحّصة. يظهر الكاتب في مراجعاته التاريخية تلك معرفة دقيقة بالظروف التي أحاطت بممارسة علم الاجتماع لدى مؤسسيه من إميل دوركهايم إلى ماكس فيبر، ولدى كبار الباحثين من ريمون آرون إلى بيار بورديو، مع الانتباه إلى الدروس المميزة التي يمكن أن تدل عليها تجارب فردية وجماعية أخرى مثل تلك التي كانت لأمثال هوارد بيكر وأوسكار لويس ودومينيك شنابر وغيرهم...

في ثنايا ذلك يضع الكاتب مؤشرات على الطريق التي تضمن حسب رأيه نجاح انطلاق الأفعال المؤسسة الأولى لموضوع البحث،

مثل التحرر من الأفكار المسبقة على طريق أشكلة الاهتمامات الأولى وموضعتها، بحيث تراعى في ذلك صيغ الحياد والاعتدال المعتادة. وبالدخول في مرحلة العمل الميداني تبدأ سلسلة من عمليات الاكتشاف والتصحيح والتعديل والمراجعة على طريق بناء فرضيات البحث وأدواته المفهومية ونماذجه المثال. وليس يتم ذلك، على ما أوضحه الكاتب، من دون حرص عالم الاجتماع على الإجابة عن أسئلة تحدد مسار تحقيقه من قبيل لدى من؟ أين؟ وكيف؟ واستحضار مستلزمات ذلك بما فيها الاتصالات والتراخيص... ولكن أهم مفاصل التحقيقات الميدانية تظل متعلقة بالهيئة التي يمكن أن يتخذها الباحث في ميدانه بحيث يقرر إن كان من الأفضل له أن يكون ملاحظاً متستراً أم مكشوفاً وما إذا كان بإمكانه أن يقيم علاقته مع مبحوثيه على أساس من التعاطف أو الكلبية بحيث يحيله الميدان على تبادل مستمر وجدليّ لمواقع المهيمن والمهيمن عليه اجتماعياً.

لا مفر لعالم الاجتماع، وإن بلغ أعلى مراتب النجاح في ذلك، من أن يديم التفكير العميق في كيفية بنائه لنتائج بحثه وقواعد الإدلاء بها ونشرها في المجتمع. يعتمد ذلك إلى حد كبير على عمل شاق من الكتابة وإعادة الكتابة وحسم قاس للتردد بين الأشكال الأولية الخام للنتائج وصياغاتها النهائية التي تجعلها، وفي آن واحد، محترمة للشروط العلمية وفي متناول جماهير من القراء والمستعملين، لا تفتأ تتنوع في تكوينها وفي علاقتها بالعلم ذاته وفي كيفيات استعمالها إياه واستراتيجياته.

وتحتل وسائط الإعلام موقعاً متميزاً في هذا التشكيل الجديد الذي يتخذه الفضاء الاجتماعي بحيث يجد عالم الاجتماع عمله منخرطاً فيه متردداً بين إقامة علاقات منفتحة معها والحرص على ضمان عدم تسطيح نتائج أبحاثه أو تحويل وجهتها. ويتأكد ذلك

خاصة مع التزايد المستمر لإمكانيات التدخل الاجتماعي والإعلامي وحتى السياسي أمام عالم الاجتماع ناصحاً ومحللاً ومستشاراً وخبيراً وعلى الخصوص إذا كان ممّن يستخدم المحامل الجديدة ويستخدم المواقع والمدونات الإلكترونية. وينبّه الكاتب إلى أن ذلك يبني موقعاً جديداً لعالم الاجتماع في المدينة حيث تتجاذبه صور متباينة من الالتزام بأسسها الأخلاقية ومحاذيرها السياسية وضروراتها الاستقلالية لا فقط إزاء الحقل السياسي، بل وكذلك إزاء طلب اجتماعي لا يكف عن التجدد والتعقد مؤثراً بصورة مباشرة أحياناً في ميزانيات البحث الزمنية والمالية وإمكاناته اللوجستية.

مادة الكتاب عشرات من الأمثلة وعناوين الكتب، ومن الأسماء ومن التجارب البحثية والمسارت المهنية، أوروبية أميركية خاصة، ثريّة ومتنوّعة وموحية ومعلّمة. في ثنايا عرضها ومناقشة ما يتعلق بها من مسائل، وفي تتبعه لمسار تطور العمل البحثي من بناء موضوعه حتى نشر نتائجه، كان حرص الكاتب واضحاً على وضع اليد على تأمين مستلزمات اليقظة العلمية والحذر المنهجي وعدم تأثر العمل العلمي سلباً بمواقع الباحث ومعتقداته وشروطه الاجتماعية وارتباطاته، بحيث يتم ضمان أوفى ما أمكن من شروط ممارسة علم اجتماع ناقد لا لمجتمعه فحسب بل ولنفسه سواء بسواء.

منير السعيداني

مقدمة

كيف تمارس حرفة عالم الاجتماع اليومَ بعد أكثر من قرن يفصلنا عن المحاولات الأولى لتحديد المسار العلمي الاجتماعي؟ بما يلتزم الطلبة الذين يتهيّأون لممارسة هذه المهنة؟ لا يكتفي عالم الاجتماع الذي يروم وصفاً دقيقاً لكل وجوه مهنته أن يقتصر على وصف التحقيقات التي ينجزها، حتى وإن احتلّت جزءاً مهمّاً من نشاطه. عليْه، كذلك ألا يقتصر على وظيفته الأكاديمية وعلى دوره عالِماً. قد يتناول أيضاً شروط مزاولة بحثه، عَنَيْتُ الاستجابة لطلبات العروض للحصول على تمويلات، والانكباب على تلبية الطلب الاجتماعي مع مواصلة تسليط نظر متباعد على العالم الاجتماعي، والصلات التي يقيمها مع وسائط الإعلام، ومَهَمّة الخبير التي توكل إليه ضمن هيئات تُبعث بمبادرة من المنشآت أو من السلطات العمومية. الدعوات عديدة ومتنوعة. وفضلاً عن ذلك، تَخَصّصَ البحث العلمي الاجتماعي وتمهنن وارتقت ممارسة التحقيقات ومعالجتها إلى مصاف عالية. من النادر أن يتابع عالم اجتماع اليوم تطور البحث في ميادين عديدة في الآن ذاته، وهو محكوم عليه تقريباً بتخصص، جزئي ومؤقت على الأقل. يمكن لتقديم حرفة عالم الاجتماع هذا أن يخيّب ظن الطلبة بل أن يثير انشغالهم، وعليه من

الضروري تناول مختلف وجوه هذه المهنة بأوضح وأكمل ما أمكن من الطرق.

يجدر الانطلاق في تعريف علم الاجتماع من موضوعه ومن ممارسته في آن واحد. يحيل موضوعه على الإنسان الاجتماعي أو على الإنسان المُنَشّئ اجتماعياً. ومنذ ابتداعه، عمل علماء الاجتماع على تأكيد خصوصيته بالنسبة إلى العلوم الإنسانية الأخرى، ولكنهم، وبفعل الغاية القصوى التي يتقصّدون بلوغها، يسعون إلى نيل هدف مفرط ولا شك يتمثل في تجاوز الانقسامات التخصصية داخل علم يتّسم واقعاً، على ما رأى ريمون آرون[1] (Raymond Aron)، بالخصوصية والتأليفية في آن واحد. وعلى الرغم من هذه المفارقة المؤسِسة يتفق علماء الاجتماع في مستوى عام على أن اختصاصهم هو علم الروابط الاجتماعية على الحال التي يفرضها الوسط الاجتماعي ويمررها، أي أطر التنشئة الاجتماعية، وكذا على الحال التي تعاش وتصان من قِبَل الأفراد.

على أن التوصّل إلى تعريف توافقي للممارسة أكثرُ عسْراً. يقتضي تعريف علم الاجتماع وشرحه انطلاقاً من ممارسته أخذ المجموع الإبستيمولوجي الكامل بعين الاعتبار، وبما يشتمل على الهيئة العلمية التي يكون عليها عالم الاجتماع، وبناء الموضوع، وتحديد الفرضيات، وصِيَغ الموضعة، ومنهجية التحقيق وأدوات تحليل النتائج، وأشكال الكتابة. ثمّة، في الحقيقة، طرق عدة في ممارسة علم الاجتماع تبعاً لمجال الدراسة المختار، والإشكالية

(1) انظر: Raymond Aron, *Préface à l'aventure humaine*, Encyclopédie des Sciences de l'Homme (Paris: Société d'Etudes Littéraires et Artistiques, 1966), t. III: *Les société modernes*, p. 17.

المقصودة والتقنيات المستخدمة على مستويي إنجاز التحقيقات وتأويل النتائج. كما أن ممارسة علم الاجتماع في تطور دائم. لم يتم تجاوز الطرائق التي اعتمدها دوركهايم (Durkheim) واختبرها في بحوثه حول **الانتحار** (1895)، أو حول **الأشكال الأولية للحياة الدينية** (1912) تجاوزاً كاملاً، ولكنها تبدو اليوم قاصرةً عن تمثيل تنوع المقاربات. يجدد الباحثون في علم الاجتماع من دون توقّف، وهم يسلكون سبُلاً لم تطأها أقدام أسلافهم، ويختبرون تقنيات جديدة ويستلهمون التقدم الحاصل في الاختصاصات الأخرى. إن العلم الذي يحيي منكفئاً على مكاسبه آيل إلى التقهقر بل ربما للاندثار. على أن هذه الحيوية المبدعة التي نعاينها في علم الاجتماع، كما في علوم أخرى، تجعل من العسير، إن لم يكن من المستحيل، معالجة مجموع الطرائق والتقنيات التي تنتمي اليوم إلى هذا الاختصاص. ولذلك يبدو ادّعاء تفسير ممارسة علم الاجتماع تفسيراً نهائياً تعلّقاً بوَهْمٍ.

تتمثل الاختيارات التي تمّ اعتمادها في هذا الكتاب في وصف ممارسة علم الاجتماع انطلاقاً من ديناميكيته الخاصة من جهة، أي انطلاقاً من التجارب الملموسة والتجديدات التي أدخلها الباحثون، وعدم الاقتصار، من جهة أخرى، على تناول نجاحات التحقيقات فحسب، بل وكذلك ما يرافق كل بحث من شكوك وتحسس عشوائي لا يمكن تفاديهما. وكما هو الحال في كل الاختصاصات العلمية، يكون احترام عدد معيّن من القواعد ضرورياً، ولكن ذلك لا يعني أن مجرد تطبيقها تطبيقاً حرفياً كفيل وحده بأن يجعل من المرء عالم اجتماع مُجِيداً.

يروم هذا المصنف، إذا ما توخينا دقةً أكبر في التعبير، الإجابةَ عن الأسئلة التي يتساءلها كل عالم اجتماع، سواءً أكان متدرّباً أم

محنّكاً، لدى انطلاق البحث، وخلال إنجاز التحقيق، ولحظة تأويل النتائج كما على أثر الفراغ من العمل، وساعة وضع الجرد النهائي وإبداء النقد. وبأية شروط يمكن لهذا النوع من البحث أن ينتسب إلى وضع العلم؟ وفي ما يتجاوز مختلف ميادين هذا الاختصاص وطرائقه، ما هي قواعد السلوك العلمي التي على كل علماء الاجتماع أن يحتكموا إليها؟ أتتسم نظرة عالم الاجتماع بالموضوعية، وتحت أية شروط تكون كذلك؟ ما المواقف التي عليه أن يتخذها تجاه الصحافيين، والمنشآت، والإدارات التي تطلب منه بانتظام النصح أو الخبرة؟ أيمكن لعالم الاجتماع أن يلتزم نضالياً في الحياة الاجتماعية والسياسية؟ تلك هي النقاط المتعددة التي يروم هذا الكتاب أن يوفّر عناصر إجابات عنها. إنه يتتبع سبل المسار العلمي الذي يقود من بناء الموضوع إلى نشر المقالات أو الكتب مروراً بممارسة التحقيق الميداني وتحليل النتائج. هو يسائل، بصفة أعم، التزام عالم الاجتماع وموضعه في المجتمع، وهو موجه إلى باحثي المستقبل وهو موجه كذلك إلى كل ممارس للمسار العلمي الاجتماعي.

يستند هذا الكتاب كذلك على تجربة مؤلّفه. تتسم الأمثلة المختارة بغية توضيح هذا الجانب أو ذاك من البحث بكونها في مجملها متنوعة، ولكن العديد منها يعكس مصاعب اعترضت سبيلي وحلولاً اكتشفتها في نطاق أعمالي الخاصة. فإذا ما كنت أحاول في مصنفي هذا أن أعرض تنوعاً كبيراً للمراجع ولأنواع البحوث فإنني واعٍ أنني كنت في العديد من الحالات واقعاً تحت أثر غواية وصف مسّاري الخاص وإخفاقي في مقاومته بالقدر الذي كان ضرورياً من دون شك. أرجو على كل حال أن يحمل هذا الكتاب إلى القرّاء الرّغبة في ممارسة علم الاجتماع.

القسم الأول

عالم الاجتماع وموضوعه

"أقول منذ البدء إن إحدى القضايا الأساسية التي تثيرها نظرية إدراك العالم الاجتماعي، تتمثل في مشكلة العلاقة بين الوعي العلمي والوعي المشترك.

هل أن فعل البناء من صنع العالِم أم الأهلي؟ الأهلي مقولات إدراك، ومن أين يستقيها، وما العلاقة بين المقولات التي يبنيها العلم والمقولات التي يضعها الإنسان العادي قيْد الفعل خلال ممارسته؟"

Pierre Bourdieu, *Questions de sociologie*, Paris, Editions de Minuit, 1980, p. 86.

← أولاً: الشروع في بحث علمي اجتماعي

← ثانياً: من موضوع الدراسات إلى الفرضيات

أولاً: الشروع في بحث علمي اجتماعي

كيف نختار المبحث الذي سنشتغل عليه؟ وكيف نبني انطلاقاً من هذا المبحث الأصلي موضوع دراسات علمية اجتماعية حقيقية؟ كيف نصوغ السؤال العلمي الاجتماعي الذي عنه يصدر الاستقصاء الخِبْرِي؟ كيف يتم تحديد الفرضيات؟ كيف يتم بناء طرائق تحقيق مناسبة؟ يضع طالب علم الاجتماع، مثله مثل عالم الاجتماع المتمرّس، هذه الأسئلة قبل الشروع في البحث. إن الإجابة عنها جزء من العمل العلمي الاجتماعي، ويتوجّب أن يُولَى لها الاهتمام الأقصى. ليس من النادر، في الممارسة، أن تفصل ستة أشهر، بل أكثر من ذلك، الاختيار الأصلي للمبحث عن الأَشْكَلَةِ العلمية الاجتماعية الأولى.

لـمَ كل هذا الزمن الطويل؟ يكون ذلك أولاً لأن الاختيار الأصلي كثيراً ما يكون قد انقاد إلى حساسيات أو توجهات لا صبغة علمية لها البتة ويستوجب التحرر منها تدريجياً. والحال أن هذه السيرورة ليست يسيرة إذ تقتضي على الأقل عملاً على الذات مساوياً للعمل على أفكار الحسّ المشترك وعلى مقولات الحياة الجارية التي يمكن أن يَجُرّ استخدامها إلى فقدان الرؤية. يمر بناءُ موضوع دراسةٍ ما عبر تفكيك، جزئي على الأقل، يطال هذه الأفكار والأحكام

المسبقة التي تمثل حواجز إبستيمولوجية. ويكون ذلك ثانياً لأن العمل العلمي الاجتماعي يمر عبر وضع ما يبدو بديهياً موضع استشكال. فأن تكون عالم اجتماع يعني من وجهةٍ ما تملك الجرأة على إثارة أسئلة غير مناسبة مع المعتاد، وإبراز ما يدور خلف المسرح للعيان، والإمساك بخيوط الحياة الاجتماعية أي، وباختصار، كشف حقيقة الظواهر الاجتماعية المخفية. ويكون ذلك ثالثاً لأن البحث العلمي الاجتماعي يُجبر على المراوحة جيئةً وذهاباً بين البناء العلمي والتحقّق أو الاختبار الخِبْري وذلك منذ الصياغات الأولى للإشكالية.

إن الابتعاد عن ممارسة الباحث الشخصية وتفكيك مفاهيم الحس المشترك، وكشف مآلات الحياة في المجتمع، وبناء أفكار ووضعها قيد الاختبار والتَّعْيير الخِبْري، أي باختصار الانخراط في الآن نفسه في سيرورة تجمع المَوْضَعَة والتساؤل النقدي، تلك هي المظاهر الأكثر اعتيادية لحرفة عالم الاجتماع التي نعتزم الخوض فيها في هذا الفصل.

أ- بناء موضوع الدراسات

كثيراً ما نجد في مذكّرات علم الاجتماع وأطاريحه وكذا في مقدمات المصنّفات التي تندرج ضمن الاختصاص جزءاً مُعَنْوَناً "بناء موضوع الدراسة". في مرحلة أولى، يَعْمد عالم الاجتماع عامةً إلى التحدّث عن موضوعه على الحال التي يتم بها تناوله في الحياة الجارية. ما الذي يجعل منه موضوع حديث؟ ومن يُسَائِلُه ذلك الموضوع؟ من يهتمّ به؟ بذا يأخذ عالم الاجتماع بِيَدِ قارئه مثيراً أمامه أوّلاً ما هو أليف عنده قائداً إياه شيئاً فشيئاً نحو مسار علمي يمرّ عبر سلسلة من القطائع مع الحسّ المشترك. إن توضيح الألفاظ والمفاهيم ضروري بكل تأكيد ولكن الأمر يتعلق خاصةً بتساؤل جديد وبإشكالية

جديدة ينبغي تبريرها انطلاقاً من الأعمال العلمية الاجتماعية الموجودة والفرضيات التي تم التحقق منها أو من تلك التي لم يتم بعدُ التأكد من صحتها. في هذه المرحلة تحديداً يمكن الحديث عن موضوع دراسة مَبْنِيٍّ لمّا يعد ممكناً الخلط بينه وبين المعنى الأوّل للأسئلة المسماة أسئلة الحين أو أسئلة المجتمع. ولكن ما يقوله عالم الاجتماع في بضع صفحات، ويبدو بسيطاً، يكون، غالباً، ثمرة إنضاج طويل الأمد.

1- فعل التباعد الأول

يحسن بعالم الاجتماع، قبل خوض أية خطوة أخرى، أن يفكّر في الأسباب التي قادته إلى التوجه نحو هذا البحث أو ذاك إذ إن تساؤله حول اختيار موضوعه هو في الواقع فعل تباعدٌ أول. كيف يختار الباحث موضوعه سواء أكان مبتدئاً أو ذا خبرة؟ كثيراً ما يلاحظ الأستاذ الذي يستقبل طالبه لحظة تحديد مشروع البحث وجود صلة قريبة بين الموضوع الذي اختاره وخبرته المعيشة، والوسط الاجتماعي الذي فيه ترعرع، واللقاءات التي كانت له، والمصاعب التي واجهه، والقضايا التي تستثير سخطه ومظاهر الحَيْف التي يُدينها. تلك هي النقاط التي تشكل علاقته بالعالم. ولا يختلف عالم الاجتماع المتمرّس عنه اختلافاً أساسياً في هذه النقطة إنما هو حَذِرٌ في إخفاءٍ أشدّ لما قد يبدو في نظر زملائه عائقاً إبستيمولوجياً أو وَهَناً في الصرامة ليس إلاّ.

والحقيقة أن اختيار موضوع ما لا يكون من غير وجاهة أبداً، إذ كثيراً ما يكون ناتجاً من محفّزَات غير واعية على الأغلب أو يَقِلُّ الإفصاح عنها على الأقل. لنضرب مثالاً. لماذا اختار دوركهايم الانتحار لا موضوعاً غيره؟ قد يبدو هذا الموضوع معقّداً، ومن وجوه عديدة عسيراً تناوله في نطاق بحث علمي اجتماعي بحت وعلى الأخص بالنسبة إلى مشروع تتمثل غايته، بالضبط، في تأسيس هذا

الاختصاص العلمي. ما الصلة الشخصية التي كان يمكن أن تكون لدوركهايم مع الانتحار؟ نعلم من خلال مراسلاته أنه كان، هو ذاتُه، يعتبر مهيّأً. نفسَه مُصَاباً "بالوهن العصبي"[1] (Neurasthenia) وأنه كان إذاً مهيّئاً للتفكير في هذه المسألة[2]. وهو يتناول مسألة الوهن العصبي في الفصل الأول المُعَنْوَن: "الانتحار وحالات المرض النفسي"[3] كان الهدف بالنسبة إليه أن يبيّنْ أن هذا الوهن العصبي، وإن كان مما يهيئ للانتحار، لا يؤدي بالضرورة إلى هذا المآل. وعلى ذلك، يتوجب البحث في ما يتجاوز الحالة العضوية لمن يُصَاب به، عن أسباب أخرى، وعلى الأخص عن أسباب اجتماعية. ما يثير الانتباه أنه يعمل، علاوة على برهنته، على وصف المصاب بالوهن العصبي على أنه كائن يتمتع، رغم مرضه، بخصال معتبرة: "على العكس، تُوكِلُه بلادته العضلية وحساسيته المفرطة، اللتان تجعلان منه غير قادر على الحركة، إلى وظائف فكرية تتطلب هي أيضاً أعضاء مناسبة. . . . بما أن المجتمع ذاته متحرك، وأن لا سبيل إلى حفاظه على ذاته إلا إذا تقدّم، فإن له دوراً يضطلع به، إذ هو أداة التقدّم بامتياز. ولأنه مناهض للتقليد ولنِير العادة تحديداً فهو منبع تجديد لا ينضب"[4].

---

(1) خلل مرضي أعراضه معاناة أخلاقية حادة مقرونة إلى وهن جسدي كبير (المترجم).

(2) Laurent Mucchielli, "Autour de la "révélation" d'Emile Durkheim: De: l'inscription biographique des découvertes savantes à la notion de "névrose créatrice," dans: J. Carroy et N. Richard, *La découverte et ses récits en sciences humaines,* Champollion (Paris: l'Harmattan, 1998), pp. 57-96.

(3) Emile Durkheim, *Le suicide: Etude de sociologie* (1897), Quadrige (Paris: PUF, 2007), voir en particulier pp. 33-46.

(4) المصدر نفسه، ص 45.

توخياً لاختصار القَوْل، لئن فهمنا أن بإمكان المصاب بالوهن العصبي، على الرغم من معاناته، أن يجد له بيسر موقعاً في المجتمع، فإن النبرة التي استخدمها دوركهايم لوصف حالته النفسية تبدو كثيرة التعاطف وقليلة التباعد، وهي، على كل حال، تقطع مع ذاك الأسلوب البرهاني الذي به يختص على العموم كلّما حلل الظواهر الاجتماعية. في ما يتجاوز الرهان العلمي الاجتماعي البحت لدراسة الانتحار، ليس من اللامعنى التفكير في أن يُسْنِد إلى هذا الموضوع بعض قيمة وجودية.

لا يختار علماء الاجتماع أبداً مواضيع بحوثهم بمحض المصادفة، ومن النادر في حالة الانتحار أن يعتني عالم اجتماع بهذا الموضوع من دون أن يكون قد مَثُل أمامه في لحظة من لحظات حياته بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة. من المثير للانتباه أن علماء الاجتماع الذين يدرسون الهجرة يكونون في أحايين كثيرة متحدرين من عائلات هاجرت وكانت عُرْضة لسيرورة مثاقفة، كما يكون لعلماء الاجتماع الذين ينكبّون على ثقافة الأوساط العمالية أو على موضوع الفقر أصول اجتماعية متواضعة، فيما يمثّل الحراك الاجتماعي موضوعاً تقليدياً في علم الاجتماع ولكنه يُدرس من قِبل باحثين اتّبعوا مساراً ما بين جيلين متصاعداً أو بخلاف ذلك، من قبل أولئك الذين اختبروا تجربة التقهقر في السلم الاجتماعي أو انحطاط الوضعية الاجتماعية. النساء هن خاصة من يشتغلن على موضوع النّوع الاجتماعي ويدرسْن صعوبات المواءمة بين الحياة العائلية والحياة المهنية، وهن من يُلححن بتمام القناعة على إبراز استمرار التفاوت بين الرجال والنساء. يدرس قدماء الرياضيين أو من عقدوا صلات وثيقة مع عالم الرياضة، علم اجتماع الرياضة، ويكفي أن نرتاد ندوةً لعلماء اجتماع الدين حتى نلاحظ أن قسماً كبيراً من الحضور يتكون من رجال الدين وقدماء رجال الدين أو من أشخاص قريبين من

ممارسة طقس تعبّدي ما. بمستطاعنا تعداد الأمثلة إلى ما لا نهاية له. يُسْقِطُ علماء الاجتماع بصفة تكاد تكون حتمية جزءاً من ذواتهم في البحوث التي ينجزون، وهم في ذلك لا يتميّزون من الإنسان العادي الذي يحاول أن يجانس ما بين أفعاله والعالم المحيط به ساعياً في آن واحد إلى فهمه فهماً أفضل.

لا يتعلق السؤال الذي يثار بمعرفة ما إذا كان على عالم الاجتماع أن يبنيَ علاقة تعاطف مع موضوع بحثه أم لا، وإنما بكيفية مواجهة عوائق التحليل النابعة "من الداخل" وتلك الأخرى النابعة "من الخارج". يمكن لعالم الاجتماع الذي يعرف بعض الشيء موضوعه من داخله أن يدّعيَ أن له معرفةً حميميةً بالميدان مبنيةً على تجارب ملموسة وعلى علاقات بأشخاص يمكن أن يصيروا لاحقاً مُخْبِرين من مستوى أول. ولكن عليه أن يبذل جهوداً حتى يتخلّص من الأفكار والأحكام المسبقة الخاصة بالميدان الذي يدرس، في حين يكون بمستطاع الباحث الذي لا يكون لموضوعه علاقة بمعرفته وبتجربته الشخصية أن يثمّن ما له من تباعد حاصل أصلاً.

لنذكر هاهنا مثال عالم الاجتماع الإنجليزي ريتشارد هوغار (Richard Hoggart) المتحدر من أحياء شمال شرقي أنجلترا الصناعي الشعبية، والمعروف في فرنسا بفضل كتابه **استخدامات اختبار الأمية** (*The Uses of Litteracy*) الذي ترجم تحت عنوان **ثقافة الفقير: دراسات في نمط عيش الطبقات الشعبية في إنجلترا**[5] تكمن فرادة هذا الكتاب الذي أُلّف خلال السنوات 1950 في استناده بقوة على تجربة المؤلّف الشخصية في كل ما يتعلق بالمواقف وبطرق التنشئة الاجتماعية الشعبية الحقّة ووسائلها. يعترف هوغار أن مصنّفه لا

(5) Richard Hoggart, *La culture du pauvre: Etudes sur le style de vie des classes populaires en Angleterre* (Paris: Editions de Minuit, 1970).

يمكنه لهذا السبب أن يدّعي موضوعية التحقيق العلمي الاجتماعي ولكن إضافته تظل لا محالة معتبرة. أولا لأن ملاحظاته ذات الصبغة الإثنوغرافية تتسم بالدقة الفائقة فيما يُحجم عن أي تعميم متسرع. هو، على العكس من ذلك، يقارع الوقائع التي يستقيها بدراسات علمية اجتماعية متنوعة مولياً اهتمامه باستمرار إلى تفادي أي تعميم مبالغ فيه. يدرس الباحث كذلك الأدب ذا الأصل الشعبي مسلّطاً عليه حكم عالم الاجتماع المتباعد. لم يحاول هوغار إخفاء أصله. تكمن قوّته، على العكس من ذلك، في قدرته على الاستفادة من ذلك من أجل وصف عالم الطبقات الشعبية من الداخل من غير الانجرار إلى الروح الشعبوية ولا إلى الانحراف البؤسوي اللذين يميزان الكثير من الأعمال الباحثة في الوضع العمالي، كما تستند قيمة المصنف كذلك إلى عمله بلا كلل على التحليل الذاتي الذي قام به المؤلف حتى يسيطر على المشاعر وإن لم يُلْغِها ومقاومات الكشف التي يستدعيها مثل هذا البحث حَتْماً. في ذلك، يمكن أن نشير مثلاً إلى الملاحظات الذكية التي يوردها حول وضع الطالب ذي المنحة التعليمية، والمنحدر من أصل شعبي، وحول سيرورة الانبتات والتقهقر المؤلمة التي يواجهها هؤلاء الشباب الذين يباشرون دراسات لم يتمكن أهلهم من توفيرها.

يمثّل الوعي بأنه يندر أن يكون اختيار موضوع ما محايداً، وأنه في أحايين كثيرة جزء من تجربة الباحث المعيشة خطوة أولى تتخذ في اتجاه المَوْضَعَةِ أو ما يمكن أن نسميَّه "علم اجتماع تفكيري". على أن ذلك يمثل تمريناً عسيراً إذ يقتضي قطيعة عالم الاجتماع مع كل ما يصل بينه وبين الموضوع المدروس. يقاوم الباحث في أغلب الأحيان كشف العلاقة التي له مع موضوعه، لأنه يوظف فيها بصفة دائمة تقريباً وبطريقة واعية إلى هذا الحد أو ذاك "مصلحته" الشخصية عن طريق مسار علمي، وهو يحاول أن يجيب عن سؤال

يبرره جزئياً رهانُ المعرفة العلمية الاجتماعية، ولكنه في الآن نفسه خاص به، وإن جزئياً. لا يتفطن بعض علماء الاجتماع إلى ذلك دائماً أو هم يفضّلون التقليل من أهميته.

بيّن بيار بورديو (Pierre Bourdieu) أن البحث الأكثر عسراً في ما أنجز والأبهظ ثمناً من حيث الجهود في الموضعة، كان ذاك الذي تعلّق بالمثقفين وبالحقل الجامعي. فقد واجه بالفعل في كتابه **الإنسان الأكاديمي**(6) (*Homo academicus*) وزر مسؤولية، أثقل بها كاهله هو ذاته، تمثلت في دراسة الصراعات الداخلية التي كانت تجري في عالم هو جزء منه. تحدث عن ذلك كالتالي:

"كنت قد بنيت، في مرحلة أولى، نموذجاً للفضاء الجامعي بوصفه فضاءً من المواقع التي تجمع بينها علاقات قوة خاصة، بوصفه فضاءً من القوى وفضاءً من النزاعات تخاض من أجل الحفاظ على فضاء القوى ذاك ذاته أو تغييره. كان يمكن لي أن أتوقف عند ذلك ولكني كنت مشدود الانتباه إلى ما كنت لاحظت في مراحل أخرى، ومن خلال أعمالي الإثنوغرافية، حول "المركزية الإبستيمولوجية" مقرونة إلى الموقع العلمي، أضف إلى ذلك الحرج الذي كان أثاره فيّ، عند نشر الكتاب، شعوري بأني اقترفت نوعاً من الخيانة بتنصيب نفسي مراقباً لِلُعِبة كنت أواصل لعبها وهو ما أجبرني على إعادة الالتفات إلى ما كنت شرعت فيه"(7).

يمثل هذا التساؤل مرحلة جوهرية في المسيرة العلمية. أَمِن الممكن بالفعل، أن يدّعي المرء احتلال موقع المراقب غير المنحاز إذا ما كان متورطاً هو ذاته في ألعاب السلطة والهيمنة التي يروم

(6) Pierre Bourdieu, *Homo academicus* (Paris: Editions de Minuit, 1984).

(7) Pierre Bourdieu et Loïc Wacquant, *Réponses* (Paris: Seuil, 1992), p 225.

دراستها؟ أليست ثمة مخاطرة في الاحتماء خلف مظهرِ لاشخصيةِ إجراءاتِ التحقيق العلمي الاجتماعي بغية الدفاع عن وجهة نظر، أو بناء فضاء من وجهات النظر يتجاسر فيها المرء في الحقيقة على الإمساك بسلطة تصنيف منافسيه؟ أيوجد نظام وحيد للقيام بهذا العمل أم أن فيه خيارات وبالتالي أفضليات؟ أيتمتع المراقب المتورّط في موضوعه بالموقع الأفضل للمباشرة بذاك التصنيف؟ بغية حل هذا النوع من المشاكل يتحدث بورديو عن "المَوْضَعَة المشارِكة"، تلك التي يجب عدم الخلط بينها وبين المراقبة بالمشاركة (انظر الفصل الثاني من القسم الثاني، "وضع المحقق" في هذا الكتاب). لا يتمثل المبدأ في النظر إلى موضوع الدراسة بتباعد فحسب بل في ممارسة تباعد مع الذات إزاء الموضوع كذلك، وهو ما يفضي تحديداً إلى تحليل موقع عالم الاجتماع في اللحظة التي يبني فيها موضوعه وأدوات تحليله. يمكننا الحديث عن علم اجتماع لعلم الاجتماع يُمَارس من الداخل في قلب سيرورة البناء العلمي عيِّنها.

"سمح لي الوعي بحدود الموضعة الموضوعية بأن أكتشف أن في العالم الاجتماعي، وخاصةً في العالم الجامعي، سلسلةً من المؤسسات يكون من أثرها جعل الفارق القائم بين الحقيقة الموضوعية لما نقوم به وما نكون عليه وحقيقته المعيشة مقبولاً، عَنَيْتُ كل ما ترغب الذوات المُمَوْضَعَةُ في التذكير به عندما تواجه التحليل الموضوعي بالقول أن "ذلك لا يجري على هذا النحو". إنها على سبيل المثال، في ما يهم حالتنا العينية هذه، وفي عالم يصارع كل واحد فيه من أجل حيازة احتكار سوق ليس له فيه من زبائن سوى منافسين، وحيث الحياة بالتالي بالغة القسوة، بقبول بالذات عن طريق القبول بحيَل التهرب والمكافآت التعويضية التي يهبها الوسط. تلك هي الحقيقة المزدوجة الموضوعية والذاتية التي

تنكشف عنها حقيقة العالم الاجتماعي كاملة"[8].

إن إقامة علاقة شخصية مع موضوع البحث تجعل الموضعة عسيرة ولكنها ليست، في ذاتها، مخالفة لما تجري به العادة، بل لا مفر من أن ينجذب عالم الاجتماع إلى دراسة الظواهر الاجتماعية التي طبعت عليه أثرها خلال ماضيه أو تلك التي تواصل فعل ذلك في تجربته اليومية. عليه أن يكون قادراً على تحييد أحاسيسه أو أن يكبت مشاعره، كما عليه أن يَعِيَ تفضيلاته في لحظة تحديد حقل استقصاءاته ذاته وأن يجهد ليعرض بأقصى ما أمكن من الموضوعية حدود العلاقة الحميمية التي يعقدها غالباً مع موضوعه. ذاك هو شرط التحرر حقيقةً من الأفكار المسبقة، وتفادي فخاخ علم الاجتماع العفوي.

2- التحرر من الأفكار المسبقة

يتمثل بناء موضوع الدراسة في علم الاجتماع في المرور من الحس المشترك إلى الحس العلمي الاجتماعي. مثله مثل أي فرد يعيش في مجتمع، لعالم الاجتماع آراء وتفضيلات وعلاقة شخصية بالأشياء والكائنات. ليست الظواهر التي يدرسها، ذاك الذي نسميه الاجتماعي في معناه الواسع، قابلةً للعزل عن النشاط الإنساني الذي يشترك فيه. هو لا ينفرد بمعرفته بها، ولكن مقاربته مختلفة لأنه ينخرط في نطاق مرجعي صارم التحديد، تتمثل إحدى خصائصه في خضوعه لمعايير الحقيقة العلمية. وعلى ذلك ليس بمستطاعه الاقتصار على الاستخدام الساذج للّغة اليومية إذ إن هذه تعبّر في الآن نفسه عن قيم الناس الذين يحيون في المجتمع ومعتقداتهم وعاداتهم

---

(8) المصدر نفسه.

وأفكارهم، ولذلك فإنها تشكّل في الكثير من الأحايين حاجزاً إزاء المعرفة العلمية. تفرض ألفاظ الحياة الجارية نفسها على هيئة بداهات تتوجب مساءلتها على عالم الاجتماع، إذ ليس بإمكانه استخدامها من غير تفكيكها أو تعريفها بدقة على الأقل. كان دوركهايم قد حذّر في **قواعد المنهج العلمي الاجتماعي** (*Les règles de la méthode sociologique*) من الأفكار المسبقة التي تهيمن على الحس المشترك:

على عالم الاجتماع إذاً، سواء أكان ذلك لحظة تحديده موضوع بحوثه أو خلال عرضه بياناته، أن يمتنع بإصرار عن استخدام تلك المفاهيم التي تكونت خارج العلم واستجابةً لحاجاتٍ ليست من العلمية في شيء. عليه أن يتحرر من هذه البداهات المغلوطة التي تهيمن على فكر الإنسان العامي، وأن يهزّ بشكل نهائي نِير تلك المقولات الخبْرية التي كثيراً ما تنتهي بفعل الاعتياد المستمر عليها إلى أن تصير مُستبدةً. عليه على الأقل، إذا ما أجبرته الحاجة أن يلجأ إليها أحياناً، أن يقوم بذلك واعياً بزهيد قيمتها حتى لا يسمح لها بأن تضطلع بدورٍ في العقيدة (العلمية) ليست جديرة به[9].

بعد ذلك ببضع سنوات، أعاد سيليستان بوغلي (Célestin Bouglé) تأكيد هذا التحذير، مهاجماً هو أيضاً ألفاظ الحياة المشتركة تلك التي لا يسائلها علم الاجتماع مساءلةً كافيةً:

إن ساعة الحكم على الأفكار العلمية الاجتماعية المشتركة أن تدُقّ أخيراً، تماماً كما هو الأمر بالنسبة إلى أفكار الجيولوجيا أو علم المناخ، بحيث تحدّد المعرفة العلمية لها اختيارها فتفسح في المجال داخل مملكتها لبعضها، وتلفظ بعضها الآخر خارج حدودها. يدعو

(9) Emile Durkheim, *Les règles de la méthode sociologique* (1895), Quadrige-Grands Textes (Paris: PUF, 2007), p. 32.

علم الاجتماع الشعبي هذا، ذاك الذي كشفت لنا وجوده رواياتُ المؤرخين ولوحات كتّاب الأدب أو أقوال الحس المشترك المأثورة، إلى ميلاد علم اجتماع علمي، بحيث يسعى بقدميه إلى حتفه[10].

لنعتبر حالة عالم اجتماع مهتم بدراسة ظاهرة الفقر. لكل منا فكرة واضحة إلى هذا الحد أو ذاك عن هذا اللفظ بما أنه، وقبل أن يكون مفهوماً علمياً اجتماعياً، تعبير من تعابير الحياة الجارية. يمكن أن يكون المرء على معرفة بالفقر بفعل معاناته إياه في حياته الشخصية، ومن النادر من ناحية أخرى أن يؤكّد أحد ما أنه لم يلتق أبداً بأشخاص أو عائلات تعيش في العوز، كذلك يعرض التلفزيون والجرائد بتواتر وضع الفقر على صيغة وثائقيات وشهادات وتحاليل. ولكن، وفي ما يتجاوز في العمق الإدراك المباشر لهذه الظاهرة وللمعنى العفوي الذي نسبغه عليها، عمّن وعمّا نتحدث حقيقةً عندما نتناول الفقر؟

يتمثل رد الفعل العفوي في البدء بتحديد من يتصفون بالفقر وذلك بغية تعدادهم ودراسة الكيفية التي بها يعيشون وتحليل تطور حالتهم عبر الزمن. حاول علماء الاقتصاد والإحصاء على الدوام تقديم تعريف جوهراني للفقر. كم يبلغ عدد الفقراء؟ ذاك هو السؤال الذي فرض نفسه سابقاً على كلّ تفكير كما لو كان مستحيلاً تصوّر الحديث عن هذه المسالة من غير المباشرة بتعداد الفقراء. يتوفر اليوم توثيق غزير حول قياس الفقر إحصائياً[11] ولكن ما يُعْوِزُ هو القدرة

---

(10) انظر: Célestin Bouglé, *Qu'est ce que la sociologie*? (Paris: Alcan, 1925), p. 48.

(11) Pour une revue de cette litérature, on pourra se reporter à: Hans-Jürgen Andre, *Empirical Poverty Research in a Comparative Perspective* (Aldershot: Ashgate, 1998), =

على تقدير قيمة الإحصائيات وما يمكنها أن تعلّمنا إيّاه حول الفقر. إن قياس الفقر الذي يمكن أن يبدوَ على أنه جَهد للموضعة هو في حقيقته جزء من علم الاجتماع العفوي هذا الذي ينطلق من الحس المشترك.

ليس مسموحاً لعالم الاجتماع الذي يدرس الفقر بأن يقتصر على مقاربة وصفية وكمية للفقراء، عليه أن يسائل فكرة الفقر ذاتها. إن التفكير المعتمد على الثنائيات والمتمثل في معارضة إحصائيات الفقراء بإحصاء بقية المجتمع ملتبس المعنى[12]، كما إن تعيين عتبة للفقر ومهما كانت محكمة ودقيقة اعتباطي دائماً. لنضرب مثلاً: باعتبار عتبة 50 % من الدخل الوسيط لكل وحدة استهلاك[13] (حوالى 600 أورو شهرياً) كان يوجد في فرنسا سنة 2001، 6 % من الناس في حالة فقر أي 3,6 ملايين فرد، ولكن وباعتبار حد 60 % من الدخل الوسيط لكل وحدة استهلاك (720 أورو شهرياً)، كان الفقراء يمثلون 12,4 % من السكان أي أكثر من ضعف العدد الأول ومجموعهم 7,2 مليون شخص[14]. يكفي إذاً أن نغيّر تغييراً طفيفاً العتبة الرسمية حتى تتغير جذرياً نسبة المجموعة السكانية المَعْنِيّة. تدل هذه النتيجة على وجود تمركز شديد للأسر حول عتبة الفقر

= انظر أيضاً: Béatrice Destremau et Pierre Salama, *Mesures et démesure de la pauvreté* (Paris: PUF, 2002).

(12) يمكن في هذه النقطة مراجعة أطروحة روين أوجيان حول البناء الاجتماعي للفقر التي نشرت معنونة: Ruwen Ogien, *Théories ordinaires de la pauvreté: Le sociologue* (Paris: PUF, 1983).

(13) تعبير إحصائي وتحليلي يعبر عن العائلة الواحدة سواء أكانت ثنائية الوالدين أو آحادية الوالدين (المترجم).

(14) انظر: *Le rapport de l'observatoire national de la pauvreté et de l'exclusion sociale 2003-2004* (Paris: La Documentation Française, 2004), pp. 18 sq.

المعْتَمَدة، وأنّ هذه تساهم في إحداث شرخ جذري ضمن مجموع أشخاص يحيون في الحقيقة ضمن شروط متماثلة على الأرجح. لا يعني ذلك أنه يتوجب التخلّص من مؤشرات الفقر الإحصائية هذه، ولكن ما يتأكد هو عدم الاقتصار على هذه المقاربة. في حين يمثل تعداد الفقراء في الحس المشترك شرطاً مسبقاً للتفكير يمكنه أن يكون بالنسبة إلى عالم الاجتماع عائقاً إبستيمولوجياً حقيقياً إذ يقوده إلى طريق غير نافذة ويحرمه من تساؤل حول معنى الفقر ذاته.

السؤال الذي على عالم الاجتماع إثارته بسيط: ما الذي يجعل الفقير في مجتمع ما فقيراً ولا شيء غير ذلك؟ أي، وبعبارة أخرى، ما الذي يشكّل الوضعية الاجتماعية للفقير؟ انطلاقاً من أي مقياس أساس يكون شخص ما فقيراً في نظر الكل؟ ما الذي يجعل أنه يُعَرّف أوّلياً بفقره؟ يعود الفضل إلى غيورغ زيمل (Georg Simmel) في إجابته قبل غيره، في بداية القرن العشرين، وبطريقة واضحة ومباشرة على هذا السؤال وإن كان آخرون قبله كانوا قدموا صيغةً أولى لها[15]. ما يحدّد وضعية الفقير الاجتماعية، بالنسبة إلى زيمل، هو المساعدة التي يتلقّاها شخص ما من الجماعة. أن يكون الفقير مَوْضِع مساعدة هي علامة الهوية لوضعه ومقياس انتسابه إلى شريحة محدّدة من السكان، شريحة منحطة القدر ضرورةً بما أنها تُعرّف بتبعيتها للآخرين. أن يكون المرء موضع مساعدة يعنى، في هذا الوضع، تلقّي كل شيء من الآخرين من دون القدرة على الانخراط في المدى القريب على الأقل في علاقة تكامل وتبادل معهم. على الفقير، بوصفه متلقياً إغاثة موجهة إليه هو تخصيصاً، أن يقبل بأن

(15) Georg Simmel, *Les pauvres*, Quadrige, 1re édition en allemande, 1907 (Paris: PUF, 1998).

يحيا وإن إلى مدى مؤقت ملازماً للصورة السلبية التي يرسل إليه بها المجتمع وينتهي إلى استبطانها، بأن لم يعد نافعاً، وبأن باتَ في عداد من يسمّون أحياناً "غير المرغوب فيهم". يحدّد كل مجتمع فقراءه ويُسند إليهم وضعية اجتماعية متميزة عندما يختار بأن يمدّهم بالمساعدة. ليس موضوع الدراسة العلمية الاجتماعية الحق إذاً الفقر، ولا الفقراء بحد ذاتهم بوصفهم حقيقةً اجتماعيةً مُجَوْهَرَةً، بل علاقةَ المساعدة وإذاً التبعية المتبادلة بينهم وبين المجتمع الذي إليه ينتمون. ينتهي هذا المنظور التحليلي إلى دراسة مقارنة لآليات تحديد الفقراء في مجتمعات مختلفة، وإلى البحث عن التمثلات الاجتماعية التي تكمن في أساس ذلك فتجعلها مشروعة، ولكنه ينتهي أيضاً إلى تحليل العلاقة التي يربطها الفقراء كما تم تعيينهم مع نظام الإعانات الذي إليه يحتاجون، وبصفة أعم، المكابدات التي يعانونها في هذه المناسبة وفي غيرها من ظروف الحياة اليومية[16].

قد يبدو المرور من الحسّ المشترك إلى الحسّ الاجتماعي بسيطاً إلى حدّ ما، ولكن هذه السيرورة ليست كذلك البتة. يتعلق الأمر ولا شك بالسؤال الأكثر عسراً الذي يوضع أمام عالم الاجتماع الذي يتطلب منه الانتباه الأقصى بحيث لا ينجرّ إلى ما يستسهله الحكم العفوي وإلى ما يبدو مفروغاً منه وما ننتهي أحياناً إلى القبول به على الحال التي يكون عليها مُظهرين حينها، ومن غير أن ندري، سذاجة كبرى.

لسنا نُقَدّر البتّة، في ما يتعلق بالتفكير في العالم الاجتماعي، العسرَ أو المخاطرَ تقديراً مبالغاً فيه. تكمن قوة البناء المُسْبَقِ، وبما

---

(16) أنجزت في هذا المنظور بحثاً مقارناً في الفقر: Serge Paugam, *Les formes élémentaires de la pauvreté,* Le Lien Social (Paris: PUF, 2005).

أنه مسجّل في آن معاً في الأشياء وفي الأدفعة، في كونه يتمثل لنا في طيات البداهة التي لا تبدو للعيان لأنها مفروغ منها. تتمثل القطيعة في الحقيقة في تحويل النظر، ويمكن القول فيما يتعلق بتعليم البحث في علم الاجتماع أن عليه أولاً أن "يُكسب عيوناً جديدة" على ما يقول الفلاسفة المعلّمون أحياناً. إن لم يكن الأمر متعلقاً بإنتاج "إنسان جديد" فإنه يتعلق على الأقل بإنتاج "نظرة جديدة"، عَيْن علمية اجتماعية. وليس ذلك متاحاً من دون انقلاب حقيقي، ومن دون توبة، ومن دون ثورة ذهنية، ومن دون تغيير كلي في النظر إلى العالم الاجتماعي[17].

من الممكن كذلك أن يكون هناك العديد من استخدامات الألفاظ الاجتماعية والمؤسّساتية، نستعملها في الحس المشترك إلى الحد الذي يكون ما يبدو أنه يجمعها من فهم مشترك غامضاً بل في الحقيقة ملتبساً. يمكن لكل لفظ منها أن يحمل أفكاراً مسبقةً من طبائع مختلفة وهو ما تنتج منه تداخلات لا تمييز لأخلاطها. يوجب الأمر إذاً مضاعفة الحذر وذلك بفحص تعدد دلالات هذه الألفاظ الاجتماعية وإحداث قطيعة متعمّدة معها، ذلك أنه من المفيد بحثياً تمييز الاستخدام العلمي عن الاستخدام الاجتماعي، خاصةً وأن هذا يمكن أن ينكشف على عائق حقيقي إزاء وضوح الأول، وكذا إزاء البناء النظري ذاته.

يكون توفيق هذه القطيعة أنجح بالقدر الذي تتم به السيطرة عليها ولذلك شرطان ضروريان. لا يعني إحداث قطيعة مع الاستخدام القائم لألفاظ الحياة الجارية أو للكلمات المتعلقة بالفقر التي تستعمل في المناقشة الاجتماعية أنه يتوجب نسيانها أو التصرف كما لو لم

---

(17) Bourdieu, *Réponses*, p. 221.

تكن موجودة. من المستحيل كما يذكّر بذلك فرانسوا إيزامبير (François Isambert) أن يتّم التخلص نهائياً من الأفكار المسبقة، ذلك أن "**الأشياء الاجتماعية لا تُعطى لنا في الإدراك بل ترشدنا إليها اللغة المشتركة بوصفها أفكاراً متاحة للجميع**". "تكمن هويتها الأولى، التي لا شك في أنها قابلة للمراجعة ولكن لا يستخف بها، في ذلك التعيين"[18]. لم يقل دوركهايم غير هذا عندما أكّد:

"ما يتوجب فعله هو تكوين جديد بالكامل لمفاهيم جديدة مناسبة لحاجات العلم ومعبّر عنها بالاستعانة بتسميات خاصة. لا يعني ذلك من دون شك أن المفهوم المعتاد من دون فائدة للعالِم. هو له دليل. عن طريقه هو نُعْلَم بوجودٍ ما لجملة من الظواهر المجتمعة تحت ذات التسمية يُحتمل حقاً أن تكون ذات خصائص مشتركة. بل هو، وعلى اعتبار أنه لا يكون أبداً من غير صلة ما بالظواهر، يدلنا أحياناً وإن بصفة إجمالية على الوجهة التي يُبْحَثُ فيها عنها. ولكن وعلى اعتبار تكوينه من غير حِذْقٍ، من الطبيعي ألاّ يطابق بالضّبط المفهومَ العلميّ المبتدعَ للغرض"[19].

وعليه فإن العمل على التخلص نسقياً من الرجوع إلى هذه الألفاظ بسبب طبيعتها الفضفاضة أو من الأفكار - الأيديولوجيات - المتضمنة أو الصريحة التي تحملها، لا معنى له، وخاصةً إذا ما فسّرنا السبب الذي جعلها على ما هي عليه واجتهدنا في بناء مفاهيم أكثر دقةً. دور الباحثين هو تسليط الضوء على هذه الألفاظ وذلك

---

(18) François Isambert, "De la définition: Réflexions sur la stratégie durkheimienne de détermination de l'objet," *l'Année sociologique*, no. 32 (1982), pp. 163-192.

(19) Durkheim, *Les règles de la méthode sociologique*, p. 37.

بتجاوزها، وبغية بلوغ ذلك يتوجّب البدء بتفكيكها ثم المباشرة بإعادة بناء شيء يتميز عنها ويظل، مع ذلك، قريباً منها. ذاك هو ثمن المعرفة في العلوم الاجتماعية.

ليس يعني ذلك أن على الباحث أن يتخلّى تماماً عن استخدام الأدوات الخِبْرية والمؤشّرات الإحصائية مثلاً بغية قَياسِ مدى اتساع الظواهر التي تؤشر عليها اللغة المشتركة. بالعودة إلى مثال الفقر تتمتّع مقارنة نسب الفقر حتى ولو ظلّ الحد الذي على أساسه تُحْتَسَبُ اعتباطياً، بمزيّة التشديد على اختلاف مستويات العيش التي يمكن أن توجد بين مختلف المجموعات الاجتماعية والمناطق أو البلدان. يمكن في هذا المنحى أن نحاول مقارنة مؤشرات غير مالية مثل الصلات الاجتماعية مثلاً (أنماط التضامن العائلية، المشاركة في الحياة الجمعياتية، شبكة المساعدة الخاصة. . .) وتركيبها بمؤشّرات اقتصادية بحيث تُدْرَسُ تراكمات العوائق، ومن ثم المجموعات السكانية الأكثر حرماناً. تكون هذه المقاربة أكثر خصوبة إذا ما اهتدى الباحث إلى نقد الأدوات التي يستعمل. يمكنه وبالتوازي مع التجائه إليها أن يذكّر مثلاً بأنّ معنى المؤشرات المقارن بينها متغير بحَسَبَ السياق الثقافي لكل مجتمع من المجتمعات. يمكنه عندها أن يَجْهَدَ في الربط بينها وبين التمثلات الجماعية وتاريخ المؤسسات وأنماط التدخل في مجال مكافحة الفقر أو الإقصاء التي تظل هي أيضاً تابعة، وإن جزئياً، لحقائق النمو الاقتصادي وسوق العمل.

ومثلما أبرز ذلك دوركهايم، ينطلق عالم الاجتماع دوماً من المفهوم العامي واللفظ العامي. فإذا ما كان من العسير أحياناً استخدام ألفاظ غير تلك التي للغة المشتركة، بات واجباً على عالم الاجتماع حينها أن يفصح عن المعنى الدقيق الذي يستخدمها به في غايات علمية. ولكن عندما تدغم الفكرة المشتركة كثرةً من الأفكار المتمايزة يكون من الأفضل عندها ابتداع مفاهيم جديدة.

3- الأشكلة

يمثل القطع مع الحس المشترك والتحرر من الأفكار المسبقة، مرحلة ولكن من أجل أية غايات أوجدت؟ على هذا العمل أن ينتهيَ إلى سؤال جديد. يتمثل الأمر في الحقيقة في تسليط نظر جديد على الواقع ومساءلته بطريقة أخرى. كيف يتفق أن يأتي الناس ما يأتون من الأفعال، وما هي دوافعهم الحقيقية التي تتجاوز عادة ما يقدّم على أنه بداهة؟

كلما اعتقد عالم الاجتماع أنه يزيح عن طريقه مَهَمّة بناء الظواهر تبعاً لإشكالية نظرية، أخضع نفسه لبناء لا يعرّف ذاته، ولا يتعرف عليه هو بصفته تلك. لا ينتهي ذلك في الآخر إلاّ إلى الحصول على خطابات متخيّلة ينحتها الفاعلون في مواجهة وضع التحقيق الميداني بغية الإجابة عن الأسئلة المصطنعة أو مواجهة الاصطناع الحق الذي يتولّد عن غياب الأسئلة[20].

لنضرب مثلاً من الحياة اليومية. عندما ترتفع الأسعار تنشغل الأسر بما قد يلحق بقدرتها الشرائية. عند ذلك تعبّر عن سخطها وتتهم المسؤولين السياسيين مباشرةً أحياناً بعدم العمل كفايةً من أجل قوننة النشاط الاقتصادي والتجاري أو تعديله. إزاء هذه الظاهرة يلاحظ الصحافي ارتفاعات الأسعار في محلاّت البيع ويسأل مستهلكين الإدلاء بآرائهم عفوياً حول المسألة. كيف يكون المرور من سؤال حدثي إعلامي يستثير مناقشة اجتماعية إلى سؤال علمي اجتماعي؟ ليست تتم ترجمة الأول إلى الثاني مباشرة بل تقتضي تفكيراً متباعداً حول موضوع الدراسة. في ما يتجاوز التعبير العفوي

(20) Pierre Bourdieu, J-C Chamboredon et J-C Passeron, *Le métier de sociologue*, Textes de Sciences Sociales (Paris: Mouton-EHESS, 1968), p. 58.

عمّا تعيشه المجموعة السكانية من مصاعب اقتصادية عامّةً، يسعى عالم الاجتماع مثلاً إلى تحليل العوامل الأقل انكشافاً للناظر، تلك التي تسبب السخط الشعبي وذلك بتأكيد الرهانات المتعلقة بالمواقع التي لهؤلاء وأولئك في الفضاء الاجتماعي. كما يعمل على أن يأخذ في الاعتبار محيط الأشخاص المستَجْوَبِين المباشر، وأن يحلّل الصلات التي تربط بينهم، وبين ذويهم من الجيران والأصدقاء والأقارب والمجتمع في عمومه. يكون بمستطاعه حينئذ أن يفسّر أنّ المعاناة لا ترتبط بنقصان القدرة الشرائية بحد ذاتها بل بالخشية التي تغذيها، وبمظاهر التفاوت التي تتسبب فيها، وبتدهور الوضعية الاجتماعية الذي يمكن أن ينجم عنها لدى الشرائح الأكثر تأثراً. وعليه، يعتبر عالم الاجتماع أن لظاهرة ارتفاع الأسعار الاقتصادية، تلك التي تقدّم في وسائط الإعلام على أنها مشكلة عامة، آثارٌ متغيّرة في الحقيقة حسب الفئات الاجتماعية، وأنها تزعزع العلاقات الاجتماعية. يمكن لعالم الاجتماع كذلك أن يدرس تطوّر مختلف أصناف الإنفاق عبر مقارنة ميزانية العديد من الأسر مثلما سبق وأن قام بذلك موريس هالبواش[21] (Maurice Halbwachs). يعمل عالم الاجتماع على أن يرى الكيفية التي بها تردّ الأسر على الوضع مختارةً بأن تضغط على بعض المصاريف بهدف التمكّن من الحفاظ على أخرى. إزاء انخفاض هام في مستوى العيش مرتبط بالبطالة مثلاً، تتمثل ردة فعل المستهلكين الجارية والمعلومة اليوم، في التقليص في الدرجة الأولى من أولوية المصاريف التي تهدّد أقل من غيرها، لا صحتهم، بل حفاظهم على وضعهم الاجتماعي. يعمد عالم الاجتماع، إذا ما استخدمنا تعبيراً آخر، إلى أَشْكَلَةِ مسألة القدرة

(21) Maurice Halbwachs, *La classe ouvrière et les niveaux de vie* (Paris: Alcan, 1912).

الشرائية عبر تحديد موضوع دراسة خاص، حيث يمكن أن توجد كثرة منها، والعمل، بذلك، على كشف ما يَخْفَى من قوى الفعل في الحياة الاجتماعية.

لنضرب مثلاً آخر. بات تناول المُنَشّطَات في الرياضة موضوع اهتمام راهناً إلى الحد الذي جعل الشك يحوم حول نجاحات رياضيي المستوى الراقي. كلما اندلعت قضية على أثر رقابة ذات نتيجة مؤكدة لحدوث تناول المنشطات يتمّ الإسراع بإجراء تحقيق فيما يحبس محبو الرياضة أنفاسهم منتظرين معرفة ما إذا تم اقتراف خرقٍ حقيقةً أم لا. عندما تتواتر قضايا تناول المنشطات مثلما هو عليه الحال في دورة فرنسا (للدراجات) مثلاً يكون مسّ في مصداقية المنافسة مهما كانت شعبيتها. لا يسعى عالم الاجتماع إلى التعليق على الحدث المباشر، بل يتخذ مسافات تباعد بالنسبة إلى ما يُقدّم للجمهور على أنه فضيحة أو وباء تتوجب مكافحته. هو لا يصدر حكماً معيارياً على سلوك هذا أو ذاك من الدرّاجين المتبارين أو المديرين الرياضيين حتى، وإن لم تكن إدانة هؤلاء محل ذرة من شك[22]. بدلاً من ذلك يحاول أن يجيب عن السؤال التالي: كيف يتفق أن يَعْمَدَ الرياضيون إلى تناول المنشطات؟ يمر وضع الأمر محل استفهام بعمليات متعددة من تحويل الأنظار. ليس ما يهم عالم الاجتماع حالة واحدة بل ظاهرة تناول المنشطات الأعم، فإذا ما تَوَاتَر ذلك فإنه يعني أولاً أنه يمثل ممارسةً جاريةً تكاد تكون مبتذلةً اندمجت في رياضة المستوى الراقي، بوصفها مكوّناً من مكونات التحضيرات البدنية

(22) يمكن للقارئ أن يعود في هذا الموضوع إلى كتاب كريستوف بريسونو: Christophe Brissonneau, Olivier Aubel et Fabien OHL, *L'épreuve du dopage: Sociologie du cyclisme professionnel,* Le Lien Social (Paris: PUF, 2008).

المُطَبّبة التي يسهر على تنظيمها مختصون يحتلون مواقع الصدارة في البحث في هذا المجال. وإذا ما كانت هذه الممارسة منتظمة التواتر ثانياً فيما يَمْثُلُ أمام الممارسين تحريم قانوني لتناول المنشطات وتهديد بالعقوبة فذلك لأنها مخفية ولأنها تتطور في الكواليس بموافقة ضمنية من الرياضيين ومن كل من يحيط بهم. عند ذلك، يهتم عالم الاجتماع بالسر الذي يحيط بالتحضير البدني وبالحد الرفيع ضرورةً بين المتابعة الطبية المكثفة والسعي إلى الإنجاز الأفضل وتناول المنشطات ذاته. هو يتخذ الرياضة مسرحاً يُجهّز الرياضيون له أنفسهم عبر إخفاء كيفية تحضيرهم نجاحاتهم في ما يشبه ما يأتيه الساحر الحريص على إخفاء سر ألاعيبه. وهو يحاول أخيراً أن يفهم الكيفية التي يكون بها رياضيو المستوى الراقي عُرْضَةً ضرورةً لتناول المنشطات في لحظة ما. انطلاقاً من حالات عديدة يسعى حينها إلى إعادة تركيب مختلف مراحل مسيرة الرياضيين الأخلاقية، وتحديد الكيفية التي بها تمت تنشئتهم في اتجاه تناول المنشطات عبر المعالجات المكثفة التي كانوا موضوعاً لها. متصرفاً على هذا النحو يُسْقط عالم الاجتماع لا محالة أسطورة بعض النجاحات الرياضية ويكشف وجه رياضة المستوى الراقي المخفية، ويتحول حينها، مُخَاطِراً بنزع السحر عمّا يراه الجمهور المتعطش للأبطال، إلى طارد الأساطير الذي تحدث عنه نوربيرت إلياس[23] (Norbert Elias). ويصير عالم الاجتماع الذي يدرس الظروف الاجتماعية التي تحيط بعلاقة الحبّ، هو أيضاً، مبدأً للأوهام (انظر المؤطّر رقم 1).

---

(23) انظر الفصل الثاني المعنون: Norbert Elias: "Le sociologue comme chasseur de mythes," dans: *Qu'est ce que la sociologie?,* 1re édition en allemand, 1970 (Paris: Editions de l'Aube, 1991).

المؤطّر رقم 1

الشروط الاجتماعية لعلاقة الحب

اختُلق نسق كامل من الأساطير في الذهنية الشعبية حول الحب، تلك العاطفة الجياشة التي لا تقاوم والتي تصيب من تريد وتأخذ في غموض بألباب أغلب الشبان وبالأقل شباباً في الكثير من الأحايين أيضاً. وعلى الرغم من ذلك، وحالما نسعى إلى تدقيق مقاييس الاختيار نتفطن إلى أن سهام كيوبيد[24] محكومة بمعايير دقيقة إلى حد كبير تتعلق بالطبقة وبالمداخيل وبالتربية وبالعرق وبالدين. وإذا ما تفحصنا عن قرب أشد السلوك الذي يسبق الزواج، عَنَيْتُ ما يُقلل من عنفوانه بتسميته مخادعةً "الاستمالة المغازِلة"، تفطنا أنه يخضع لطقس بالغ الصرامة غالباً. وعليه ننتهي إلى السؤال: أتكون عاطفة الحب هي التي تقود في غالب الأحيان إلى هذا النوع من العلاقات؟ ألا تكون بالأحرى علاقات سابقة الوجود بل وفي أحايين كثيرة، مُتعمّدة هي التي يمكن أن تولّد العاطفة المرغوب بها؟ إذا ما استخدمنا ألفاظاً أخرى قلنا إننا لا نسمح لأنفسنا بأن "نقع في الحب" إلا إذا توفرت شروط محددة أو افتعل بناؤها. يسارع عالم الاجتماع الذي يسعى إلى استخراج النماذج التي نخضع لها حين نسعى إلى استمالة العاطفة، ونتزوج، إلى وضع اليد على شبكة مركبّة تحيل بطرق متعددة إلى كل البنية المؤسسية التي فيها نحيا عَنَيْتُ الطبقة الاجتماعية والمسار والطموح الاقتصادي وإرادة امتلاك القوة والوجاهة... إلخ، عندها تبدو معجزة الحب مفتعلةً إلى حد ما. ليس يعني ذلك، كَرّةً أخرى، أن

---

(24) الإله الروماني كيوبيد ابن الإله مارس إله الحرب والزراعة وفينوس إلهة الجمال، هو إله الحب الذي يقابله لدى الإغريق الإله إيروس. يُصَوّر كيوبيد عادة على هيئة يافع فائق الجمال يحمل بيده سهاماً يصيب بها من يرميه فيقع في الحب (المترجم).

يعتبر عالم الاجتماع التأويل الرومنطيقي وَهماً، بل هو يسعى في هذه الحالة أيضاً إلى النظر في ما يختبئ خلف المعطى المباشر، وخلف التأويلات التي تتمتع بقبول عام. لن يجد عالم الاجتماع نفسه مجبراً بالضرورة إزاء زوج يَتجوّل تحت ضوء القمر على إنكار ما في هذا المنظر الأخّاذ من عمق عاطفي، ولكنه يولي اهتمامه إلى الآلية التي ساهمت في إخراج ذلك إلى مسرح الأحداث وفي وجوهه غير العالقة بسراب الوهم، عَنَيْتُ المرتبة الاجتماعية التي تدل عليها السيارة التي أقلّت المتحابيْن إلى ذلك المكان الرومنطيقي، ومعايير الذوق والموضة التي أَسبغت على ملابسهما شكلها، والوضع الاجتماعي الذي تبوح به لغتهما وسلوكهما، أي إلى دلالة المشهد كلّه وقصديته الاجتماعيتيْن.

Peter L. Berger, *Comprendre la sociologie: Son rôle dans la société moderne*, trad. française (Paris: Editions du Centurion, 1973), pp. 58-59.

إن تغيير النظرة، إلقاء "والتطلّع إلى ما خلف الأشياء" وكشف العالم الاجتماعي: تلك تعابير تسمح بتعيين العمل العلمي الاجتماعي. قد يواجه عالم الاجتماع في بعض الأحيان قوى مقاومة وعليه أحياناً أن يتباين مع دور الخبير الذي تعمل إدارات تمويل البحث التطبيقي. أو بُنَاه على أن تجعله يضطلع به. ذلك أنه يُدعى بالفعل للمشاركة، بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة، في تقويم السياسات العمومية. ليس يتعلق الأمر بوضع مبدأ تلك التقويمات وأهميتها موضع سؤال ولكن من الواضح أن تدخّل عالم الاجتماع في إطار مشروع يندرج على الأرجح ضمن مقاربة إدارية أو إدارية تنفيذية في السياسة العمومية، لا يمكن أن يكون من غير أن يثير لديه العديد من الاستفهامات. تتعلق الصعوبة التي يصطدم بها بطبيعة

تدخله، ذلك أنه يمكن تأويل مغامرة التوغل في ميدان التقويم على أنه علامة على التخلي عن البحث الأساس على اعتبار أن موضوع الدراسة في هذه الحالة يكون مبنياً لا من قِبَلِه هو بل تبعاً لانتظارات مؤسسية وسياسية[25]. قد يجد عالم الاجتماع نفسه مجبراً على الخضوع لعدد من الإلزامات التي لا يكون لها أحياناً أي تبرير علمي، وسواء أأراد ذلك أم لم يرد فإن بناء الموضوع والأشكلة يفلتان من تحكّمه، وإن جزئياً بفعل الرهانات السياسية والإدارية، كما بفعل ضرورة تبرير الاهتمام العمومي بالبحث. ليست الأسئلة "الجديرة" باهتمامه هي ذاتها "الجديرة" باهتمام المسؤولين الإداريين الذين يلجأون إليه، وعلى الرغم من ذلك وبفضل التجربة يتمكن عالم الاجتماع من تطوير السؤال الأصل لتقريبه من إشكالية علمية اجتماعية حقيقية. يتعلق الأمر حينها، إذا ما توفّرت الشروط، بمساءلة السؤال وهو ما يؤول إلى التحلي بروح تعليمية تجاه السلطات الإدارية حتى تفهم أن زاوية النظر التي اختيرت في البداية غير مناسبة لاستقصاء علمي، وأن الغُنْمَ يكمن في صياغة المسألة بطريقة مغايرة. يكون الطّلب الموجّه إلى علماء الاجتماع أحياناً واسعاً إلى الحد الذي لا يلاقون فيه أي عسر في تحويله إلى إشكالية علمية اجتماعية خالصة. بخلاف ذلك أحياناً أخرى، يبلغ الطلب من الدقة والتحديد وعدم التواؤم مع فكر عالم الاجتماع ما يجعل إعادة التحديد واجبة. فإذا ما رفض طالب الخدمة ذلك كان من الأفضل الامتناع عن المساهمة في المشروع.

في الممارسة، يستجيب عالم الاجتماع بانتظام للعديد من

(25) يتم تطوير هذه النقطة في الفصل الثاني من القسم الرابع المعنون "قضايا معاصرة في الالتزام".

العروض. يَرِدُ البعض منها من مصالح الدراسات في الوزارات وتكون مصاغة بأيدي أعوان لهم تنشئة في العلوم الاجتماعية، ولكن بعضها الآخر يصاغ من دون أية إحالة على أعمال علمية ولا تكترث إلا للعملي من الحاجات. على المرء الحذرُ في كل الحالات من أفكار البحث التعاقدي المسبقة. نادراً ما يصاغ السؤال الاجتماعي بطريقة علمية اجتماعية، ويُحْدِق بعالم الاجتماع خطر الانحباس في مفاهيم لا تمتّ بصلة إلى العلم وتنتهي، على المدى الطويل، إلى أن تفرض نفسها عليه، إن لم يحترس منها، فتقوده إلى التفكير تبعاً لغايات الفعل السياسي والأيديولوجيا المضمرة للمناضلين الاجتماعيين.

ب- حدود الموضعة

لئن كانت الموضعة أولى مراحل ممارسة علم الاجتماع فيستحسن الحفاظ على نظر نقدي تجاهها، والوعي بحدود الموضوعية التي لا يمكن تفاديها. لقد كان ريمون آرون ولا شك أكثر من أمعن من علماء الاجتماع الفرنسيين في نقد الفكر العلمي الاجتماعي محدثاً في الجدل الإبستيمولوجي تمييزاً تحليلياً أساساً بين الحِياد والاعتدال، نعثر على أهم حججه في مقال له معنون "علم المجتمع ووَعْيه" نشر أولاً سنة 1960 في **أرشيفات علم الاجتماع الأوروبية**[26] (Archives européennes de sociologie).

1- صِيَغ الانحياز العلمي الاجتماعي

يتساءل ريمون آرون في هذا النص عن وظيفة علم الاجتماع، ويحاول أن يقف على خواتيم العلاقة بين المجتمع وعلم الاجتماع.

---

(26) تمت إعادة نشر المقال في منتخب نصوص ريمون آرون: Raymond Aron, *Les sociétés modernes*, Quadrige-Grands Textes (Paris: PUF, 2005).

يعيّن آرون انطلاقاً من البحوث التي أُجريت حول الطبقات الاجتماعية، تلك التي مثّلت أحد مواضيع علم اجتماع السنوات 1960 المركزية، أنماطاً خمسة من الانحياز العلمي الاجتماعي: **1-** الانتخاب الاعتباطي للوقائع، **2-** الخلط في مستوى النظرية بين التعريف التوافقي والتعريف المعبّر عن نتائج البحث (لاحظ آرون أن علماء الاجتماع، وجورج غورفيتش (Georges Gurvitch) خاصة، كانوا في الكثير من الأحايين يعرّفون الطبقة الاجتماعية انطلاقاً من مؤشرات غير مُبَيّنَةٍ خبْرياً)، **3-** ادّعاء المعرفة اليقينية والدقيقة بظواهر طبيعتها ملتبسة، **4-** التحديد الاعتباطي لما هو هام وأساسي، **5-** إسقاط المراقب حُكْمَهُ على المجتمع ذاته فيما يتعلق بمزايا النظام الاجتماعي ومَعَايِبِهِ. كان يرى أن علم الاجتماع الخبْري ذاته وعلى الوجه الذي تطوّر عليه في الولايات المتحدة الأميركية مُثْقَلٌ بأحكام القيمة، إذ لم يكن إبراز الوقائع محايداً، وانبنى على الرغبة في إبداء الموافقة أو توجيه النقد. ليس بمستطاع عالم الاجتماع، حتى حين اضطلاعه ببناء موضوع دراسته محاولاً التحرر من الأفكار المسبقة، بالمعنى الذي عناه دوركهايم، ألا يكون ذا تفضيلات وبطريقة غير واعية أحياناً فيدمجَ في ترسيمات تحليله فرضيات مبنية اجتماعياً، مما يقوده نحو نتائج لا تكون موضوعيتها إلا جزئية. ويستنتج آرون من ذلك أنه "علينا من أجل الإفلات من الانحياز بذل جهد ثلاثي من التدقيق الخبري والنظري أو النقدي، وأخيراً تجاه الإحالات على القيم الضمنية في المجتمع وفي العلم"[27].

لئن كان علماء الاجتماع يميلون إلى الاقتناع بأن كل فكر فلسفي مبنيٌ اجتماعياً، وهو ما يقول بالتأكيد جزءاً من الحقيقة، فإن آرون لا يكف عن تذكيرهم بأن أعمالهم هي ذاتها كذلك وبصيغة

(27) المصدر نفسه، ص 64.

ربما كانت أكثر جذرية. وليس يعني ذلك أن كل علوم الاجتماع أيديولوجية ومتحزبة، أو أن علماء الاجتماع غير قادرين على تحييد مشاعرهم وعلى كبت عواطفهم. يتمثل النقد الذي يوجهه لهم آرون في كونهم لا يعون تمام الوعي بتفضيلاتهم وبالوقع الاجتماعي والسياسي لأعمالهم:

"لن أستنتج من ذلك أن على عالم الاجتماع أن يتفادى إطلاق أحكام القيمة بل أن عليه أن يبرز إلى العلن ما كان منها من وسطه مبثوثاً وضمنياً، وأن يحدد، قدر المستطاع من دقة، تلك التي تتعلّق به شخصياً"[28].

ليس بمستطاع عالم الاجتماع حين دراسته وقائعَ مثل الحراك الاجتماعي أن يبقى على حياد تام، وعوضاً من ادّعاء اللامبالاة يُستحسن حسب آرون تحليل الدلالة الأيديولوجية أو السياسية لنتائج العمل الخبري، وهو من جهة أخرى يطالب عالم الاجتماع بعدم نسيان أحكام القيمة التي يحملها قرّاؤه عفوياً.

"لا يختلف عالم الاجتماع عن رجل السياسة، أو رجل العامة في معنى أنه لا تفضيلات لديه أو عدم تعبيره عن آرائه. يحسن به أن يختلف عنهما عن طريق اعتباره الكل ورفضه التقريظ أو الذم بصفة منهجية والاعتراف بالنقائص التي لا يمكن فصلها عن النظام الذي يختار، والاعتراف بما للنظام الذي يكافحه من مزايا خاصة"[29].

2- الحياد والاعتدال

في أطروحته، كان آرون قد وجّه نقده إلى **قواعد المنهج العلمي الاجتماعي** (*Les règles de la méthode sociologique*) مشككاً

(28) المصدر نفسه، ص 65.

(29) المصدر نفسه.

في إمكانية التمييز بين خصائص السببية العلمية الاجتماعية الخالصة وإجرائياتها والتعارض الأساس الذي أقامه دوركهايم ما بين التاريخ وعلم الاجتماع. ويمكن أن نلمس بيسر أنه يتباين في "علم المجتمع ووعيه" كرّةً ثانية، وإن على نحو ضمني، مع الإبستيمولوجية الدوركهايمية على المعنى الذي تبدو له فيه وَهْماً معالجةُ الوقائع الاجتماعية بحياد تام وكأنها أشياء، كما يتباين مِثْلاً بمِثْلٍ مع ماكس فيبر وإن كان أَثَرُه أَلْهَمَهُ بعمق، وهو بالفعل يأخذ عليه أنّه اعتقد في إمكانية ضمان الحياد عبر إكراه عالم الاجتماع على نوع من التقشف الزاهد في اتخاذ المواقف السياسية وتبنّي أحكام القيمة. من المستحيل أن يُراعى هذا الامتناع، وماكس فيبر ذاته لم يحترم هذه القاعدة، ذلك أنه ليس بمستطاع علم الاجتماع الذي يعتني بالمؤسّسات السياسية والاجتماعية أن يمتنع عن المدح أو القدح:

"يمدح علم الاجتماع ويقدح حتى عندما يتظاهر بعدم الخوض في ذلك. يؤوّل الطالب أو القارئ الوقائع أو العلاقات بالنسبة إلى قِيَمه هو، وقيَم جماعته بما يعني وجود الكثير من علامات الاستحسان والاستهجان. يقوّم الناس الظواهر الاجتماعية عفوياً، وينتابهم شعور هلامي ولكنه قوي بالعادل والجائر، وهو الشعور الذي يمثل جزءاً من الواقع ذاته. وحين يَعْمَدُ عالم الاجتماع إلى عرض الوقائع أو التفسيرات السببية متّبعاً أسلوباً محايداً كما لو كان يمتنع عن تعييرها يتظاهر بكونه إنساناً مغايراً للآخرين وبجهل معنى تأويلاته العميق، كما لو كانت الحقيقة قابلة للفهم آلياً، بصرف النظر عن المقتضيات التي يعتبرها المواطنون ضرورية بالنسبة إلى مدينتهم"[30].

وعلى أساس اقتناع آرون بأن الحياد مستحيل وبأن حقيقية

(30) المصدر نفسه، ص 67-68.

الوقائع غير كافية وحدها لضمان الموضوعية، يقترح على عالم الاجتماع التوصل إلى الاعتدال من خلال وضع الوقائع موضعها، وتركيب صورة المجتمع الفكرية بطريقة واضحة مفهومياً. وعلى هذا وَضَعَ تمييزاً تحليلياً أساساً بين الحياد والاعتدال. ينبني التفكير الذي يقترحه على تتابع منطقي تتسلسل فيه قضايا ثلاث: **1**- يكون التأويل العلمي الاجتماعي موضوعياً بقدر ما يكون "تفهمياً"، **2**- لا يمكن أن يكون هناك فهم إلا إذا كان أخذٌ بالمجموع، وتوازنٌ بين العناصر، ووضعٌ للوقائع موضعها، وإدراكٌ لأصلية كل نوع من النظام الاجتماعي بالنسبة إلى الأنواع الأخرى من الجنس ذاته، **3**- ليس هذا الفهم محايداً إزاء أيديولوجيات الأحزاب السياسية، على الرغم من عدم اندغامه مع أية واحدة منها.

وَحْدَهُ الاعتدال في علم الاجتماع، وفي العلوم الاجتماعية بوجه أعمّ، قادر على ضمان أصالة المسار العلمي. وعلى هذا يدعو آرون علماء الاجتماع لا إلى التخلي عن نظرياتهم، ولكن إلى التفكير في شروط إنتاجهم ومعرفتهم بالمجتمع:

"يتزايد شَبَهُ المجتمعات الحديثة بالصورة التي يعطيها عنها علم الاجتماع الخبْري الذي يستخدم مفاهيم الوضعية والدور. ولكن مجتمع القرن العشرين لن يكون متكوّناً أبداً من أعداد من الإنسان السوسيولوجي، كما لم يكن مجتمع القرن التاسع عشر متكوناً من أعداد من الإنسان الاقتصادي. وحدها المقارنة التاريخية تمكننا من الإمساك بالكيفية التي بها يتولى كل مجتمع استدماج صورته التي يعرضها علم الاجتماع الخبْري عليه أو كبتها أو تقبيحها أو تزيينها"[31].

في درسه الافتتاحي في الكوليج دو فرانس (Collège de

(31) Raymond Aron, "Sociologie allemande sans idéologies?," *Archives européennes de sociologie*, no. 1 (1960), p. 175.

France) يعرّف ريمون آرون بطريقة أكثر وضوحاً عمل عالم الاجتماع محدداً إياه في البحث عن المعنى الكامن في ما يتجاوز المعاني التي تقفز مباشرة إلى وعي الفاعلين أو التي تكشف عنها أقوالهم. بالنسبة إليه، تحمل كل نظرية علمية اجتماعية بطريقة ضمنية في طياتها فلسفةً للتاريخ ذلك أن توسط هذه ضروري حتى يصادف العبور من المعنى الكامن إلى المعنى الظاهر انكشافاً لحقيقة ما. وفضلاً عن ذلك، يؤكّد آرون عدم التغاضي عن أن الإجراء الذي يتمثل في بناء موضوع علمي متميّز عن المعنى المباشر الذي يضفيه الفاعلون عفوياً على أحداث الحياة الاجتماعية ووقائعها، يُلزم بنوع الحقيقة التي ترى النور، وإن كان يمثّل مرحلة جوهرية في سيرورة البحث العلمي الاجتماعي. يدعو آرون، إذا ما توخينا قولاً آخر، الباحثين إلى التفكير في شروط إنتاجاتهم الاجتماعية والتاريخية وهو ما يعني تطوير فكر نقدي تجاه بحوثهم ذاتها يكون هو ذات الفكر الذي يُظهرون لدى عملهم على فهم المجتمع وإسباغ المعنى عليه.

* * *

ليست المباشرة بخوض بحث علمي اجتماعي أمراً بديهياً. فليس من اليسير أبداً رسم تباعد تجاه الأفكار المسبقة والحس المشترك. يمكن لأسئلة المجتمع على الصورة التي تصاغ بها في الحياة الاجتماعية والسياسية أن تمثّل أفق البحث العلمي الاجتماعي وغايته، ولكنها لا تكون أسئلة علمية اجتماعية ما لم تكن محل تفكيك وإعادة تركيب أوّلاً. وعليه تخضع ممارسة علم الاجتماع إلى قواعد علمية دقيقة وليس بمستطاع عالم الاجتماع أن يغض نظره عن التقدم الحاصل في المنهجية. ولكن المعرفة في هذا المجال لا تمثل غاية بذاتها، إنها أداة في خدمة فهم أفضل للمجتمع. وعلى اعتبار حرص عالم الاجتماع على وضع مخطط مَوْضَعَةٍ صارم لكل واحد من

بحوثه يجد نفسه مطالباً بالقيام بتجارب متعددة ومتنوعة. لن يكون بمقدوره التقدم فعلاً إلا إذا تمكن من الاستفادة من ذلك، وأقر بفشله وسلّط على ذاته وعلى العلم الذي يزعم أنه ينتمي إليه نظراً ناقداً.

بيبليوغرافيا

Andre Hans-Jürgen (dir.), *Empirical Poverty Research in a Comparative Perspective,* Aldershot, Ashgate, 1998.

Aron Raymond, *Les sociétés modernes*, Paris, PUF, "Quadrige-Grands textes", 2005.

– «Science et conscience de la société» et «Sociologie allemande sans idéologie», *Archives européennes de sociologie*, 1960, no. 1.

Berger Peter, *Comprendre la sociologie. Son rôle dans la société moderne.* Trad. française, paris, Editions du Centurion, 1973.

Bouglé Célestin, *Qu'est-ce-que la sociologie*?, Paris, Alcan, 1925.

Brissonneau Christophe, Aubel Olivier, Ohl Fabien, *L'Epreuve du dopage. Sociologie du cyclisme professionnel*, Paris, PUF, «Le lien social», 2008.

Bourdieu Pierre, *Questions de sociologie,* Paris, Editions de Minuit, 1980.

– *Homo academicus*, Paris, Editions de Minuit, 1984.

– (avec Loïc Wacquant), *Réponses*, Paris, Seuil, 1992, p. 225.

Bourdieu Pierre, Chamboredon Jean-Claude, Passeron Jean-Claude, *Le métier de sociologue*, Paris, Mouton-EHESS, «Textes de sciences sociales», 1968.

Destremau Béatrice et Salama Pierre, *Mesures et démesure de la pauvreté*, Paris, PUF, 2002.

Durkheim Emile, *Les règles de la méthode sociologique* (1895), Paris, PUF, «Quadrige - Grands textes», 2007.

– *Le suicide. Etude de sociologie* (1897), Paris, PUF, «Quadrige». 2007.

Elias Norbert, *Qu'est ce que la sociologie?* (1re édition en allemand, 1970), Paris, Editions de l'Aube, 1991.

Halbwachs Maurice, *La classe ouvrière et les niveaux de vie*, Paris, Alcan, 1912.

Hoggart Richard, *La culture du pauvre. Etudes sur le style de vie des classes populaires en Angleterre*, Paris, Editions de Minuit, 1970.

Isambert François, «De la définition. Réflexions sur la stratégie durkheimienne de détermination de l'objet», *l'Année sociologique*, 1982, no. 32, pp. 163-192.

Mucchielli Laurent, Autour de la «révélation» d'Emile Durkheim. De l'inscription biographique des découvertes savantes à la notion de «névrose créatrice», in: J. Carroy, N. Richard (dir.), *La Découverte et ses récits en sciences humaines. Champolion, Freud et les autres*, Paris, l'Harmattan, 1998, pp. 57-96.

Ogien Ruwen, *Théories ordinaires de la pauvreté*, Paris, PUF, "Le sociologue", 1983.

Paugam Serge, *Les formes élémentaires de la pauvreté*, Paris, PUF, «Le lien social», 2005.

Simmel Georg, *Les pauvres* (1re édition en allemand, 1907), Paris, PUF, «Quadrige», 1998.

Rapport 2003-2004 de l'Observatoire national de la pauvreté et de l'exclusion sociale , Paris, La Documentation Française, 2004.

ثانياً: من موضوع الدراسات إلى الفرضيات

يمر بناء موضوع للدراسة، مثلما رأينا، عبر جملة من عمليات التباعد عن الذات وعن الاختيار الأوّلي لموضوع البحث ولكن أيضاً، عن الأفكار المسبقة والطلب الاجتماعي المؤسسي الذي يُوَجّه إلى عالم الاجتماع. يناسب موضوع الدراسة في هذا المعنى أشكلة علمية اجتماعية تتحدر منها على العموم فرضيات.

يمكن أن نبيّن ببالغ اليسر أن كل ممارسة علمية، حتى تلك التي، بل وخاصة تلك التي تدّعي من دون روية أنها تنتمي إلى الخبرية الأكثر عمًى، تقتضي اعتبارات نظرية مسبقة، وأن ليس لعالم الاجتماع خيار إلا بين تساؤلات غير واعية، وإذاً غير مراقبة وغير متجانسة، وبين حزمة من الفرضيات تُبنى بطريقة ممنهجة بغية وضعها قيد الاختبار التجريبي. يؤدي الامتناع عن الصياغة الصريحة لحزمة من الفرضيات مبنية على أساسٍ نظريةٍ، إلى الوقوع تحت طائلة العمل بمقتضى اعتبارات مسبقة ليست إلا أفكار علم الاجتماع العفوي والأيديولوجيا، أي ما يكوّن لنا من الأسئلة والمفاهيم بوصفنا ذواتٍ اجتماعيةً حين لا نرضى أن تكون لنا بوصفنا علماء اجتماع(1).

---

(1) Pierre Bourdieu, Jean-Claude Chamboredon et Jean-Claude Passeron, =

لئن كان بناء موضوع البحث يفضي بصفة تكاد تكون آلية إلى فرضيات فإن هذه قابلة للمراجعة والإثراء والتغيير خلال البحث أحياناً. وليس من النادر بالفعل أن تؤدي تجارب الميدان الأولى بعالم الاجتماع إلى إعادة توجيه سؤاله الأصل، كما لا يندر أن تنبثق من مقارنات البحث أسئلة جديدة تطفو ويستحسن إذاً أن تضاف. وأخيراً يكون من الضروري في بعض الأحايين، ولدى بلوغ مرحلة متقدمة من التحقيق الميداني بناء نماذج مثال تُستخدم كما لو كانت أرحاماً تولّد صياغة فرضيات جديدة، ومن ثم تقود لجمع معطيات خبْرية إضافية. فلنتوقف عند مختلف هذه النقاط.

1- دروس الميدان الأولى

يَرْجُحُ أن تكون ممارسات التحقيق الميداني لدى علماء الاجتماع، وعلماء الأجناس شديدة الاختلاف. ينزع علماء الإجتماع مساءلة الميدان مستخدمين أساساً من الفرضيات مسبقة البناء، في حين يثق علماء الأجناس أكثر بالاكتشاف الخبري ذاته جاعلين، على حد عبارتهم، "الميدان يتكلم بذاته". على أن علماء الاجتماع يعترفون واقعاً بضرورة إعادة توجيه السؤال الأصل. يبلغ الأمر بستيفان بو (Stéphane Beaud) وفلورنس فيبر (Florence Weber) إلى القبول بالقول: "إن تحقيقاً ميدانياً لا يغيّر عناصر سؤال الانطلاق هو تحقيق رديء ولا طائل من ورائه وغير مجد"[(2)] (انظر المؤطّر عدد 2). ومن النادر من جهة أخرى أن يمتنع علماء الأجناس عن صياغة

Le métier de sociologue, Textes de Sciences Sociales (Paris: Mouton-EHESS, [s. = d.]), p. 58.

(2) Stéphane Beaud et Florence Weber, *Guide de l'enquête de terrain* (Paris: La Découverte, 2003), p. 57.

حزمة من الفرضيات قبل التحوّل إلى الميدان.

المؤطّر رقم 2

الانقياد إلى قانون الميدان

دافع الدوركهايميون على الدّوام عن **تعريفٍ مؤقّتٍ** للموضوع. ومن باب أولى وأحرى مراعاة هذه القاعدة في التحقيق الميداني. ولكن من الممكن الإلحاح على وجود تعريف مسبق عليه أو على صفته المؤقتة. يتوجب العلم عند اختيار موضوع التحقيق بأن لهذا حظوظاً وافرةً في أن يكون مؤقتاً أو على نحو أدق بأن يختلف الموضوع النهائي عن المشروع الأصل اختلافاً بيّناً. ما سبب ذلك؟ سببه أن التحقيق يكون أثناء ذلك قد سلك سبيله خطوةً خطوةً مراوحاً المرور بفترات من التقدّم والتوّقف. والحال أنه يمكن القول بطريقة ما، وبعيداً عن الاعتقاد في جريان التحقيق على ما قرر وضعه المحقق له من تخطيط، أن الميدان يُمْلي قانونه على المحقّق. يمكن لهذا بالتأكيد أن يعيد توجيه تحقيقه، وأن يطور تكتيكاته، وأن يجد منافذ أخرى، وأن يشرع في وضع إشكالية جديدة. تمثّلُ خاصيةُ التحقيق التطورية غير الخطية "المرنة" خاصيةً واجبةَ الأخذ بنظر الاعتبار بغية تفادي تلك الظاهرة التي لطالما لوحظت وعُوِينَ ضررُها عَنَيْتُ "تَشبّث" الطالب بموضوع تحقيقه الأول. المصدر: Stéphane Beaud et Florence Weber, *Guide de l'enquête de terrain* (Paris: La Découverte, 2003), p. 56.

خلال بحث حول مسار إعادة تموقع اجتماعي سَالِبٍ، وتهميش طاولا "قدامى مستخدمي المزارع" وهم فئة تجمع عمالاً زراعيين قليلي التخصص، باتوا زائدين عن الحاجة بفعل المكننة المتزايدة للفلاحة خلال السنوات 1960 و1970، قادتني الدروس الأولى المستقاة من معاينة الميدان نحو إعادة توجيه التساؤل الأساسي

وإثرائه[3]. لم يتم التخلي عن الفرضيات التي تخص إسقاط مرتبتهم ولكن سرعان ما تبيّن أن ما كان على التحليل أن يشمله ليس الحراك الاجتماعي النازل الذي كان لتلك المجموعة السكانية ذاتها[4]، بل أنماط تنظيمها في فقرها المدقع وكذا الصلات التي كانت تربطها بالمحيط الاجتماعي المحلي.

وعلى هذا فتح التحقيق الميداني آفاق تحليلية جديدة فشملت الملاحظات الإثنوغرافية تملّكَ فضاءٍ سكني واقع على أرضٍ بورٍ مهملةٍ، والنشاطَ المعوّض للعمل في المزرعة ممثلاً في جمعِ الفضلات الغذائية والخردة من المكبّ وتربيةِ بعض الدجاجات، وخنزير، وممارسةِ بستنة الخضراوات... إلخ. وإذا ما أمكن لهذه الممارسات أن تنموَ في العديد من البلديات فقد كان ذلك إلى حد بعيد بفضل قبول فلّاحي الجوار بها، وكذا قدامى أرباب عمل العمال الزراعيين هؤلاء، والسلطات البلدية التي غضت الطرف عن عدم قانونية اشغالهم لهذا المكان. وسرعان ما فرضت نَفْسَهَا إشكاليةُ مقاومةِ تهميشهم ودفع الحطّ من قيمتهم على أنها الوحيدة المناسبة لهم. كان قدامى خدم المزارع، هؤلاء الذين كابدوا إعادة التموقع الاجتماعي السالب، والتهميش الشديد يسعون بوسائلهم الخاصة - على محدوديتها - إلى تثمين نمط عيشهم، ولكن أيضاً إلى تعزيز القدرة الدفاعية التي لفضائهم المسكون ذاك الذي استحوذوا عليه على أطراف المجتمع. كان بعضهم يطالب حتى بالحق في التعبير الشعري كاتباً مقاطع جميلةً على صفحات كراسات التقطها من

(3) Serge Paugam, "Déclassement, marginalité et résistance au stigmate en milieu rural breton," *Anthropologie et sociétés,* vol. 10, no. 2 (1986), pp. 23-36.

(4) على اعتبار اليسر النسبي في تفسير سيرورة إعادة التموقع النازلة تلك لم يكن المُضَافُ العلمي الاجتماعي المنتظر من التحقيق ليتصف إلا بالقليل من الطرافة.

المهملات (كراس يوميّات بالٍ). مَرَّتْ مقاومةُ التهميش في حالةِ عائلةٍ تعيش في مستودع تخزين مهمل عبر إقامة توازنِ قوّى مع الأخصائيين الاجتماعيين المنشغلين بمصير الأطفال. وهكذا، وتجاه العنف الرمزي الذي اتصف به التدخل الاجتماعي، كانت المواجهة الإرادية بالتشديد على هوية والدية يمكن لها أن تغيّر قراراً إدارياً بإيداع الأطفال بعيداً عن والديهم. بتعبير آخر، كشف التحقيق أن هؤلاء الأشخاص الذين كان يمكن أن يصابوا بضيق نفساني تبعاً لحال الحظّ العنيف من قدْرهم كانوا يقاومون في آن واحد الفقر المدقع والتهميش. على هذا النحو كانت دروس الميدان الأولى مثرية للإشكالية العلمية الاجتماعية الأولى.

ليس من المفيد تعداد الأمثلة، ولكن لنحتفظْ خاصةً بالفكرة العامة التي مفادها ضرورة بناء فرضيات في مبتدئ التحقيق الميداني، بوصفه أحد أبعاد العمل العلمي الاجتماعي، والتحلي في آن واحد بما يكفي من المرونة والانفتاح بحيث نفسح في المجال لمفاجأة حقائق غير متوقعة لنا خلال البحث ولترجمتها في أسئلة جديدة.

2- المقارنة

يعتبر اعتماد المقارنة طريقةً أخرى لتطوير إشكالية علمية اجتماعية. لقد كان دوركهايم يؤكد: "ليس علم الاجتماع المقارن فرعاً مخصوصاً من علم الاجتماع، بل هو علم الاجتماع ذاته، عندما تتوقف المقارنة أن تكون وصفيّةً خالصةً وتطمح إلى أن تعبّر عن الوقائع"[5]. ليست المقارنة غاية في ذاتها، إنها أداة لأشكلة موضوع ما بطريقة أخرى.

(5) Emile Durkheim, *Les règles de la méthode sociologique* (1895), Quadrige-Grands Textes (Paris: PUF, 2007), p. 137.

غالباً، ما يختار علماء الاجتماع الذين يحققون حول الحياة الاجتماعية في وسط شعبي مثلاً بأن يقارنوا العديد من الأحياء السكنية ذات الكثافة العالية من المجموعة السكانية العمالية أو ذات الأصول العمالية، وكثيراً ما تمت دراسة هذه الأحياء بوصفها أشكالاً من التنظم الجماعاتي بمعنى تكوين هوية جماعية مخصوصة ووجود شعور متقاسم بالانتماء إلى مجموعة اجتماعية ذات مصير متجانس. في هذه الحالة يكون الحي في ذاته شكلاً من مقاومة الفقر حيث يمثّل مكاناً يجد فيه السكّان حمايةً (عبر المبادلات التضامنية الداخلية) واعترافاتهم. تتقاطع الصلات الاجتماعية في الأحياء العمالية تقليدياً بحيث تؤمّن لكل واحد موقعاً اجتماعياً محدداً وانتماءً هوياتياً. ولكن العديد من الأحياء الشعبية اليوم تجد أنه قد حُطّ من مكانتها اجتماعياً، وأنها موصومة بتدهور شديد في العلاقات الاجتماعية، وهي بذا تنأى عن نمط الحي الشعبي المتجانس التقليدي. تسجّل العائلات الفقيرة التي تكابد الهشاشة والبطالة والعطالة في هذه الأحياء نسباً بالغة الارتفاع، كما يلقي الحط الاجتماعي من المكانة الذي يمسها بآثاره السلبية على فضاء الإقامة. تتعرض هذه الأحياء إلى استهداف مجالي يَصِمُهَا كما يَصِمُ سكانها والمؤسسات التي تمثلهما وخاصةً منها المدرسة، وتترجم سيرورة الحط من المكانة المجالية شيئاً فشيئاً في هوية سلبية للسكان. يغادرها شاغلو المنازل الأقل فقراً لتحل محلهم فئات يُقَدّرُ أنها أكثر عَوَزاً تكون غالباً من أصل أجنبي. وفضلاً عن ذلك يتعزز وصم الأمكنة عبر الدور الذي تضطلع به الوسائط الإعلامية. ترتيب الأحياء العصية، وبثها وثائقيات عاطفية حول العنف الحَضَرِي، وممارستها عنفاً رمزياً تجاهها.

ولأن هذا المسار يمس بشكل أو بآخر، الأحياء الشعبية يكون من المفيد تفسيرياً اعتماد المقارنة. يمكن لعالم الاجتماع خلال

التحقيق الأولي أن يلاحظ أن الأبعاد التي سمحت له بأن يعرّف الحي الشعبي المحظوط المكانة اجتماعياً ليست متجسدة كلها وأن الواقع أكثر تعقيداً مما توقّع، وبذا تكون المقارنة المَحْمَلَ الأمثل للتفكير العلمي الاجتماعي. يمكن لعالم الاجتماع أن يتساءل مثلاً: كيف يتفق أن يكون حيّان فقيران، يبدوان متماثلين من زاوية بعض الخصائص الموضوعية في الواقع، مختلفين إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مؤشّرات جديدة مثل صحة سَاكِنِيها العقلية؟ لماذا تبلغ المعاناة النفسية مستويات مرتفعة ومتسارعة التنامي على ما يبدو في أحدهما، في حين تظل ضعيفة إن لم تكن غير ذات بال في الآخر؟ ليست الإجابة متوفرة مسبقاً، وتكون المقارنة الشاملة بين الحيّيْن الأداة الأمثل التي بها يتمكن عالم الاجتماع من التقدم. عندها يجد نفسه منقاداً إلى بناء فرضيات أكثر دقة من تلك التي يكون قد قام ببنائها أوّلاً.

من الممكن، أن يباشر بمقارنة واقعة اجتماعية، آخْذاً بعين الاعتبار الطريقة التي تندرج بها بصفة خاصة ضمن الحقائق الوطنية المختلفة. في بحث حول الاندماج المهني مبني على تحقيق ضخم كمي وكيفي في آن واحد، بُنِيَت فرضيةُ الانطلاق على اعتبار وضعيات العمل المختلفة، متراكبةً هرمياً لا حَسَبَ مستويات المسؤولية والسلطة في مكان العمل فحسب، بل وأكثر فأكثر أيضاً حسب درجة استقرار العمل ومدى اتساع المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي كان يمكن أن يجلبها النشاط المهني. وعلى ذلك كان من الأساسي التشديد على عدم استقرار الأوضاع المهنية المتنامي وعلى خطر البطالة. ولكن هذه الأشكلة انكشفت على نقص حيث جعلت من العلاقة بالعمل البعد المُحَدّدَ للاندماج، مهملة العلاقة بالشّغْل على الصورة التي درسها بها دوركهايم من ناحية، ومن ناحية

أخرى على تلك التي درسها بها علماء اجتماع الشغل في السنوات 1960. فلئن كان الشغل منبعاً للتفتّح المزدهر فهو أيضاً منبع للآلام مادِيّاً ورُوحِيّاً، وهذه لا يمكن اختزالها في مسألة وضع العمل. لقد وَضُحَ تدريجياً أنّ على تحليل الاندماج المهني أن يأخذ بعين الاعتبار، وفي آن واحد، البعدين الموضوعي والذاتي لتجربة العمل.

صار إثراء الإشكالية وحزمة الفرضيات الأولى ممكناً عبر مقارنة أقيمت في نطاق بحث دولي آخر كان يُجرى بالتوازي. وبالفعل فقد وَضُحَ أنّ الهشاشة المهنية تدلّ على المعنى ذاته من بلد لآخر[(6)]، ففي حين كان الباحثون الفرنسيون والألمان حساسين تجاه عدم استقرار العمل، كان الباحثون الأنجليز يعيرون اهتماماً أكبر لتدني الأجر، وظروف العمل السيّئة. وفي الحقيقة كانت الهشاشة بالنسبة إلى الفريق الأوّل من ضمن العلاقة مع العمل، في حين كانت، بالنسبة إلى الفريق الثاني، من ضمن العلاقة مع الشغل[(7)]. كانت الهشاشة تعني للبعض العيش في حالة من انعدام الأمان الدائمة، وتعني للبعض الآخر القيام بعمل سيئ (*bad job*) منحط القيمة وقليل العائد. يمكن أن نفهم اختلاف المقاربة هذا بالعودة إلى طبيعة الدولة الراعية وكيفية اشتغال سوق الشغل في هذه البلدان. ففي حين ينبني

(6) المقصود هو البرنامج الأوروبي المُعَنْوَنُ: هشاشة العمل والبطالة والإقصاء الاجتماعي ((Employment Precarity, Unemployment and Social Exclusion (EPUSE)) الذي تم بين 1996 و1999.

Duncan Gallie et Serge Paugam, *Welfare Regimes and the Experience of Unemployment in Europe* (Oxford: Oxford University Press, 2000).

(7) يكمن الفارق بين العمل والشغل في كون الأول أقرب إلى معنى الوظيفة أو المهنة أو الحرفة المحددة التي يقوم بها موظف أو مستخدم أو عامل حسب درجته المهنية التي يحددها سلم وظيفي في حين يدل لفظ الشغل على معنى أعم بحيث يشير إلى القيام بجملة من الأنشطة التي يستوجبها الانخراط في سوق الشغل (المترجم).

نظام الحماية الاجتماعية في ألمانيا وفرنسا، بروحه التعاونية، على استقرار العمل الذي يسمح للأفراد بالتمتع بحقوق اجتماعية، ينتظم النسق القائم في بريطانيا على مبدأ تدخل الدولة الأدنى وهو ما يترجم في تحويلات اجتماعية متواضعة وحماية أضعف للأجراء. وعليه، يكون عدم الحصول على عمل مستقر في الحالة الأولى خطراً جسيماً بما أنه يؤدّي لا محالة إلى حماية اجتماعية أضعف، في حين يكون الرّهان في الحالة الثانية أقل شأناً بما أن الأُجراء يظلون في كل الأحوال ضعيفي الحماية، ومن المهم بالنسبة إليهم، على عكس الأولين، الحصول على أجْر جيّد حتى يتمكنوا من توفير حماية لأنفسهم بأنفسهم عبر اللجوء إلى التأمينات الخاصة. وعلى ذلك يعتمد تعريف الهشاشة على نمط دولة الرعاية وكذلك، وإن على نحو جزئي، على حساسية الباحث تجاه القضايا الخاصة التي تكون في بلده. وعلى الرغم من ذلك، ما من شكّ في أن الأجور المتدنية موجودة أيضاً في فرنسا وفي ألمانيا، وأن عدم أمان العمل عامل انعدام للمساواة في بريطانيا العظمى في ما يتجاوز بكثير مسألة الأعمال السيئة اجتماعياً، وعلى ذلك ليس لعلماء الاجتماع الفرنسيين والألمان تعريف أكثر صحة للهشاشة المهنية من علماء الاجتماع الإنجليز. يتوجب الاعتراف خاصةً أن الفريق الأول كما الثاني يؤكّد بعداً خاصاً في الهشاشة يتبدى للناظر بوضوح أكبر، ويكون محل مناقشة أكثر من غيره في بلدهم مولين اهتماماً أقل مما يجب للبعد الثاني.

يبين هذا المثال أن خطاطات التحليل التي يتولى بناءها علماء الاجتماع تكون في أكثر الأحايين تابعةً لإطار قومي للتفكير يُدرك كما لو كان مرجعيةً شرعيةً - وذاك هو جوهر المركزية الإثنية الثقافية - وأن خَطَرَ تقليص لاَوَاعٍ لحقل الدراسة يَمْثُل تبعاً لذلك من جراء

الجهل بالاختيارات الضمنية التي تكون خلال بناء الموضوع.

يتوجب تحليل الهشاشة المهنية انطلاقاً من العلاقة بالعمل وكذا العلاقة بالشغل، بما أنهما تمثلان بعدين متمايزين للاندماج المهني وأساسيين أحدهما مثل الآخر. تندرج العلاقة بالشغل في المنطق الإنتاجي الذي للمجتمع الصناعي، جاعلاً من كل فرد منتجاً بالقوة يكتسب هويته والشعور بالإفادة عبر مبدأ تكامل الوظائف الذي حلله دوركهايم، فيما تندرج العلاقة مع العمل في منطق الدولة الراعية الحمائي الذي يؤمّن حقوقاً اجتماعيةً للمواطنين تبعاً لمساهمتهم في النشاط الإنتاجي ولكن أيضاً، تبعاً لمبدأ المواطنة. في مجتمع تنظّم فيه السلطات العمومية الوضعيات الاجتماعية، وتبني لها هرمها، يكون استقرار العمل هو الذي يضمن للفرد العيش الحسن والأمن الاجتماعي وإمكانية التهيؤ للمستقبل براحة بال[8]. في هذا المجتمع، يتحقق، من جهة أولى، الإنتاج الذي يهم في آن واحد الأجير ومجموعة العمل والمُنشأة والسوق، كما تتحقق، من الجهة الأخرى، الحماية التي تحيل على المفاوضات الاجتماعية في نطاق المنشأة وفي نطاق تدخّل الدولة في الآن نفسه. يمكن أن نستنتج من ذلك أنه يتوجب تحليل أشكال الاندماج المهني الجديدة لا تبعاً لهذا أو ذاك من البعدين المذكورين بل بالاستناد إلى تقاطعهما.

3- بناء النماذج المثال

يمثل استخدام النماذج المثال تمشياً علمياً اجتماعياً أساسياً بالنسبة إلى ماكس فيبر (Max Weber)، وهو عنده أداة فهم للمعنى

(8) Dominique Schnapper, "Rapport à l'emploi, protection sociale et statuts sociaux," *Revue française de sociologie*, vol. XXX-1 (1989), pp. 3-29.

الذي يضفيه الأفراد على تجاربهم المعيشة بحيث يؤدي إلى وضعها في ارتباط بتنظيم المجتمع في لحظة تاريخية ما من تطوّره. ليس يعني تحديد نموذج مثال تعيين شكله الغالب من وجهة إحصائية بل، وبالاعتماد على الأشكال التاريخية التي تتخذها المجتمعات المعاصرة، تمييز ما يسبغ عليه معنى من السمات الرئيسة المُبَسَّطَةِ عَمْداً. يجب ألا نخطئ معنى اللفظ "مثال" الذي لا يعني في تفكير ماكس فيبر أن الهدف المقصود من هذا البناء العقلي من طبيعة معيارية بالدرجة الأولى. يمكن أن يكون اللفظ الأكثر مواتاة، مثلما ذكّرت بذلك دومينيك شنابر[9] (Dominique Schnapper)، هو اللفظ "فكري" بحيث يسمح بتفادي الخلط عبر التشديد على أن المنهج المستخدم يستند على بناء فكرة، أو وجهة نظر، أي على إضفاء واعٍ ومعقلن للصبغة الشكلية على الواقع بغية بلوغ فهم أفضل له. ولكنْ يتوجب الاعتراف أن لفظ النموذج المثال فرض نفسه منذ ترجمات أعمال ماكس فيبر الأولى إلى الفرنسية مما يجعل عدم تبنيه اليوم أمراً متعسراً.

نجد تفسيراً مطوّلاً وواضحاً لهذا المسار على وجه أخص في مقالته حول **موضوعية المعرفة في العلوم والسياسة الاجتماعية** (1904)[10]. لم يولِ أيّ من مؤسّسي علم الاجتماع الآخرين لذلك اهتماماً مماثلاً. لنحتفظْ أولاً بالتعريف الذي يقدمه:

في ما يتعلق بالبحث يسعى المفهوم النموذج - مثالي إلى تشكيل حكم الردّ إلى الفاعل: هو ليس "فرضية" بذاته، ولكنه يسعى إلى أن

(9) Dominique Schnapper, *La compréhension sociologique: Démarche de l'analyse typologique,* Quadrige-Manuels, Le Lien Social (Paris: PUF, 1999).

(10) Max Weber, *Essais sur la théorie de la science,* 1re édition en français, 1965 (Paris: Pocket, 1992).

يُرْشِدَ في بناء الفرضيات. وهو لا يمثل من الناحية الأخرى عرضاً للواقع بل هو يسعى إلى إكساب العرض أدوات تعبير مُحَدّدة المعنى. إنه إذاً "فكرة" تنظيم المجتمع في اقتصاد للتبادل تنظيماً حديثاً مؤطّراً تاريخياً، حيث تكون تلك الفكرة محل تطوير من قبلنا نحن بالضبط حسب المبادئ نفسها التي استخدمت مثلاً في بناء "الاقتصاد الحضري" في العصر الوسيط مثلاً بوصفه مفهوماً توليديّاً[11].

النموذج المثال هو لوحة تفكيرٍ، ليس هو الواقع التاريخي ولا هو بخاصة الواقع "الحقيقي". وليس هو بالأحرى، خطاطة يمكن لنا أن ننظم الواقع فيها على نحو مثالي. ليس له من دلالة إلا تلك التي تكون لمفهوم أقصى مثالي خالص، نقيس الحقيقة على أساسه بغية توضيح المحتوى الخبْري لبعض عناصره المهمة التي نقارنها به. تمثّل هذا المفاهيم صُوَراً فيها نبني ارتباطات مستخدمين مقولة الإمكان الموضوعي تلك التي يعتبرها مناسبةً خيالُنا المكوّن والمُوجَهُ حسب الواقع[12].

ليس المسار الذي يقترحه ماكس فيبر غاية في ذاته، ذلك أن الهدف عنده من طبيعة منهجية. النموذج المثال أولاً وقبل أي شيء أداةُ معرفةٍ. ليس بمستطاع المرء أن يعرف مسبقاً ما إذا كان ذاك البناء خصباً أم لا، وهو لن يحكم على نجاعته البيانية إلا على أثر إجراء تقريب بين الواقع والجدول المثال المبني. عندها يتعلق السؤال بمعرفة الطريقة التي يتوجب اتّباعها لبناء نموذج مثال. هنا إجابة فيبر:

نحصل على نموذج مثال بتضخيم آحادي لوجهة نظر واحدة، أو وجهات نظر متعددة، وبالربط تسلسلاً بين العديد من الظواهر

(11) المصدر نفسه، ص 172.

(12) المصدر نفسه، ص 176.

المعطاة معزولة عن بعضها بعضاً ومنبثة وخافية، تلك التي نجد منها حيناً أعداداً غفيرةً، وحيناً أعداداً نزيرةً، وأحياناً نفتقدها تماماً، فنَنْظُمها حسب وجهات النظر السابقة على خط واحد بحيث نشكّل جدول تفكير متجانس. لن نعثر خبرياً وفي أي مكان على مثل هذا الجدول في نقائه المفهومي: إنه يوتوبيا. على العمل التاريخي في كل حالة خاصة أن يضطلع بمهمة تحديد المسافة التي يقترب بها الواقع من الجدول المثالي أو بها يفترق عنه، وإلى أي مدى يتوجب في المعنى المفهومي مثلاً إضفاء خاصية "الاقتصاد الحضَري" على الشروط الاقتصادية لمدينة محددة. إذا ما تم تطبيق هذا المفهوم بحذر فإن له المزية الخاصة التي نرتقب لفائدة البحث والوضوح[13].

تتكوّن النمذجة حسب ماكس فيبر من مجموع نماذج مثال. بغية تحليل محدّدات النشاط الاجتماعي عيّن فيبر مثلاً أربعة نماذج مثال باتت اليوم معلومة على نطاق واسع ولا تزال منتشرة الاستخدام في البحث العلمي الاجتماعي، عَنَيْتُ النموذج العقلاني غَايَةً، والنموذج العقلاني قيمةً، والنموذج العقلاني الانفعالي وأخيراً النموذج التقليدي[14]. لا يتناول فيبر مسألة التوزع الإحصائي لمختلف هذه النماذج بما أن هدفه ليس وصف الواقع الاجتماعي، بل تمثّلت غايته تحديداً في فهم المجتمعات المختلفة ومقارنتها، وبالأحرى استخراج السمات المكونة للمجتمعات الحديثة.

إن مساره من طبيعة استدلالية حتى وإن أدّى التثبت الخبري إلى تغيير هذه النماذج أو إغنائها. يؤكد جان كلود باسرون (Jean Claude

(13) المصدر نفسه، ص 181.

(14) Max Weber, *Economie et société*, 1re édition en français, 1971 (Paris: Pocket, 1995), t. 1, pp. 55 sq.

(Passeron، وهو محق في ذلك، أن القوة التفسيرية في نمذجة النشاط الاجتماعي عند ماكس فيبر تكمن في:

... المعارف الخبْرية التي تنظّمها مفهومياً عبر تحديد إمكانية المعاينات التي لم تكن ممكنة الوجود من دونها، ومن ثم عبر تحسين الظنون التي بها تسمح، في سياق "الرد إلى السبب" أو تجميع السمات في نموذج اجتماعي[15].

كما يضيف باسرون أن:

... المبدأ المتضمن في النظرية الفيبرية يُلزم التحقيق الخبري باكتشاف "حالات" لم يكن بمقدوره أن يلاحظها من دونه، بحيث يجد نفسه مُجْبَراً على استخدام سمات علمية اجتماعية أخرى لوسم فعلِ بنًى ومعايير يمكن أن تبدوَ في شكل متشابك، متراكب، متناوب، متعدد الأقسام... إلخ[16].

ترتبط الصبغة الاستدلالية للتفكير الفيبري إلى حد كبير بالطموح الماكروسوسيولوجي والتاريخي الذي تتصف به المقارنات التي ينجز. ويعمد علماء اجتماع الحضارة الأوروبية مثل شمويل إيزنشتات (Shmuel Eisenstadt) الذين يلجأون إلى منهجية المقارنات التاريخية إلى التصرف بالطريقة نفسها إذ من المستحيل فهم الواقع من دون البدء بتبسيطه ومفهمته عبر بناء نماذج مثال.

يمثل البناء النموذجي مساراً أساسياً للتحليل العلمي الاجتماعي عند دوركهايم أيضاً. في آثارِه، ليس يتعلق الأمر بالتأكيد ببناء

(15) Jean Claude Passeron, "La rationalité et les types de l'action sociale chez Max Weber," *Revue européenne des sciences sociales*, tome XXXII (1994), p. 14.

(16) المصدر نفسه، ص 30.

نموذج - مثالي على أن نقاط تقاطع توجد عنده مع منهجية ماكس فيبر.

يبني دوركهايم في كتابه **تقسيم العمل الاجتماعي** (*De la division du travail social*)، ومن غير أن يعلن ذلك، نموذجاً مثالاً للمجتمع التقليدي المبني على التضامن الآلي مواجهاً بينه وبين النموذج المثال للمجتمع الحديث المنظّم على أساس مبدأ التضامن العضوي. على أن دوركهايم يعرض تفسيراً لهذا المسار في الكتاب الثاني حول **الانتحار**(17) والمعنون "أسباب اجتماعية ونماذج اجتماعية"، وفيه يعرض طريقة بناء نموذجي مبنية على التمييز بين ما يسميه التصنيف الشكلي والتصنيف التعليلي (حسب نظره):

لا يمكن بالفعل أن توجد أنماط مختلفة من الانتحار إلا بقدر الاختلاف الذي تكون عليه الأسباب التي تُوجِدُها هي ذاتها. حتّى يكون لكلّ واحد منها طبيعةٌ تكون به خاصة يتوجب أن تُوجد أيضاً شروطُ وجودٍ يختص بها.

وعلى ذلك (يقول دوركهايم):

يمكن لنا أن نبني نماذج اجتماعية للانتحار لا عبر تصنيفها مباشرةً حسب سماتها المسبقة الوصف، بل عبر تصنيف الأسباب التي توجدها. ومن دون أن نهتم بمعرفة سبب اختلاف بعضها عن بعضها الآخر لسوف نبحث مباشرةً عن الشروط الاجتماعية التي تتعلق بها، ثم نعمد إلى تجميع هذه الشروط حسب تشابهاتها واختلافاتها ضمن عدد من الأصناف المتباينة، فنكون متأكدين من أن

---

(17) Emile Durkheim, *Le suicide: Etude de sociologie* (1897), Quadrige-Grands Textes (Paris: PUF, 2007).

يكون لكل واحدة منها نموذجاً محدداً من الانتحار يناسبها. تلخيصاً للعبارة نقول عِوَضَ من أن يكون تصنيفنا شكلياً يكون ومنذ الوهلة الأولى تعليلياً. وليس هذا تدنياً بالفكر ذلك أننا نلج في طبيعة الظاهرة عندما نكون على علم بعلّتها أكثر مما لو كنا على علم بسماتها فحسب حتى لو كانت جوهرية.

إن ما يَسِمُ التصنيف التعليلي، ويجعله وعلى نحو جزئي، قابلاً للمقارنة بالبناء الفيبري النموذج - مثالي هو اعتماده مساره استدلالياً إلى حد بعيد. يفترض دوركهايم وفيبر وجود نماذج مختلفة من دون بلوغها مباشرةً، ويستوحي هذا وذاك بالطبع بناءهما من الوقائع، ولكن هذه لا تمثّل مع ذلك أساس النماذج. يمثّل النموذج في ذاته عاملاً تفسيرياً للظاهرة العلمية الاجتماعية المدروسة. عند دوركهايم يناسب نموذج اجتماعي للانتحار الارتباط بين علة وآثار اجتماعية خاصة ولكن، وبما أنه من المستحيل تحديد مختلف النماذج الاجتماعية المعينة تحديداً خبرياً مسبقاً تتوجب المباشرة بعمل منطقي واستدلالي بغية التوصل إلى بنائها. يتمثل العمل العلمي الاجتماعي، لاحقاً، في مقارنة الوقائع بذلك البناء الاستدلالي بغية التحقق من طبيعته غير الخيالية. على هذا النحو يفسر دوركهايم مساره الذي ينعته بأنه "منهج مقلوب" :

لدى التعرّف على طبيعة العلل، يمكننا أن نحاول الاستدلال بها على طبيعة الآثار التي تكون بذلك موصوفة السمات ومصنفة بمجرد ربطها بأصولها واحدةً واحدةً. يصح القول بأن خطر التيه في تكوينات من محض بنات الخيال يُحدق بهذا الاستدلال ما لم يقم على الأدنى من الاسترشاد بالوقائع. على أن بمستطاعنا أن نجلب له إضاءات بفضل المعلومات التي لدينا حول أشكال مختلف أنواع الانتحار. تتسم هذه المعلومات إذا ما أُخذتْ وحدها بالكثير من النقص

واللايقين بحيث تعجز عن أن تمدنا بمبدأ تصنيفي، ولكن يتيسر لنا استخدامها حالما تكون أطر هذا التصنيف قد وضعت. عندها سترينا نحو أي اتجاه على استدلالنا أن يتجه ونكون بفضل الأمثلة التي توفرها لنا على يقين أن الأنواع التي بُنيت استدلالياً ليست خياليةً. على هذا النحو ننحدر من العلل إلى الآثار فيكتمل تصنيفنا التعليلي بتصنيف شكلي يمكن أن يُستخدم في التحقق من الأول، والعكس بالعكس[18].

على هذا النحو يمكننا القول إن منهج البناء عند دوركهايم نموذج - مثالي ضمنياً. يسعى البناء التعليلي لنماذج الانتحار إلى إرشاد استدلالي لبناء الفرضيات التي يتوجب أن تكون لاحقاً محل تحقيق خِبْري. على أنه من الواضح أن هدف دوركهايم في **الانتحار**، وعلى النقيض من فيبر، يتمثل في تفسير قابلية الوثوق بتفكيره المُنَمْذِج عبر اللجوء إلى التحليل الإحصائي، عبر المقارعة المتعاكسة للعديد من المتغيرات وذلك، على ما قال هو ذاته، بغية استخراج تصنيف شكلي وهو ما يفترض ضمناً إمكانية وضع تَوَزُّع إحصائي للظاهرة المعاينة. ولئن أخْفَق في بلوغ مقصده، وإن جزئياً، فمرّد ذلك إلى فقر المصادر الإحصائية المستخدمة وهشاشتها، ولكن ذلك يعود أيضاً، ولاشك، إلى تعقّد الانتحار موضوعاً للدراسة العلمية الاجتماعية[19]. ومَهْمَا كان من أمْرٍ من المهمّ هاهنا الاحتفاظ بما يفيد أن مساره الباني للنمذجة يتقاطع وإن جزئياً مع انشغالات فيبر المنهجية.

---

(18) المصدر نفسه، ص 142.

(19) بات علماء الاجتماع الذين يواصلون الاشتغال على هذه الظاهرة، قرنا بعد دوركهايم، أكثر حذرا فيما يهم إمكانيات تفسير علمي اجتماعي حق.

يتّبع علماء الاجتماع اليوم السبل التي اختطها مؤسسو العلم، ويواصلون بناء نماذج مثال يستخدمونها أسساً لتجميع المعطيات الخبرية ولبناء الفرضيات. ليس على هذه النماذج المثال أن تكون لا بالغة التجريد ولا شديدة القرب من الواقع الخِبْري. عندما تكون بالغة التجريد ينتهي بها حالها إلى أن تفقد بعضاً من فائدتها العلمية الاجتماعية، حيث يصير التفكير مبالغاً في تبسيطه وننتهي أحياناً إلى المعاينة التي مفادها أن الأمثلة المنتقاة لتجسيد النمذجة قابلة للتقريب من هذا النموذج كما من ذاك من دون أن تتوفر إمكانية حقيقية للحسم، ويكون التفسير المقدّم بالغ التعميم إلى الحد الذي يبتعد فيه عن فهم نَبيهٍ للآليات الاجتماعية. وعندما تكون النماذج المثال، من الناحية الأخرى، شديدة القرب من الواقع الخبري ينتهي بها حالها إلى الانحباس في خطاطة وصفية أكثر مما هي تفسيرية، وعندها، ومن دون أن تكون لعالم الاجتماع إرادة في ذلك، يُحْدِقُ به خَطَرُ الخلط بين البناء النموذجي والتصنيف الإحصائي. ليست توجد على الأرجح وَصْفَة ناجِزَة لتفادي هذا الفخّ المزدوج والعثور على التمييز التقديري المناسب، على أن البحث العلمي الاجتماعي يكتظ بأمثلة النماذج المثال التي كانت محدِّدة في معرفة الآليات الاجتماعية[20].

على الأعم، ولئن لم يكن بمستطاع عالم الاجتماع أن يكتفي بتفكير منطقي خالص من دون أي تحقيق خبْري، فليس بمقدوره

---

(20) جرّب مؤلف هذا الكتاب هذا المنهج في العديد من بحوثه، ومنها نمذجة أشكال الاندماج المهني ونمذجة العلاقة الاجتماعية بالفقر على التوالي في: Serge Paugam: *Le salarié de la précarité: Les nouvelles formes de l'intégration professionnelle,* Le Lien Social (Paris: PUF, 2000), et *Les formes élémentaires de la pauvreté.*

ومن الأعمال الحديثة يمكن أن نذكر نمذجة العبور إلى عمر البلوغ التي نجدها في: Cécile Van De Velde, *Devenir adulte: Sociologie comparée de la jeunesse en Europe,* Le Lien Social (Paris: PUF, 2008).

سواءً بسواء عدم المبادرة إلى تكوين مواضيع دراسة وبناء منهجية دقيقة لجمع المعطيات التي يحتاج إليها. ذلك هو السبب الذي يوجب عليه، وفي آن واحد، أن يستَقِيَ الدّروس من معايناته الأولى للميدان، وأن يعمد إلى المقارنة حتى يتمكّن من إبراز فرضيات جديدة إلى السطح وبناء نماذج مثال كلما كان ذلك ضرورياً تبعاً لطموح البحث النظري الذي في البحث. ليس التفكير العلمي الاجتماعي ممكناً من دون هذه المقدّمات.

بيبليوغرافيا

Beaud Stéphane, Weber Florence, *Guide de l'enquête de terrain*, Paris, La Découverte, 2003.

Bourdieu Pierre, Chamboredon Jean-Claude, Passeron Jean-Claude, *Le métier de sociologue*, Paris, Mouton-EHESS, «Textes de sciences sociales»,1968.

Durkheim Emile, *De la division du travail social* (1893), Paris, PUF, 1930, «Quadrige-Grands textes», 2007.

– *Les règles de la méthode sociologique* (1895), Paris, PUF, «Quadrige-Grands textes», 2007.

– *Le suicide. Etude de sociologie* (1897), Paris, PUF, «Quadrige-Grands textes», 2007.

Gallie Duncan et Paugam Serge (dir.), *Welfare Regimes and the Experience of Unemployment in Europe*, Oxford, Oxford University Press, 2000.

Passeron Jean Claude, "La rationalité et les types de l'action sociale chez Max Weber", *Revue européenne des sciences sociales*, 1994, tome XXXII.

Paugam Serge, "Déclassement, marginalité et résistance au stigmate en milieu rural Breton", *Anthropologie et sociétés*, 1986, vol. 10, no. 2.

Serge Paugam, *Le salarié de la précarité. Les nouvelles formes de l'intégration professionnelle*, Paris, PUF, «Le lien social», 2000, «Quadrige», 2007.

Schnapper Dominique, "Rapport à l'emploi, protection sociale et statuts sociaux", *Revue française de sociologie*, 1989, XXX-1, pp. 3-29.

– *La compréhension sociologique. Démarche de l'analyse typologique*, Paris, PUF, «Le lien social», 1999, «Quadrige-Manuels», 2005.

Van De Velde Cécile, *Devenir adulte. Sociologie comparée de la jeunesse en Europe*, Paris, PUF, «Le lien social», 2008.

Weber Max, *Essais sur la théorie de la science* (1re édition en français, 1965), Paris, Pocket, 1992.

– *Economie et société* (1re édition en français, 1971), Paris, Pocket, 1995, t. 1.

القسم الثاني

عالم الاجتماع وميدانه

يتمّ النظر هاهنا إلى الميدان على أنه ملاحظة الناس في أوضاعهم: يتعلق الأمر بملاقاتهم حيث يكونون وبالمكوث إلى جانبهم والاضطلاع بدور يقبلون به، يسمح بملاحظة لصيقة لبعض تصرفاتهم والإدلاء بوصف لها يكون مفيداً للعلوم الاجتماعية، مع عدم إلحاق الأذى بمن تتم ملاحظتهم. ليس من اليسير حتى في الحالة الأكثر مواتاةً العثور على المسار المناسب، بل يكون الأمر مستحيلاً في بعض الحالات كما في مثال دراسة جمعية سرية تأسست بهدف اقتراف الإجرام أو إنجاز الثورة، أو اكتفت بالدعاية لأفكار "خطرة"، ولكن دراسة أغلب المجموعات السكانية ممكنة، كما يمكن لأغلب الباحثين أن يقوموا بأعمال ميدانية أكثر مما يتصورون.

يمثّل توسيع حقل الإدراك الخاص والمعارف بهذه الطريقة والمساهمة على هذا النحو في تطوّر المعرفة الاجتماعية عامّة. مهمة عسيرة ولكنها مثيرة وجالبة للرضا.

Everett G. Hughes, *Le regard sociologique: Essais choisis*, Paris, Editions de l'EHESS, 1996, p. 267.

أولاً: شروط التحقيق العلمي الاجتماعي

إذاً لم يعمد علماء الاجتماع الأوائل إلى تحديد حرفتهم بممارسة الميدان وكانوا يكتفون في أغلب الحالات بتجميع معطيات تاريخية أو ملاحظات كانوا يعهدون بها إلى مُخْبِرين مفضَّلين، فإن ممارسة التحقيق المباشر لدى مجموعة سكانية عامّة، أو لدى مجموعات اجتماعية خاصة شهد تطوراً بالغاً طوال القرن العشرين. كان ذلك إلى الحد الذي بات معه اليوم من العسير تصور تعريف حرفة عالم الاجتماع من دون الإحالة على الارتباط بالتحقيق الميداني. صار حذق العمل العلمي الاجتماعي مشتملاً إذاً على معرفة دقيقة بمختلف تقنيات التحقيق، والقدرة على اختيار الأنسب منها حسب موضوع البحث المقرّر. يلتزم عالم الاجتماع في المناسبة ذاتها وقبل الإدلاء بنتائج بحثه بالإدلاء بما يفيد عَرْضاً دقيقاً لمنهجيته وللاختيارات التي انتقاها طوال سيرورة البحث، وليس ممكناً وجود معرفة علمية اجتماعية بمعزل عن التقنيات الموضوعة قَيْدَ الاستعمال لبلوغها. لن نعمد هاهنا إلى تفحص دقيق لكل واحدة منها، فذاك مما قد يتطلب إفراده بكتاب، ولنشر إلى أن العديد من الكتب تتكفل بذلك يمكن أن نحيل عليها القارئ[1].

(1) انظر البيبليوغرافيا في آخر الكتاب. نحيل القارئ الراغب في معرفة تكون شاملة =

ندرس في هذا الفصل الاختيارات المنهجية التي يتوجّب على عالم الاجتماع أن يجريها قبل الشروع في العمل الميداني، كما نتفحص الخطوات الإجرائية التي تتخذ لدى ربط الصلة بالمجموعة السكانية المبحوث عنها وذلك بتناول الأسئلة الرئيسة التي توضع في هذه المرحلة الأولى للتحقيق.

أ- الاختيارات المنهجية المسبقة

لدى بناء عالم الاجتماع مشروع بحث يحدد موضوع الدراسة مدرجاً إياه في إشكالية علمية اجتماعية مثلما رأينا ذلك في الجزء الأول من هذا الكتاب. ويشمل مشروع البحث كذلك تدقيقات حول طبيعة التحقيق الذي يعتزم القيام به. ليست متاحة لعالم الاجتماع عامةً الإجابة عن كل الأسئلة التي يثيرها الميدان، ولكن بمستطاعه أن يستبق عدداً منها طالما كان ذلك ضرورياً حسب الإشكالية الموضوعة وأن يعمد إلى تحديد اختيارات منهجية مسبقة.

1- لدى من؟ وأين؟ وكيف؟

تَتْبع الاختيارات المنهجية المتعلقة بنوع التحقيق المزمع إجراؤه إلى حد بعيد موضوع الدراسة حتى وإن كان تحديده غير نهائي في هذه المرحلة من البحث، واحتفظ عالم الاجتماع لنفسه بإمكانية إعادة توجيهه في هذا الاتجاه أو ذاك، حسب معايناته الأولى للميدان. يتساءل عالم الاجتماع عامّةً ثلاثة أسئلة مسبقة: لدى من أجري تحقيقي؟ أين؟ وحسب أيّة مقاربة؟

= ودقيقة في آن واحد بهذه التقنيات إلى المؤلف الجماعي التالي: Serge Paugam, *L'enquête sociologique*, Quadrige-Manuels (Paris: PUF, 2009).

يدرس عالم الاجتماع الوقائع الاجتماعية التي يمكن أن تُتناول بطريقة شاملة أو بطريقة خاصة. يمكن له أن يقدّر حسب الإشكالية الموضوعة إن كان من الأكثر مناسبةً أخذ كل المجموعة السكانية المعنيّة بالظاهرة الاجتماعية قَيْدَ الدّرس بعين الاعتبار أو التأكيد على النقيض من ذلك على قسم مختار منها. لنتخذْ من باحث تهمّه آثار الطلاق الاجتماعية مثالاً. يمكن أن يهتم التحقيق بمجموع الفئات المهنية أو بواحدة منها فحسب. يمكن لنا أن نضع فرضية مفادها أن تجربة الطلاق لدى الفئات الشعبية متميزة عن تلك التي تخوضها الفئات الأخرى، وأنه من الضروري دراستها على اعتبارها هذا، أو العَمْد إلى إجراء مقارنة في ما بين فئات عديدة محدّدة، كما يمكن كذلك العزم على دراسة آثار الطلاق عبر التفحص الدقيق للمسار المهني الذي تتّبعه النساء المطلقات اللواتي يحملن الشهادات الدراسية المتدنية ويحملن عبء أولادهن. يمكن لهذا الاختيار أن يسوّغ بوضع فرضية تعتبر أن هذا القسم من المجتمع ذو هشاشة اقتصادية واجتماعية حادة، كما يمكن لعالم الاجتماع أخيراً أن يقرّر دراسة أثر الطلاق آخذاً بعين الاعتبار فترة ما من دورة الحياة، إذ قد يكون بالفعل من المهم من وجهة العلم الاجتماعي التساؤل بصفة خاصة حول طلاق الأسر الشبابية أو، على النقيض من ذلك، طلاق الأسر القريبة من التقاعد. ويمكن لعالم الاجتماع كذلك أن يعتبر أن ما يهمّه هو تغيّر تجارب الطلاق، وأنه من المستحسن في هذه الحالة أن لا تقتصر موضوعه على قسم محدّد من المجموعة السكانية.

من المهم كذلك التحديد المسبق للمكان الذي يعتزم إجراء التحقيق فيه. فإذا كان موضوع الدراسة تجربة البطالة المَعِيشَةً أمكن لعالم الاجتماع أن يختار سواءً بسواء دراسة البطالة في فضاء تشغيلي محدد يَطَولَهُ إلغاءٌ مكثفٌ للوظائف على أثر عملية تصْفية أو نقل مقر منشأة أو أكثر، أو أن يقرر على النقيض من ذلك ألا يقصر تحقيقه

على منطقة جغرافية خاصة وأن يحلل البطالة بطريقة أكثر شمولية على النحو الذي يبدو عليه في بلد ما مثلاً. لنضرب مثالاً آخر. يكون اختيار ميدان البحث محدِّداً ولا شك إذا ما كان موضوع الدراسة متعلقاً بالعوامل الاجتماعية للمعاناة النفسية التي تكابدها المجموعة السكانية الحضرية. يحسن عندها أن نختار التحقيق في هذه المدينة أو تلك، وفي المدينة التي وقع عليها الاختيار في هذا الحي أو ذاك حسب فرضيات دقيقة. يمكن لعالم الاجتماع أن يحدد اختياره بتفحص جملة من المؤشرات المنتقاة انطلاقاً من مصادر إدارية مختلفة أو من المعطيات المستقاة من التعداد العام للسكان. ليس تحديد مكان التحقيق يسيراً خاصةً إذا ما مثلت أمامنا الكثير من الإمكانيات. يمكن لمقاييس كلفة التحقيق ويسر الوصول إلى الموقع أن تؤخذ في الحسبان ولكن ليس بمستطاع عالم الاجتماع في هذه المرحلة الامتناع عن تحديد اختيار عقلاني.

يتعلق السؤال الثالث أخيراً بنوع المقاربة التي يرغب عالم الاجتماع باختيارها. يمكن له بالفعل التقاط معطيات وقائعية يطلق عليها اسم موضوعية، أو معطيات أكثر ذاتياً. تُترجم الأولى في الكثير من الأحيان بقياس كمي مثل مقدار الدخل والمصاريف، وعدد الاتصالات في كل يوم أو كل أسبوع، وتنوّع أشكال الترابط الاجتماعي ونمط الحياة... إلخ. فيما تحيل الثانية على المشاعر والتجارب المعيشة والآراء. يمكن لعالم الاجتماع طبعاً أن يُوقِعَ اختياره على النوعين من المعطيات في ذات التحقيق ولكنه يجد نفسه في الكثير من الأحيان منقاداً، عملياً، إلى خيارات يشير بها عليه موضوع دراسته. يمكن لعالم الاجتماع كذلك أن يحقّق معتمداً الملاحظة بالمشاركة وأن يعمد إلى إجراء مقابلات نصف موجهة أو أن يمرّر استمارة استبيان كذلك. لمختلف أنواع التحقيق هذه مزايا ومعايب (انظر الفصل الثاني من الجزء الثاني المعنون "وضع

المحقق") يتوجب الانتباه لها. ليس من مقاربة متفوقة على الأخريات بذاتها، وذلك هو السبب الذي يُوجِب اختيار تلك التي يتطلبها موضوع الدراسة والإشكالية المبنية. ليس الاختيار المسبق لنمط المَوْضَعَةِ اعتباطياً.

2- مثال التحقيقات حول البطالة

يجنّد موضوع البطالة، على اعتبارها في الكثير من الأحايين واحداً من الأسباب الكبرى لتدهور الرابط الاجتماعي، الباحثين في العلوم الاجتماعية وعلماء الاجتماع على الأخص. كثيراً ما تم تحليله على أنه سيرورة من التراكم المتدرج للعوائق، وأكدت التحقيقات على تدهور مستوى العيش ولكن وفي الآن ذاته على وهن الحياة الاجتماعية والتهميش بالنسبة إلى العمال الآخرين. يمكن التمييز بين ثلاثة على الأقل من أنواع التحقيق حول البطالة : **1**- تحقيق دراسة الحالة (ذو الصبغة المونوغرافية) الذي يعتبر الدراسة التي أجراها بول لازارفيلد (Paul Lazarsfeld) وفريقه سنة 1930 في ماريانثال (Marienthal) بالنمسا مثالها الأكثر شهرة[2]، **2**- التحقيق التفهمي القائم على مقابلات معمقة الذي يمثل كتاب دومينيك شنابر (Dominique Schnapper) **محنة البطالة** تجسيدها الأكثر اكتمالاً[3]، **3**- التحقيق المستخدم لاستمارة الاستبيان لدى عينة ممثلة للمجموعة السكانية عامة في بلد أو في مجموع بلدان، والذي يمكن أن نعثر

---

(2) Paul Lazarsfeld, Marie Jahoda and Hans Zeisel, *Marienthal: The Sociology of an Unemployed Community* (London: Tavistock, 1933), traduction en français: Françoise Laroche, *Les chômeurs de Marienthal* (Paris: Editions de Minuit, 1981).

(3) Dominique Schnapper, *l'épreuve du chômage* (1981), Folio (Paris: Gallimard, 1994).

على طرق استخدامه ونتائجه الرئيسة في الكتاب الجماعي الذي نسقه دانكان غالي (Duncan Gallie) وسيرج بوغام[4] (Serge Paugam). جيب كل واحد من هذه التحقيقات على إشكالية خاصة ويصدر عن اختيارات منهجية مبررة. لنلق نظرة على الاختيارات المعتمدة في كل واحد منها (انظر الجدول)

مقارنة الاختيارات المنهجية المجراة في ثلاث تحقيقات

	العاطلون عن العمل في ماريانثال (1930)	محنة البطالة (1981)	أنظمة الرعاية وتجربة البطالة في أوروبا (2000)
موضوع الدراسة (الأثر الاجتماعي المدروس)	متعدد المستويات (مسح للحياة في ماريانثال)	المسار المهني إدراك الزمن الاندماج الاجتماعي العلاقة بالشغل آفاق المستقبل	متعدد المستويات (دراسة شروط الحياة)
نوعية المجموعة السكانية	عمال مصنع غزل للقطن	فئات مهنية اجتماعية عديدة	عينة ممثلة لمجموع السكان في البلدان الأوروبية
نوعية المكان	قرية صناعية تقع على بعد ساعة من فيينا	مدن فرنسية عديدة: باريس، سانت إيتيان، أنغولام، ليل، فالنسيان، ريمس	بلدان الاتحاد الأوروبي
نوعية المقاربة	ملاحظة بالمشاركة ومقابلات معمقة	مقابلات معمقة	استمارة اسئلة
نوعية المعطيات المستقاة (غير ما يتصف به المبحوث من سمات ديمغرافية واجتماعية)	موضوعية وذاتية	ذاتية جوهرياً	ذاتية رئيسياً

(4) Duncan Gallile and Serge Paugam, *Welfare Regimes and the Experience of Unemployment in Europe* (Oxford: Oxford University Press, 2000).

بُغْيَة دراسة تجربة البطالة اختار بول لازارفيلد وفريقه طريقةً تمكّن من ردم الفراغ الذي لاحظوه زمن إجرائهم لعملهم بين الإحصائيات الرسمية والتقارير ذات الصبغة الاجتماعية التي كان يحَبّرها صحفيون وكتاب: (قالوا إنهم كانوا) يسعون إلى بلورة طريقة تمثيل تجمع بين استخدام مادة مرقمة دقيقة والملاحظة بالمشاركة. وبغية التوصل إلى ذلك كان علينا من جهة أن نربط صلات قريبة إلى حد معتبر مع ساكنة ماريانثال بحيث نتمكن من إمساك التفاصيل الأكثر حميمية في حياتها، والتمكن من جهة أخرى من إدراك كل ما يمكّن من صياغة موضوعية، وكان على كل ذلك أخيراً أن يؤدي إلى تأليف يستقيم فيه لكل عنصر ارتباط بعدد محدود ما أمكن من الوقائع الدالة[5].

هدف ذلك هو الاتصاف بأكثر ما أمكن من الدقة والإحاطة بحياة العاطلين عن العمل اليومية. وقد صرح الكتّاب أنهم جَهِدُوا في التوصل إلى وضع "جرد كامل للحياة في ماريانثال"[6].

اعترضت طريقَنا تجربةُ البطالة في روايات العاطلين عن العمل أنفسهم في أحاديثهم العفوية، وفي أجوبتهم الدقيقة على أسئلتنا، وفي روايات موظفي البلدية وأحياناً في رسائل وفي مذكرات حميمية. كانت المعطيات الموضوعية متوفرةً جزئياً لدى التعاونية، ولدى البلدية ولدى الجمعيات. وفي الحالات التي لم تكن فيها موجودة توجب علينا أن نبنيَها بأنفسنا على صيغة قوائم وميزانيات، زمن وتقارير ملاحظات... إلخ[7].

---

(5) Laroche, *Les chômeurs de Marienthal*, p. 23.

(6) المصدر نفسه، ص 24.

(7) المصدر نفسه.

وعلى الرغم من ذلك لم يتمكن القائمون بهذا التحقيق من دراسة كل وجوه البطالة - بل هم يقولون إنهم أبقوا جانباً المظاهر المتعلقة بالطبائع وبالجوانب النفسية المَرَضية - ولكن مقاربتهم كانت متعددة المستويات قصداً[8]. كان موضوعهم الأصل هو القرية العاطلة عن العمل لا العاطل معزولاً. وفي هذه الحالة كان تحديد موضوع الدراسة أقل تركيزاً على تعيين ما قبْلي لما اعتُزِمَت ملاحظته وتحليله مما كان على اختيار المجموعة السكانية والمكان المعنيين بالتحقيق. ولقد أوضحوا أن من آثار اعتماد هذا الأساس المنهجي امتناع أي تعميم.

لقد بيّنوا بدقة أن الأمر يتعلق فحسب بعمال يدويين في فرع صناعي معين عاطلين عن العمل، تمت دراستهم في زمن محدد من السنة بما يمكن أن يشتمل عليه مثل دراسة الحالة هذه من المزايا والمعايب. تمثّل أحد الحدود الذي بدا لنا أنه له آثار ذات أهمية خاصة في كوننا إزاء جماعة مسّتها البطالة في كليتها. وباعتبار افتقاد تحقيقات قابلة للمقارنة بما أنجزنا فليس بمقدورنا تحديد دقيق للمدى الذي يتميز فيه عاطل عن العمل يجاور أشخاصاً ذوي عمل - في مدينة كبرى مثلاً - عن عاطل عن العمل لا يحيا إلا مع العاطلين حصراً[9].

نشير أخيراً إلى أن المعطيات المستقاة كانت وفي الآن ذاته موضوعية وذاتية. ولكن الكتّاب يقولون إنهم حاولوا من ناحية "ترجمة المعطيات النفسية المعقدة إلى معطيات موضوعية قابلة للتكميم" ومن ناحية أخرى "أن يقلّصوا إلى الحد الأدنى الممكن

(8) انظر تعداد مجموع المعطيات المستقاة في: المصدر نفسه، ص 26-28.
(9) المصدر نفسه، ص 25.

العناصر الذاتية المتضمنة في وصف أية وضعية اجتماعية وذلك عبر الاستبعاد اللاحق لكل انطباع لا تؤكّده المعطيات المكمّمة"[10].

أَشَّرَ مُصَنَّفُ دومينيك شنابر في فرنسا على بداية حقبة جديدة بالنسبة إلى البحوث حول البطالة، وهو لا يزال يمثل إلى اليوم مَرْجَعاً بالنظر على الأقل، وفي آن واحد، إلى محتواه - وإن لم تعد الظرفية الاقتصادية هي ذاتها- وإلى الأهمية المنهجية التي يمثّلها. فهو يسمح بالفعل لطلبة علم الاجتماع بالتمرّس في التحقيق النوعي المستخدم للمقابلات نصف الموجهة وبتعلم كيفية بناء نمذجة للتجارب المعيشة[11]، وذاك هو السبب الذي يجعل المدرّسين يواصلون التوصية بقراءته بعد خمسة وعشرين سنة على إصداره الأول.

يستند تحقيق دومينيك شنابر على مائة مقابلة حرة. ليس الأمر متعلقاً، كما هو الحال في كتاب **العاطلون عن العمل في ماريانثال** بدراسة حالة مفردة بل بتحقيق نوعي تمّ فيه اختيار الأشخاص المستجوبين بحيث تتكوّن عينة متنوعة من العاطلين عن العمل حسب الجنس والعمر والفئة المهنية الاجتماعية ومدينة الإقامة أو منطقتها. لا يتعلق موضوع الدراسة في المقام الأول بوصف مجموع أبعاد حياة العاطلين عن العمل أو جَرْدِهَا وإن سمح التحقيق بدراسة عدد منها، بل وعلى وجه أكثر تدقيقاً بفهم المعنى الذي يُسْبِغُهُ الأفراد العاطلون عن العمل على تجاربهم المعيشة.

تؤكد دومينيك شنابر على أن لهذا النوع من الطرائق مزيّة إبراز

---

(10) المصدر نفسه، ص 24.

(11) فسرت دومينيك شنابر هذه الطريقة بالعودة إلى محنة البطالة في كتابها المعنون: *La compréhension sociologique* (1999), Quadrige-Manuels (Paris: PUF, 2005).

إجابات صورة "العاطل الجيّد" النمطية تلك التي يُحْتمل أن يحيل عليها العاطلون عن العمل كلّما تم استجوابهم بصفة عامة خلال سبر الآراء.

بفضل ثقة المُسْتَجْوَب، تسمح هذه الطريقة بالحصول، إن لم يكن على التجربة المعيشة غير القابلة للضبط تعريفاً، فعلى تعبير قريب منها على الأقل. من الأيسر جعل من يخضع لاستجواب ودّي مطول يُقِرّ بمزايا البطالة، أو ببساطة، تيسير التعبير عن المشاعر وتحليلها لدى أولئك الذين لا يكونون على استعداد كافٍ للقيام بذلك من جراء أسلوبهم الشخصي أو انتمائهم الاجتماعي[12].

ولكن مزايا هذه الطريقة غير القابلة للإنكار لا تحجب حدودها:

تمكّن مجموعة الأدوات هذه من تحليل نوعي خالص سامحةً بتدقيق مختلف عناصر تجربة البطالة المعيشة، وبتفسير العوامل التي تؤثر فيها من دون أن يكون بمستطاعنا تقدير الثقل لهذه العوامل.

تسمح هي ولا شك ببناء نماذج ولكن بمعزل عن تمثيلها الإحصائي ضمن العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل. وهي لا تمكّن من تقدير عدد العاطلين المسجلين في الوكالة الوطنية للتشغيل (ANPE) والذين يعيشون هذا الشكل أو ذاك من البطالة... بل من المستحيل إقامة الصلة بين التحاليل التي نعرض والتحقيقات الإحصائية الموجودة بعدُ إلا إذا كان ذلك عن طريق الفئة المهنية الاجتماعية[13].

---

(12) Dominique Schnapper, *L'épreuve du chômage* (1981) (Paris: Gallimard, 1994), p. 59.

(13) المصدر نفسه، ص 60.

تسمح دراسة البطالة، التي تستند إلى تحقيق يستخدم استمارة الاستبيان لدى عينة ممثلة، من دراسة أثر البطالة وذلك بمقارنة مجموعة العاطلين بمجموعة الحائزين على عمل. عندما يشمل هذا النوع من التحقيق عينةً واسعة الامتداد يكون من الممكن إجراء تحاليل أكثر دقةً حول الآثار الخاصة لهذه التجربة كما تتيسر كذلك مقارنتها بين منطقة وأخرى أو، وإذا ما يسرت المعطيات ذلك، بين بلد وآخر أيضاً. ظلّت المقارنات الدولية المسلطة على تجربة البطالة في أوروبا منحسرة طوال أعوام عديدة خاصةً، وأن وسائل إجرائها كانت تصطدم في الكثير من الأحايين بصِعَابٍ تقنية تخصّ تجانس المعطيات. وبسبب افتقاد مقارنات حقيقية تم الاكتفاء طوال سنين عديدة بوضع دراسات حالات وطنية مفردة الواحدة إزاء الأخرى.

على أن السّبر الجماعاتي للأسر الذي أجريت أولى موجاته سنة 1994 سمح بإنجاز بحوث مقارنة أكثر عمقاً وخاصة في نطاق البحث الذي نسّقتُه مع دانكان غالي (Duncan Gallie). يمثّل السبر المقصود مصدراً استثنائياً، وقد أجري في ما بين 1994 و2001 (على موجات ثمانية) لدى عيّنة من الأسر ممثّلةً لكل واحد من بلدان الاتحاد الأوروبي الإثني عشر. عند الموجة الأولى عَدّت العينة الجملية 60500 أسرة أي ما يناهز 130000 بالغاً ذوي ستة عشر سنة من العمر فما فوق. لم يتم بناء هذا المصدر بغية دراسة البطالة تخصيصاً بل اشتمل على العديد من الأسئلة حول التجربة المهنية، والعلاقة بالشغل، وشروط حياة الأسرة وبعض العناصر حول التضامن العائلي والحياة الاجتماعية (العلاقة بالأصدقاء، والجيران، والمشاركة في الحياة الجمعياتية). ولكن الأمر كان يتعلق على الأغلب بأسئلة موضوعية، ولم يتم التطرق إلى الآراء والتمثلات والتجارب الذاتية. وتسمح الطبيعة الأوروبية والطولية لهذا

التحقيق في القيام المقابل بالقيام بمقارنات بين البلدان وبدراسة آثار البطالة على امتداد زمني.

دراسة تجربة البطالة في أوروبا محفزة، على وجه أخص كذلك، للبحث الأساسي والبحث التطبيقي في آن واحد، على اعتبار اندراجها في ورشة واسعة الامتداد للتفكير في أنماط التعديل التقويمي التي تتبعها المجتمعات الأوروبية. لقد سمح هذا البحث خاصةً بالتأكد من أن سيرورة تراكم العراقيل التي تواكب تجربة البطالة تتخذ في الحقيقة أشكالاً مختلفةً من بلد إلى آخر تبعاً لنظام التعويض للعاطلين عن العمل وسياسة التشغيل القائمة على المستوى الوطني، ولكن حسب أنماط إدماج العاطلين اجتماعياً ودور العائلة على وجه أخص أيضاً. ويقود هذا التحليل إلى اقتراح إطار نظري يتأسس على التمييز بين نماذج ثلاثة للتعديل التقويمي الاجتماعي للبطالة.

تختلف التحقيقات الثلاثة التي بها اعتنينا إذا اختلافاً كبيراً على الكثير من الوجوه ولكنها تسمح كلها، معتمدةً أدوات خاصة، بتحليل الارتباط بين البطالة ووقائع اجتماعية أخرى، وخاصة مخاطر الفقر الاقتصادي والعزل الاجتماعي، وتتكامل، في الحقيقة، مقارباتها الثلاث أي الملاحظة الإثنوغرافية، والمقابلة المعمقة، والاستبيان. ويحسن بعالم الاجتماع، كلّما توفر له إمكان ذلك، أن يمفصل بينها في ذات البحث ولكن وبما أن الوسائل التي في متناوله تكون في الكثير من الأحايين مُقَيِدَةً، يكون عليه وجوباً أن يختار من بينها الأكثر مناسَبةً حسب موضوع دراسته وإشكاليته.

ب- الخطوات الأولى على الميدان

يندر ألاّ تثير الصلات الأولى بالميدان توجساً ما لدى عالم الاجتماع. ما الكيفية التي سيتم فيها فهمه وقبوله لدى المجموعة

السكانية؟ أيتوجب عليه أن يفسّر بوضوح مسيرته، أو على النقيض من ذلك، أن يحيطها بالغموض ويخفي نواياه الحقيقية؟ ما الذي يمكن أن يقوله لأناس لم يبلغ إلى مسامعهم أبداً حديثٌ عن التحقيق الاجتماعي وعن علم الاجتماع؟ كيف التحقق تحت مثل هذه الشروط من مدّهم يد المساعدة له؟ لا توجد أجوبة جاهزة على هذه الأسئلة إذ إن كل تحقيق مختلف عن الآخر، ولكن من الممكن تفادي بعض الأخطاء عبر دراسة شروط الميدان الخاصة. بكل تأكيد، يتوجّب على الباحثين المبتدئين والباحثين ذوي الأقدام الأكثر رسوخاً سواء بسواء تسوية بعض النقاط الأساسية قبل الشروع في التحقيق ذاته.

1- تحضير الدخول

يُحتمل أن تثير الصلة الأولى بالميدان صدمة، وخاصة إذا ما كانت المسافة الثقافية بين المحقِّق والمحقَّق معهم كبيرة، كما يُحتمل أن يشعر عالم الاجتماع في بعض الحالات أنه يلج عالماً مجهولاً وأن ما من شَفْرَةَ لدَيْه يتمكن من خلالها من التبادل مع الأشخاص الذين يفترض أن ينجز معهم التحقيق، بل يُحتمل أن يثير وجوده ذاته انزعاجاً ما. وحتى قبل أن يخوض محادثة مع هذا أو ذاك من مُخاطَبيه يحتمل أن يُنْظَر إلى عالم الاجتماع على أنه غريب دخيل بل حتى على أنّه شخص مُرِيبٌ أحياناً. إذ يكفي مثلاً أن يلج لأول مرة حيّاً محطوطاً من مكانته اجتماعياً، شديد الانغلاق على ذاته فيه يعيش السكان في ما بينهم، حتى يكون فوراً مَحَطّاً لكل الأنظار ومَحَلاّ لكل التعليقات. من الممكن تجاوز هذا الانطباع الأول وإبطال هذه العدائية المعلنة، ولكن، وبغية تفادي الحرج بل والتهديد الكامنين في مثل هذا النوع من الوضعيات يُستحسن تحضير الدخول إلى الميدان.

يُفَضّل بالفعل التمهيد لذلك بجمع معلومات دقيقة حول

المواضع التي يُعتزم إجراء التحقيق فيها، ولكن أيضاً حول الأشخاص الذين فيها يعيشون أو يشتغلون. يمكن مثلاً الاطلاع على وثائق إدارية، وكذا على معطياتٍ إحصائية وعلى أخبار أو على تحقيقات منشورة في الصحافة المحلية أو في صحف المنشآت أو في النشرات البلدية. يمكن في هذه المرحلة التحضيرية أن يكون مفيداً ربطُ الصلة بالفاعلين الاقتصاديين والجمعياتيين أو بالمسؤولين المؤسّساتيين الذين يتدخلون بهذه الطريقة أو تلك في الميدان كذلك. على أن المعلومة التي تستقى على هذا النحو لا تكون قابلةً للتناول من دون تحليل نقدي ولكنّها توفر للمحقق بعض المؤشرات التي يمكنه انطلاقاً منها أن يبني على وجه الدقّة مخططه أو استراتيجيته في التحقيق.

في هذه المرحلة يُحتمل أن يبدو بعض المخبرين جوهريين لما يلي من التحقيق وذلك عبر تيسيرهم الصلات مع ذويهم ومعارفهم خاصةً. ذلك هو ما حدث لوليام فوت وايت (William Foote White) لدى تحقيقه في حي نورث آند (North End) الإيطالي الأميركي في بوسطن سنة 1937. فعلى أثر محاولات عديدة فاشلة في الاتصال بسكان الحي، لم يتسن له أن يكون محل استقبال في كل مواقع التواشج الاجتماعي في الحي، ومقابلة عصابات الشارع، إلا عند اللحظة التي تمكّن فيها بواسطة معلّمة من كسب ثقة مُخْبِرٍ مفضّل، كان اسمه دوك. وقد فسرّ أن علاقته بدوك تطورت خلال التحقيق:

"في البداية كان مجرد مخبر مفضّل، ونوعاً من الوَصِيّ أيضاً. ثم وبما أننا كنا نقضي وقتاً أكثر طولاً سوية كففت عن معاملته على أنه مخبر سلبي. كنت أناقش معه صراحة غاياتي والمشاكل التي كانت تعترضني... إلخ. كنا نقضي أغلب الوقت في مناقشة هذه أو تلك

من الأفكار أو الملاحظات إلى الحد الذي صار فيه دوك معاوناً حقيقاً في بحثي"[14].

تكون مساعدة المخبر في بعض الحالات حاسمةً، على أن الحذر واجب من الانحراف الذي يُحتمل أن يحدثه هؤلاء عبر إشارتهم إلى أناس يمكن استجوابهم. خلال تحقيق حول مسار حياة أشخاص يعيشون على فترات متقطعة في مركز إيواء للحالات الطارئة، رغب مسؤول هذا النوع من الهياكل، وهي جمعياتية غالباً، في أن يختار بنفسه الأشخاص المزمع ملاقاتهم على أنهم الأكثر "إثارةً للاهتمام". أبدى بإرادة خَيّرَةٍ موافقته على التحقيق وعبّر عن اعتمال الرغبة لديه في مساعدة عالم الاجتماع في خطواته الأولى تلك التي يعتريها عادة بعض التعثر مع الأشخاص المقيمين. ولكن، ومن خلال تحوّله إلى وسيط لا غنًى عنه بين المحقّق والمحقّق معه، حَرَمَ الأوّلَ من الاستقلالية الضرورية لتكوين عيّنة عقلانية. هذه حالة متواترة الحدوث، حيث يَمْثُلُ دائماً خطرُ توجيه مسؤول المصلحة التي يجرى فيها التحقيق المحققَ نحو الأشخاص الذين يقيم معهم علاقات حسنة وإبعاده الآخرين. يحتمل أن يشعر أنه، وبطريق غير مباشر، محل تقييم عبر التحقيق العلمي الاجتماعي، وأن يرى أن من مصلحته أن يُيَسّر للمحقق اللقاء أولاً بأشخاص محل ثقته يتصور أنهم سيدلون بخطاب موال للمؤسسة وللمصلحة التي يدير.

يُحتمل كذلك أن يرغب المخبر المفضّل في أن يقدّم خدمة لعالم الاجتماع وأن يحاول أن يستجيب لغاية التحقيق عبر البحث

---

(14) William Foote White, *Street Corner Society = La structure sociale d'un quartier italo-américain,* 1ère édition en anglais, 1934 (Paris: La Découverte, 1996), p. 326.

بنفسه عن الأشخاص الذين يكونون من وجهة نظره "الأمثل" و"الأكثر تفرّداً"، والحال أنه قد يكتشف أن الخصائص التي تبدو له جوهريةً ليست إلا ثانويةً إن لم تكن غير ذات قيمة بالنسبة إلى البحث. على عالم الاجتماع كلّما واجه هذا النوع من الوضعيات أن يبذل ما في وسعه حتى يوضّح مسيرته وأن يبين أن من مصلحة التحقيق ألا يخضع إلى توجيهات شديدة الشكلية، أو إلى قرارات لا يتحكم بها وخاصة فيما يتعلق باختيار الأشخاص الذين يعتزم استجوابهم. عليه أن ينجح بنفسه في توجيه المُخبر.

2- الحصول على التراخيص

يتطلب الشروع في تحقيقٍ ما في الكثير من الحالات كذلك تراخيص. من المستحيل مثلاً التحقيق في منشأة من دون إعلام مسبق للإدارة خاصة وأن حلول محقّق بها يُنْذِرُ بإيقاع أثر في العملِ ويحتاج إلى تفرغ المستخدمين. وإذا ما تقرر إنجاز تحقيق لدى الأُجَراء، لا في موقع العمل بل في مقرات إقاماتهم الشخصية، فيستحسن كذلك الحصول على ترخيص المدير خاصة وأنه يتوجب الحصول على عناوين المستخدمين وإذاً استخراج عيّنة من القوائم التي نظمتها إدارة الموارد البشرية. قبل الخوض في مثل هذا التعاون يحتمل أن تطلب المنشأة من عالم الاجتماع ضمانات وأن تتأكد من الطابع الجدّي والرسميّ لما يقوم به، بل إن واحدة من منشآت كثيرة تمّ فيها إنجاز تحقيق حول شروط العمل، وكانت ذات حجم كبير وصيت دولي، عَمَدَتْ، إلى القيام بتقويمها الخاص لبنية البحث الذي صدر عنه التحقيق قبل أن تبدي موافقتها. كلّفت أحد مُدَرَائِهَا بالانتقال إلى مختبر الباحث للتحقق من بعض المعطيات (الحجم والموقع الجغرافي والارتباطات الجامعية والصيت). كذا يكون المحقق ذاته محل تحقيق قبل أن يشرع في عمله.

هناك أماكن عصية على الملاحظة مثل الجنح الخطيرة، والممارسات السرية، وأجهزة المخابرات... كما هناك مناطق جغرافية يجب الحذرُ من إجراء تحقيق فيها. يمكن للجامعة أن تشدّد على الطلاّب في ألاّ يشرعوا في هذه أو تلك من العمليات الخطرة، بل أن تمنعهم من ذلك أحياناً. ليس على عالم الاجتماع أن يضع حياته موضع الخطر، وليست مَهَمّتُه كَمَثَلِ مَهَمّةِ المراسل الصحفي الكبير الذي لا يتردد في الانتقال إلى مناطق الحرب أو إلى البلدان ذات الأنظمة الكليانية.

عندما يتعلق التحقيق بعالم مغلق إلى هذا الحد أو ذاك تكون التراخيص ضرورية طبعاً ولكن مدة التفاوض في شأنها تطول أيضاً، مما يفرض على عالم الاجتماع أن يتخلّى عنها أحياناً. واجه بيار فورنييه (Pierre Fournier) العديد من الصّعاب لدى اختيار التحقيق حول الصناعة النووية ذاك القطاع الخطر تعريفاً والذي يستخدم طرقاً تقنيةً يحمي بعضها السر الدفاعي. لم يكن إطار التحقيق الذي اقتُرح عليه ضاغطاً فحسب بل وجد نفسه مجبراً كذلك على الخضوع إلى تحقيق حول أخلاقية عمله، وإلى فحص طبي استوجب منه المشاركة في دورة امتدت عدة أيام تدرّب فيها على العمل في محطة نووية، وهي الدورة التي يخضع لها كل أجير جديد في مثل هذا النوع من النشاط[15].

كلما انعقد العزم على القيام بتحقيق لدى مجموعة سكانية تتحدد تبعاً لعلاقة خاصة بمصلحة إدارية أو تجارية، كان من الضروري إِخْطَار المسؤولين. يتطلب التحقيق غالباً في مثل هذه الحالة الحصول على

(15) Pierre Fournier, "Des observations sous surveillance," *Genèses*, no. 24 (1996), pp. 103-119.

معطيات إدارية حول المجموعة - المرجع، ويمر ضرورةً عبر اتفاق مسبق، ولنذكّر هاهنا أيضاً بأن على عالم الاجتماع، وفي كل مرة يرغب فيها في استخراج عينة ضمن سجل إحصائي اسمي، أن يحصل لا على موافقة المصلحة المعنية فحسب، بل وكذاك على تلك التي تبديها الهيئة الوطنية للإعلامية والحريات (CNIL).

إن المرور ببنية مؤسساتية، وبالمسؤول عنها بغية ربط الصلة بأشخاص يُسْتَجْوَبُون قد يمثلان عيباً كبيراً يتجسّد في الظهور في أعين المحقَّق معهم لا بمظهر عالم الاجتماع، بل بمظهر عميل في خدمة المؤسسة المعنية، ويمكن أن تكون لذلك في بعض الحالات نتائج كارثية. كذا كان حال طالبة كانت ترغب في الشروع في تحقيق لدى العائلات التي قرّر القاضي إيداع أبنائها لدى عائلات حاضنة بسبب ما تم إخطاره به من نقائصهم المدرسية. هذا النوع من التحقيقات حرِجٌ طبعاً ويتطلب الحصول على ترخيص رسمي للتمكّن من الاطّلاع على ما لهذه العائلات من سجلّات إدارية للتمكّن لاحقاً من الاتّصال بها. وعلى الرّغم من الطبيعة البالغة السرية لهذه المعطيات تمكنت الطالبة من الحصول على موافقة إدارة المصلحة في المقاطعة المسؤولة عن الإيداع العائلي للأطفال، متعهّدةَ بعدم الإفصاح عن هوية العائلات. ولكن ما إن حصلت الطالبة على تلك الموافقة حتى عسر عليها ربط الصلة بالمساعدين الاجتماعيين المكلّفين بهذه العائلات، إذ رأى هؤلاء في هذه المبادرة أداة رقابة على عملهم. سرعان ما نُظِرَ إلى عالمة الاجتماع الشابة على أنها عين المديرة ولم يبد الأعوان الاجتماعيون رغبةً في مد يد العون في هذا التحقيق، ولم يتم فك استعصاء الوضعية إلا بعد طول تفاوض معهم.

ولكن، وبصفة أعمَّ، وكلما وَجَبَ المرور بمصلحةٍ للحصول على معلومات تهم مجموعة سكانيةً يُعتزم استجوابها، كان من

الضروري بالنسبة إلى عالم الاجتماع أن يربط الصلة مباشرة بالأشخاص الذين يعتزم استجوابهم، وأن يعرض عليهم خطة عمله بوصفها منفصلة تمام الانفصال عن العمل الإداري الذي تنجزه المصلحة التي كانت في أصل وصول المعلومة إليه. يقترح المسؤولون المؤسساتيون في بعض الحالات أن يوجهوا رسالة رسمية على ورق إداري رسمي للأشخاص المعنيين بغية إعلامهم بالتحقيق. ليس بالإمكان تفادي ذلك دائماً، ولكن من الواضح أن عالم الاجتماع المكلف بالتحقيق يجد حينها نفسه في مواجهة خطر اعتباره غير مستقل تمام الاستقلال عن المؤسسة المعنية. فإذا ما كانت الرسالة ضرورية بغية الإعلام بمرور المحقق كان من الأفضل أن تحمل ما يشير إلى ما يرتبط به عالم الاجتماع علمياً أو جامعياً.

عملياً من الأيسر الحصول على هذه التراخيص عندما يكون التعاون بين الباحث والسلطات، أو المخبرين المفضّلين، مندرجاً في إطار اتفاقية بحث. تسمح هذه، بالنظر إلى طابعها الرسمي، بتحديد الأدوار المعيّنة لهؤلاء وأولئك وعلى هذا النحو بتفادي سوء الفهم. لم يكن للعديد من التحقيقات العلمية الاجتماعية أن تجرى خارج علاقة تعاقدية. فكيف يتيسر التحقيق مثلاً لدى عيّنة محدّدة من الحاصلين على منح الدخل الأدنى للإدماج الاجتماعي (RMI) من غير التفكير في تعاون مع المصالح المسؤولة عن وضع هذه السياسة موضع التنفيذ على المستوى المناطقي أو المحلي؟ وعلى ذلك يعني التحضير للدخول إلى الميدان إذاً وضْع معاهدة بحث مع مسؤولي المصالح المعنية يكون من الضروري الإشارة فيها وفي آن واحد إلى شروط إنجاز التحقيق والنتائج المتوقعة على صيغة تقارير أو تأليفيات وكذا الكيفية التي بها يتم نشر المعارف المحصّلة.

Foote White William, *Street Corner Society. La structure sociale d'un quartier italo-américain* (1re édition en anglais, 1934). Paris, La Découverte, 1996.

Fournier Pierre, " Des observations sous surveillance", *Genèses*, 1996, no. 24. pp. 103-119.

Gallie Duncan, Paugam Serge (dir.), *Welfare Regimes and the Experience of Unèmployment in Europe*, Oxford, Oxford University Press, 2000.

Hughes Everett G., *Le regard sociologique. Essais choisis*, Paris, Editions de l'EHESS, 1996.

Lazarsfeld Paul, Jahoda Marie, Zeisel Hans, *Marienthal: The Sociology of an Unemployed Community*, London, Tavistock, 1993; traduction en français: *Les chômeurs de Marienthal*, Paris, Editions de Minuit, 1981.

Paugam Serge (dir.), *L'enquête sociologique*, Paris, PUF, "Quadrige-Manuels", 2009.

Schnapper Dominique, *L'épreuve du chômage* (1981), Paris, Gallimard, «Folio», 1994.

– *La compréhension sociologique* (1999), Paris, PUF, " Quadrige-Manuels", 2005.

ثانياً: وضع المُحقِّق

كل تحقيق علم اجتماعي حالة خاصة، وتعتبر الطريقة المتبعة في ذاتها جواباً مسبقاً إلى هذا الحد أو ذاك عن سلسلة من المصاعب التي من المتوقع ملاقاتها في الميدان. على أن مشاكل عامة تعترض كل عالم اجتماع في علاقته بالأشخاص الذين يتوجه إليهم لإجراء تحقيقه. لعلاقة التحقيق خصوصية كونها تضع وجهاً لوجه محقِّقاً ومحقَّقاً معه، أو مجموعة من المحقَّق معهم وكونها، لذلك، غير حيادية تماماً، ولا من دون أثر من منظور المعرفة التي تسمح بتحصيلها. تمثّل علاقة التحقيق بالتأكيد تفاعلاً اجتماعياً من بين تفاعلات أخرى، وعليه فإن السؤال الرئيس يتعلق بمعرفة الكيفية التي يتم بها التحقيق حول الواقع الاجتماعي من دون تحريفٍ قد يسببه مبدأ التحقيق ذاته أي، وإذا ما استخدمنا قوْلاً آخر، من دون تغيير غير مقصود وغير واعٍ أحياناً يمسّ الوقائع الاجتماعية المدروسة. في هذا الفصل تُعرض هيئتان تقليديتان في التحقيق عَنَيْتُ تلك التي تستند إلى الملاحظة بالمشاركة وتلك التي تستند إلى علاقةِ وجهٍ لوجهٍ خلال التحقيق الذي، سواءً بسواء، يستخدم المقابلة نصف الموجهة أو تُمرّر خلاله استمارة استبيان. ولسوف نفحص في الأخير، وفي ما يتجاوز علاقة التحقيق بذاتها، مختلف أنواع

العلاقات التي يمكن لعالم الاجتماع أن يقيمها مع مُخَاطبِيه عَنَيْتُ التعاطف والصداقة أو على النقيض من ذلك الرغبة في الابتعاد.

أ- وَضْع الملاحِظ

إن عالم الاجتماع المراقب أيّاً كان نوع التحقيق الذي ينجزه. ليس بمستطاعه، حتى وإن اشتغل على معطيات تحقيق يستخدم فيها استمارة استبيان لم تكن من إنجازه هو أو على أرشيفات، أن يمتنع عن وضع فرضياته والنتائج التي توصّل إليها في علاقة بوقائع اجتماعية سبق له أن لاحظها، أو يلاحظها في الآن نفسه. كل مَشَاهِدِ الحياة اليومية قابلة للملاحظة بطريقة علمية اجتماعية، ولا يكف عالم الاجتماع عن أن يكون عالم اجتماع عندما يغادر مكان عمله. هو يواصل إظهار ما له من فضول ودهشة كلما خَبِرَ محيطاً اجتماعياً أو مهنياً معرفته به قليلة أو كلما التقى أشخاصاً كانت حالهم غير مألوفة لديه، كما يمكن للوقائع الأقل انتظاراً أو التجارب الأكثر غرابة أن تكون في أصل تساؤل جديد قابل للترجمة لاحقاً في استفهام علمي اجتماعي أكثر نَسَقِيةً. غاية القول إن عالم الاجتماع لا يكف بَتَاتاً عن الملاحظة، ولكن هناك عِدّةٌ طرق لتبيانها. يمكن أن تكون من طبيعة شكلية وغير متوقعة، كلما كنا إزاء وضعية جديدة أو فريدة، ولكن يمكنها كذلك بالطبع أن تكون أكثر صرامة بكثير ومخططاً لها.

يجعل بعض علماء الاجتماع من الملاحظة المباشرة صيغة مفضّلةً للتحقيق ويهدفون عندها إلى إنجاز جمع منظم لمواد متنوعة انطلاقاً من حضور منتظم في الميدان. تلك تقنية تحقيق قديمة تمت تجربتها من قِبَلِ علماء الأجناس منذ أواخر القرن التاسع عشر في إطار التحقيقات حول ثقافة الشعوب البدائية ثم، ومِنْ بَعْدُ، من قِبَل علماء الاجتماع وخاصة منهم أولئك المنتمون إلى مدرسة شيكاغو

بداية من السنوات 1920[1]. وسواءٌ أُمُورِسَتْ الملاحظة المباشرة في جزيرة معزولة في المحيط الهادي أو في قلب غابة الأمازون[2] أو في غيتو[3] أسود في الولايات المتحدة فإن تقنياتها متشابهة. نقطتها

---

(1) تشير تسمية "مدرسة شيكاغو" إلى تيار علمي اجتماعي أميركي ظهر في بدايات القرن العشرين في قسم علم الاجتماع بجامعة شيكاغو (الولايات المتحدة الأميركية). كانت مدينة شيكاغو حينها تتميز من بين المدن الأميريكية باستقبالها للعديد من المهاجرين من خارج الولايات المتحدة ومن جنوبها. وقد مكن هذا الوسط الاجتماعي الحاضن للمدرسة من تطوير تحليلاتها بالتركيز على العلاقات ما بين الإثنية والانحراف في كبرى مدن الولايات المتحدة التي اعتبرت على هذا النحو نوعاً من المختبرات الاجتماعية المفتوحة التي تيسر دراسة استحالات الأوساط الحضرية. شهد ما يعرف بموجة المدرسة الأولى دفعاً خاصاً في هذا الاتجاه من قِبَل وليام إ. توماس (William I. Thomas) وروبرت إ. بارك (Robert E. Park) قبل أن تبدأ موجة تطوير ثانية ركزت منذ بداية السنوات 1940 على دراسة المؤسسات والأوساط المهنية وكان من أعلامها إيرفنغ غوفمان (Erving Goffman) وهوارد بيكر (Howard Becker) وأنسالم ستراوس (Anselm Strauss) فيما يعتبر إيفريت هيوز (Everett Hughes) جسراً بين الموجتين. وعلى الرغم من اعتماد باحثي المدرسة طرائق وتقنيات استقصائية متعددة منها الكمي والنوعي، ومنها التاريخي والترجذاتي، فعادة ما تشير الكتابات المؤرخة لمدارس علم الاجتماع إلى تميز المدرسة بسبقها إلى اعتماد الملاحظة بالمشاركة (المترجم).

(2) غابة أو غابات أو أدغال الأمازون غابات عريضة رطبة تغطي ما يعرف بحوض الأمازون الذي يشمل نهر الأمازون وما يحيط به من سهول منخفضة بين منطقتين جبليتين هما مرتفعات غيانا في أقصى الشمال ومرتفعات الجنوب. ينبع النهر من بيرو وتتدفق مياهه على امتداد 3,158 كلم لتمر بشمالي فتصب في المحيط الأطلسي. يضم الحوض سبعة ملايين كيلومتر مربع منها خمسة ونصف مليون كيلومتر مربع تغطيها الغابات. تشمل منطقة حوض الأمازون أراضي تسع دول حيث تقع غالبيتها داخل (60٪) ثم بيرو (13٪) فكولومبيا، فنزويلا، الإكوادور، بوليفيا، غويان، سورينام وغويانا الفرنسيّة. وقد مثّل الحوض وغاباته ميداناً مفضلاً للكثير من الدراسات الإناسية والأجناسية لاحتضانه عدداً كبيراً من القبائل والجماعات ممن يشار إليهم عادة في الأبحاث بلفظ "البدائيين" (المترجم).

(3) حسب بعض المصادر، ظهر اللفظ ghetto المستخدم في اللغات اللاتينية والأنجلوسكسونية الحديثة في القرن السادس عشر ميلادي في مدينة البندقية الإيطالية بعد قرار مجلس العشر في المدينة تجميع الجالية اليهودية في موقع كان قبْلُ ورشة لتذويب المعادن (وهو ما تعنيه اللفظة بلغة أهل البندقية)، كما تقرّب بعض الاجتهادات اللفظ من جذر لغوي عبراني يعني الفصل والطلاق. خلال العصر الحديث، وفي علاقة بالقضايا التاريخية =

المشتركة حضور متصل في ميدان ما يسمح باتصال منتظم مع المجموعة السكانية المحلية. عندها تمر هذه الملاحظة عبر ممارسة نشاط ما ومشاركةٍ في مبادلات الحياة اليومية. ومع ذلك فإن هذه الوضعية التي يحتلها الملاحظ ليست بديهية. كيف يكون تحملها؟ أيتوجب أن نفسّر أننا ننجز تحقيقاً أم يتوجب في بعض الحالات أن نبقى مُتَخَفِّينَ؟ كيف السبيل إلى حفظ ما نرى حين يستغرقنا نشاط منتظم من دون أن يتوفر لنا الوقت لتسجيل مذكرات؟ لنُحَاوِلْ الإجابة عن هذه الأسئلة.

1- ملاحظ مقنع أم مكشوف؟

أيتوجّب على عالم الاجتماع أن يُعلم الأشخاص الذين يتعامل معهم أن حضوره بينهم يستجيب أوّلاً وقبل كل شيء إلى غاية إنجاز تحقيقٍ وإلى ملاحظة تصرفاتهم؟ أيمكن للأشخاص المُحقَّق معهم أن يقيموا من جانبهم هم علاقة اجتماعية اعتيادية مع مراقب يعرفون أنه يراقبهم؟ ألا يُنْذِرُ ذلك باضطلاعهم بدور مختلف تحت نَظَرٍ متفحص يقوم به ملاحظ خارجي عبر محاولتهم مثلاً الظهور على أبهى ما يكونون، وكَتْم نزاعاتهم اليومية، والاقتصار على عرْض ما لا يعكس حياتهم الاجتماعية إلا بقدر سطحي؟ تمثّل هذه الأسئلة موضوعاً للمناقشات في ما بين علماء الاجتماع، ذلك أن الأمر يتعلق بالفعل بالوضع العلمي الذي يتوجب إسناده لملاحظات تجري مكشوفة أي

= والاجتماعية التي تثيرها أوضاع اليهود، يشير اللفظ إلى حي مخصص لهم طوعاً أو كرهاً يمارسون فيه حياتهم حسب عاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم المخصوصة وسط الشعوب التي يحيون بين ظهرانيها ولكن بمعزل عنها. ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين امتد استخدام اللفظ في العلوم الاجتماعية ومنها الإناسية والأجناسية والعلمية الاجتماعية والثقافية إلى الإشارة إلى كل معزل سكني يُخصّص في المدينة لأفراد جماعة ما تختلف عن محيطها الحاضن دينياً أو عرقياً أو إثنياً (المترجم).

انطلاقاً من حضور مُعْلَنٍ لملاحظ يعرفه المراقبون بصفته تلك. ما القيمة التي تحوزها تلك الملاحظات، ألا تكون منقوصة؟ أيكون من الأفضل الإبقاء على وضع التقنّع أي ممارسة الملاحظة في تَخَفٍّ عبر المشاركة في الحياة الاجتماعية والاضطلاع بدور محدّد؟

غالباً ما يكون اتخاذ القرار بممارسة الملاحظة المقنّعة أو المكشوفة عسيراً. يتعلق الأمر باختلاف أساسي بين موقفين من العلاقة بالميدان لكل واحد منهما مزايا ومَعَايِب.

تكمن المزية الرئيسة للملاحظة المقنّعة في كونها تمكننا من إيجاد تناسب جيد بين المعاينات المُجْرَاة والواقع، ومن فهم دقيق للأدوار الاجتماعية. فمن خلال تحوّل عالم الاجتماع داميان كارتون (Damien Carton) هو ذاته إلى مستخدم عَرَضِي في محل لوجبات الأكل السريعة، من دون أن يُعلم الإدارةَ والأُجراءَ بالهدف المبتغى من ملاحظته، تمكّن بالتأكيد من وصف شروط العمل اليومية، عَنَيْتُ الضغط النفسي والضغوط الأخرى، والتعب، وانشغال الجميع بالنجاح، والحفاظ على الموقع في السلسلة، والإهانات، وكذا التضامن الوظيفي في المصلحة أيضاً، وصفاً كان على الصيغة الأكثر واقعية من دون الخشية من تغيّر تصرفات هؤلاء وأولئك بفعل تأثير ملاحظة معلن عنها. بل إنه تمكّن على هذا النحو من معاينةٍ مفادها أن هذا العمل، الذي يُعتبر للوهلة الأولى غَيْرَ مُستوجب لمَهَارَاتٍ مصنّفة، يتطلب في الحقيقة استعدادات والتزاماً ذاتياً كاملاً، وأنه عَسُرَ عليه في خِضَمِّ أَتُونِ العمل أن يحافظ على البُعْدِ وعلى الانعكاسية المنتظرَيْن من عالم الاجتماع (انظر المُؤَطّر 3). وفي حين كان يمكن لوضعه بفعل وظيفته عالمَ اجتماع أن يكون أكثر بُعداً، انخرط في الفعل منشغلاً بالحصول على اعترافٍ بأنه "جيّد" ، أي أن يكون مقبولاً من الآخرين بفضل إنجازاته في العمل. وبفضل انخراطه

في اللعبة انخراطاً كاملاً تيسّر له أن يفهم أفضل من أيٍّ كان مسبّبات انخراط الأجراء في مثل هذا "العمل البسيط".

المؤطّر رقم 3

وضع الملاحظ موضع امتحان لدى ماكدونالدز

يُعتبر العمل في محلّ لوجبات الأكل الشريعة، سواء أكان بصفة عضو في فريق (طلبة في الغالب) أو بصفة مُلاَحِظ، امتحاناً، على اعتبار أن الملاحظ لا يتوقّع المصاعب التي تحول دون بلوغه المستوى المنتظر. تعني ملاحظة شروط الشغل الخاصة بعمل "غير مصنف المهارات" كذلك إدراك عسر احتلال مواقع عمل قيمتها بخسة. حصلتُ على عمل لدى ماكدونالدز من غير أن أكشف صفتي عالمَ اجتماع، واضطررت للعمل مثلي مثل أي عضو فريق يبتغي المحافظة على مركز عمله. سرعان ما يتأتى عن إجراء مثل هذه الملاحظة بالمشاركة المقنّعة في محل لوجبات الأكل السريعة، انخراطٌ ذاتيٌ في الفعل يمنع تفكير الذات في ذاتها. على النقيض مما قد يبدو عليه للوهلة الأولى وكأنّه عائق إزاء عدم انحياز السيرة العلمية ينكشف تفكير الذات في ذاتها هذا على أداة حاسمة النجاح في فهم الالتزام "المفارق" الذي يبديه رفقاء العمل في اللعبة الإنتاجية. .. تُوفّر الملاحظة بالمشاركة في محل لوجبات الأكل السريعة مزيةً غير معتادة لتنويع أفقي في وضعية الملاحظة. هاهنا، بالفعل، يكون تغيير الوضعية "من ضمن عقد العمل" بما أن أعضاء الفريق يكونون متعددي الوظائف تعاقدياً. لقد اخترت الملاحظة بالمشاركة المقنّعة لأنني كنت أخشى رفضاً من قِبَل ماكدونالدز ولكن أيضاً لأنني لم أكن أرغب في أن تتسبب معرفة أسباب حضوري حتى من قِبَل البعض في التأثير بأية طريقة كانت في ملاحظتي. كان من المحتمل أن تعمد منشأة تحرص إلى حدّ

بعيد على صورتها مثلما تفعل ماكدونالدز أن ترسل بي إلى أفضل مؤسساتها التي يمسك بمقاليدها متصرفون يكونون على دراية بما يحدث. كما كان من المحتمل ولا شك أن ينظر أعضاء الفريق ذوو الوضعيات الملتبسة بين كونهم طلبةً وعمّالاً بعين غير راضية إلى كونهم محل ملاحظة، أو ربما عمدوا على النقيض من ذلك إلى الظهور بمظهر ذوي الإرادة الطيّبة في مبادلاتهم معي... كان عدم الكشف عن الذات يعني أخيراً أن يمتنع الملاحظ عن أن يضع نفسه "خارج اللعبة" عندما تسير الملاحظة على غير ما يرغب، وكثيراً ما يحدث ذلك. **المصدر**: Damien Carton, "Le sociologue pris en sandwich! Retour sur une observation participante dans un fast-food", *Travail et emploi*, Avril 2003, no. 94, pp. 59-64.

على أن للملاحظة المقنّعة معايب. إنها أولاً مكلفة من حيث الجَهد، إذ على المرء أن يكون قادراً على التظاهر إلى النهاية أي أن يكون دائم التوافق مع ما يتحدد به الدور المنتظر. كلّما جرى التحقيق في ميدان مغاير لميدان المحقق كان على هذا أن يضاعف من النباهة حتى لا يثير الظنون أو الشكوك من جانب الأشخاص الملاحَظين. مارس سيباستيان شوفان (Sébastien Chauvin) عملاً مرموقاً في الملاحظة ذات الطبيعة الإثنوغرافية في العديد من منشآت العمل اليومي في شيكاغو، الموجودة في الأحياء الإسبانية[4] متظاهراً بكونه باحثاً اعتيادياً عن عمل[5]. كان هدفه يتمثل في وصفٍ أمين ما

(4) يجمع النعت هسباني ما يكون إسبانياً وما يكون متحدراً من أحد بلدان أميركا الجنوبية الناطقة بالإسبانية، ويغلب الظن أن الكاتب يقصد المعنى الثاني (المترجم).

(5) Sébastien Chauvin, *Intérim industriel et mouvements de journaliers à Chicago* (Thèse de doctorat de l'EHESS, mention sociologie, novembre 2007).

لشروط الانتظار، وهو ما يمتد غالباً ساعات عديدة، وللعمل. من راجح الاحتمال أن يثير جامعي يعلن عن هويته بوصفه محققاً تساؤلات عديدةً، إذ يُحتملَ أن ينظر إليه على أنه غير قادر على القيام بمثل هذا النشاط. ولكن كيف السبيل إلى التأكد من عدم ظهور الهوية الأولى؟ بغية التأكد من التزيي بمظهر قابل للتصديق في أعين العمال المعتادين على انتداب يد عاملة محليّة، ذهب سيباستيان شوفان إلى محل حلاقة بورتوريكي وغيّر من قصة شعره ولحيته على نحو يوافق الطراز الاعتيادي للعديد من إسبانيي المنطقة، وبذا أمكن له أن يحصل على مهمّات منتظمة طوال أسابيع عديدة وأن يجمع مواد ذات قيمة فائقة.

قد يبدو الحفاظ على وضع التقنّع، طوال زمن ممتد وفي ظروف عسيرة أحياناً مع مكابدة التجربة المتواترة لمشقة العمل وبعض الإهانات التأديبية، على أنه مَعَابَةٌ نِسْبِيّةٌ بما أن هذه الوضعية المؤقتة على كل حال أداةٌ للحصول على المواد المرغوب بها، ولكن في المقابل تصطدم بحدود. فمن المستحيل بالفعل في مثل هذه الظروف تحقيق مقابلات معمّقة مع الأشخاص الذين يكون عالم الاجتماع على علاقة بهم، في حين يكون من الضروري بالنسبة إليه معرفة المزيد عن أحوالهم. فلئن كانت المحادثات الاعتيادية منبئةً بمعلومات حول نمط الحياة عامة، والتطلعات والقيم فإنها في الغالب محدودة خاصةً وأن الوقت لا يتوفر لمثل هذه المناقشات في مكان العمل على الدوام. تجعل الملاحظة المقنّعة كذلك كتابة الملاحظات مستحيلةً عملياً إلا إذا كان الدور المضطلع به يستوجب علاقة بالكتابة (اجتماع عمل، لجنة دراسات. . .)، وليس بمستطاع الملاحظ المتخفّي أخيراً أن يطلب معلومات مدقّقة حول مكان ملاحظته إذ لن تُتفهم مثلا مطالبته بفحص الأرشيفات الإدارية إن لم تستوجب وظيفته

ذلك، كما لن يتفهم توجيهه السؤال لأشخاص لا يكون معهم في علاقة مباشرة، حتى وإن أمكن لهؤلاء مدّه بمعلومات أو بعناصر حاسمة في فهم معقوليات ما يلاحظ.

للملاحظة المكشوفة المزايا والمعايب المناقضة. على المرء أن يسجّل من بين المزايا أولاً حريةً أكبر للملاحظ في خلق كل الفرص المفيدة لتحقيقه. بمستطاعه أن يحصل على المعلومات التي يستكمل بها ملاحظاته سواء أكان ذلك بإلقاء الأسئلة مباشرة أم بالاطلاع على الملفات أو الأرشيفات. وبما أن وظيفته كمحقِّق معلومةٌ ومراعاةٌ فلا يُحتمل أن يُعتبر جاسوساً. يمكن له أن يحيط نفسه بمخبرين مختلفين، وأن يلج إلى وضعيات قابلة للملاحظة متنوعة مما يكون أعسر منالاً للملاحظ المقنّع. كما يكون من الأيسر له، إن رغب في ذلك، أن ينسحب من أجل كتابة ملاحظاته، وتحليله على دفتر يوميّات تحقيقه. وفي المقابل يظلّ هناك دائماً مجال لعدم اليقين في ما يهم التوافق بين ما لاحظه، وبين الواقع على اعتبار تمام عجزه عن تقدير ما إذا كان حضوره قد ساهم في تغييره أم لا. ومن ناحية أخرى، وحتى إن شارك بحماس في الحياة الاجتماعية مع مواصلته الملاحظة فإن وضعيّته الخاصة تضعه، سواء أَقَبِلَ بذلك أم لم يقبل، في نوع من الخارجية بالنسبة إلى الأدوار الاجتماعية المختلفة والتفاعلات الإنسانية.

2- مزية الديمومة

يمكن لمعايب الملاحظة المكشوفة أن تنطمس بمرور الزمن. يدوم تحقيقٌ يستخدم الملاحظة المباشرة أسابيع عديدة وفي الكثير من الأحايين أشهراً عدة. ولئن كان يحتمل أن يثير حلولُ عالم اجتماع بموقع التحقيق نوعاً من الفضول وأن يترجم في اللحظات الأولى

بشيء من التحفظ في الإفصاح عن التصرفات الاعتيادية بما يضر بالتحقيق ذاته، فمن نادر الاحتمال أن يغيّر الأفراد كما المجموعات طُرُقهم في الوجود بصفة ممتدة الزمن. ينتهي الحال دائماً بغلبة الحياة الاجتماعية فتجبرَ الأفراد على استعادة أدوارهم الاعتيادية.

ليس بمقدور المحقق معهم، ولا من المعقول، وهم منغمسون بالتمام أن ينأوا بأنفسهم عما هم عليه مَن الإلزامات والالتزامات والأنشطة، ذلك أن مصلحتهم في الحفاظ عليها تغلب في العديد من الحالات على المصلحة التي يمكن أن تكون لهم في مغالطة عالم الاجتماع، ومخادعة أنفسهم ذاتها جَوَاباً عن أسئلة من يعتقدون أنهم في مواجهته. قد يفعلون ذلك بصفة مؤقتة واقعين تحت أثر الاضطرابات التي يحدثها حلوله بينهم، ولكنهم لن يفعلوا على امتداد زمني متصل هو بالضبط ما يحدد مدى التحقيق: تتدنى تدريجياً قيمة الحدث المتمثل في حلول (عالم الاجتماع) بينهم، وتستعيد ألعاب الحياة اليومية ورهاناتها موقعها في المقام الأول، وتجري العديد من مظاهر سيْر العالم أمام ناظريْه مثلما تجري أمام ناظريْ أيِّ عضو في "القبيلة"[6].

في نهاية المطاف، ينتهي حضور عالم الاجتماع المتصل في الميدان إلى فرض نفسه بنفسه كما لو كان إلى حد ما عنصراً جديداً مندرجاً في المشهد. يمكن للملاحظ أن يكسب رويداً رويداً ثقة الذين أو اللواتي يقضي معهم أوقاتاً مطوّلةً إلى الحد الذي يمكن، في بعض الحالات، أن يكون فيه كما لو كان واحداً منهم. يُمنح حرية الحركة هذه تدريجياً على اعتبارها علامة على قَبوله بوصفه ملاحظاً في المجموعة أو الجماعة المدروسة. يكون لعالم الاجتماع إذا ما شارك في الحياة الاجتماعية التي للأشخاص الذين يلاحظ

(6) Olivier Schwartz, "L'empirisme irréductible," postface à Nels Anderson, *Le Hobo: Sociologie du sans-abri* (Paris: Nathan, 1993), p. 278.

فرصة أكبر لاكتشاف مظاهر جديدة. رافق وليام فوت وايت مُخبره إلى كل مكان تقريباً، إلى الحانات وقاعات لعب البولينغ(7) واجتماعات النادي، بل خاطر بخوض غمار السياسة حيث أصبح سكرتير السناتور وتورّط في قضية تزوير انتخابي كادت أن تسبب له متاعب جدية. على عالم الاجتماع أن يتمتع بالقدرة على التأقلم مع الوضعيات التي يواجه والتحكم في عواطفه، ولكن ثقته بنفسه تتأكد بمرور الزمن. كلّما امتدّ مكوثه في الميدان وجد بيسر الحلول التي كان قبل أسابيع يبحث عنها بقلق، وسيطر على أحاسيس الضيق التي كانت تخلّفها صلاته الأولى حين كان يخطو، إذا ما صحت العبارة، في اتجاه مجهول.

بل يمكن له عبر كسب ثقة مخاطبيه أن يتحول في نهاية المطاف إلى مستودع أسرارهم، ذلك أن من الأيسر على المرء إفشاء أسراره الشخصية لشخص بعيد عن مجموعة انتمائه، مما يكون لشخص من الأقارب. يلتقي عالم الاجتماع كذلك أشخاصاً متواضعي الحال ومعزولين إلى هذا الحد أو ذاك يمكن أن يشعروا بنوع من التقدير من خلال مجرد نظرة تَحْدِبُ عَلَى مَا هُمْ فيه. يمكن له في هذه الحالة أن يُظهر تعاطفه وأن يشجع بذلك على وجود مناخ يُيْسّر تطوّرَ تَوَادُدٍ متبادل.

3- ما الذي يُحتفظ به؟

تهدف الملاحظة إلى وصف شامل ما أمكن لحقيقة الوقائع

(7) لعبة رياضية أميركية تقام في قاعات مخصصة ومجهزة ظهرت وقُعّدت في أواخر القرن التاسع عشر وتتمثل في العمل على إسقاط عشرة أو خمسة "قوائم" تشبه القوارير في شكلها وذلك برمي كرة من مسافة تعد بالأمتار محدد مسارها في حيز مستطيل محفوز (المترجم).

الاجتماعية على الصيغة التي تتم بها في فضاء محدد. ولكن ألا يكون هناك وهمُ الإحاطة بكل شيء نَظَراً وتَسْجِيلاً؟ لقد كان ماكس فيبر يحرص على التذكير "بتنوع الواقع اللانهائي" وباستحالة إجراء وصف كامل على الصيغة المحسوسة التي يبدو عليها لنا[8]. هناك نوع من النزوع الوضعي والتجزيئي للاقتراب من الكمال الوصفي[9]، وليس علم الاجتماع يقتصر على مجرّد عرض سطحي للوقائع الملاحظة. هو يسعى إلى أن يكون تحليلياً وأن يعتمد، على ما رأينا، التحقق من الفرضيات والمقارنة. ويكون السؤال الذي يواجه الملاحظ عندها متعلقاً بالكيفية التي يتم اتباعها في ذلك. ما الذي عليه أن يحتفظ به في المقام الأول؟ أيكون عليه أن يسجّل كل شيء أم بإمكانه أن يكون انتقائياً عَمْداً؟

يتفق علماء الاجتماع الذين يمارسون الملاحظة المباشرة على الاعتراف بأن لا ملاحظة من دون التسلح بما يسمح بذلك، أي أنه من الضروري، إذا ما استخدمنا قولاً آخر، بناء شبكة مسبقة ومؤقتة للملاحظة، تقريباً على النحو الذي يتصرف به عالم الاجتماع الذي يقوم بإجراء مقابلات نصف موجهة معتمداً شبكة من تشكيلةِ أسئلةِ

---

(8) Max Weber, *Essais sur la théorie de la science*, 1re édition en français, 1965 (Paris: Pocket, 1992),

انظر خاصة النص المعنون "موضوعية المعرفة في العلوم والسياسة الاجتماعية" (L'objectivité de la connaissance dans les sciences et la politique sociales)، ص 117-201.

(9) يستخدم الكاتب الفرنسي في النص الأصلي لفظ "التنقيطية". والتنقيطية أوالتجزيئية تقنية في الرسم ظهرت في فرنسا في أواخر القرن التاسع عشر ومثل مبتدعوها الأول جورج سورات (Georges Seurat) (1863 - 1935) اتجاهاً خاصاً داخل التيار الانطباعي. وتتمثل التقنية في اعتماد الرسم بتنقيط مساحات اللوحة جزءاً جزءاً باستخدام الألوان الأولية أولاً ثم الثانوية. ومن الواضح أن استعمال اللفظ في سياق مناقشة مقومات الوصف العلمي الاجتماعي يفيد الحرص على الاستغراق الكامل لكل تفاصيل الموصوفات (المترجم).

المقابلات. يمكن لهذه الأداة أن تكتسب إلى حد أو آخر صبغة شكلية مقعّدة. بنى إثنوغرافييّ المجتمعات التقليدية منذ زمن مبكر أدلّةً بالغة الدقة لمجموع المعطيات التي يتمتع التقاطها بالأولوية بحيث يتم وصف نمط اشتغال جماعة أو مجموعة اجتماعية ما[10]. واليوم يميل علماء الاجتماع "النوعيون" أكثر نحو استعمال مرن لهذه الأداة التي لا يمكن صياغتها صياغة كاملة مُسْبَقاً[11]. يُستخدم الدليل المعني بوصفه نقطة تأشير، ولكن المطلوب أن يكون قابلاً للتطوير حسب الملاحظات الأولى، ولو كان عالم الاجتماع عارفاً بالتدقيق مسبقاً لما سيجد لصار التحقيق جامداً. عليه أن يفسح في المجال للامتوقع. إن انطباعاته وحدوسه الأولى جديرة بالالتقاط حتى وإن جانبت برنامج الملاحظة المقرر مسبقاً إذ يمكن أن تكون لاحقاً موضوع تساؤل خاص.

إن ما يقلق الملاحظ هو النسيان، إذ، وبما أنه غير قادر على تسجيل الملاحظات مباشرة، لا يمكنه الاستناد إلى ذاكرته ما دام منقاداً إلى سيل الأحداث التي تجري في حضوره مُنْسَابَةً دوماً. على مرّ تجاربه يطوّر حِيَلَه الخاصّة في التسجيل بحيث يتفادى افتقاداً هاماً لما رأى وسمع ولما شعر به. يستخدم بعض الملاحظين على غرار وليام فوت وايت المراحيض لتدوين الوقائع التي تبدو لهم حاسمة أو الألفاظ المتبادلة فوراً على كراساتهم، فيما يختلق آخرون أعذاراً

---

(10) يمكن الإحالة على سبيل المثال على واحد من هذه الأدلة كان وضعه رئيس جمعية باريس الإثنوغرافية: Louis Marin, *Questionnaire d'éthnographie* (Paris: Maisonneuve Frères, 1925).

(11) Stéphane Beaud et Florence Weber, *Guide de l'enquête de terrain* (Paris: La Découverte, 2003), pp. 143 sq.,

انظر أيضاً: Henri Peretz, *Les méthodes en sociologie: L'observation,* Repères (Paris: La Découverte, 2004), pp. 84 sq.

للانفراد في غُرَفِهِم أو مكاتبهم. يؤكد أوليفيه شوارتز (Olivier Schwartz) الذي حقق طويلاً حول عالم العمل على المدى الذي يمكن أن يبلغه انعدام اليقين في الاستذكار في إطار لا يسمح بتسجيل الملاحظات.

كثيراً ما يتم تدوين "ما يُرى وما يُسمع" تَذَكّراً. يسمع الإثنوغرافي ويلاحظ ولكن ما يسميه "مواده" يتكون من مجموع آثار تم تكوينها بعد انقضاء فاصل زمني، وهي آثار تقريبية ضرورةً. تكون تلك هي الحالة عندما يتعلق الأمر بتبادل لفظي أو أحداث من طبيعة آنيّة، فما بالك لو توجّب "تسجيل" تلك المحادثات المتلاحقة التي استغرقت مساءً بأكمله وجرت في ظروف تجعل تخزينها في الذاكرة عسيراً جداً مثل حضور عدد من المتدخلين يتحدثون في الآن ذاته، أو يقاطعون بعضهم بعضاً؟ تكمن الصعوبة هاهنا في كون لحظات "خصبة" في التحقيق تدور بالضبط ضمن وضعيات "تشاركية" تتطلب التخلي عن كل شكليات البحث، إذ لا مجال هاهنا للتسجيل أو لكتابة الملاحظات أثناء الأحداث أو للاستيضاح أو للبحث عن "ضبط إطار" للمقابلة. يتوجب، بعسر، وبعد انقضاء الزمن، إعادة تركيب الذكريات والقبول بأن تكون بعض مقاطع ما تمّ قد افتقد في الحال والاعتراف بالطبيعة التقريبية لما يتم الاحتفاظ به منها. وعلى الرغم من ذلك فإن تلك المواد المخيّبة وغير الدقيقة هي التي تأتي بأكثر المعلومات[12].

من بين الأدوات التي لعالم الاجتماع الذي يجري تحقيقاً

(12) Olivier Schwartz, "L'empirisme irréductible," p. 282.

انظر أيضاً لنفس الكاتب: Le monde privé des ouvriers, Quadrige (Paris: PUF, 1990) 2002,

وخاصة الجزء المعنون: "Une méthode éthnographique," pp. 35-57.

بالملاحظة المباشرة، تتوجب الإشارة إلى "الكراس". هو في معنى ما عبارة عن دفتر يوميات الميدان. كلّ يسجل فيه بانتظام حسب طريقته الخاصة المواد المستقاة من الملاحظة. هو يتكون عادة من جزأين، يناسب الأول منهما الصفحات التي على اليمين ويستخدم لتسجيل كل العناصر الميدانية المحتفظ بها، عَنَيْت الأسماء والتواريخ وما تم تعداده أثناء الملاحظة، والمواقف والتعابير الكلامية المستخدمة وطُرُز الملبوس والمسافات وجريان نشاط مستخدم خلال يوم. . . إلخ. يخصص الجزء الثاني الذي يناسب الصفحات التي على اليسار للأفكار الفورية التي تثيرها الملاحظات المُجْرَاةُ، ويمكّن هذا الجزء عالم الاجتماع من الربط بين ما يَخْبُرُه مَيْدَاناً والمفاهيم التي يعرف أو التي يكون قد بناها. يتعلق الأمر بما يمكن اعتباره الصياغات الأولى للتفكير العلمي الاجتماعي، ويمكن أن تحوي الأسئلة التي تطرأ في سياق التحقيق وتتوجب العودة إليها.

على هذا النحو يرافق "الكراس" الباحث في كل تنقلاته. يعلّق علماء الاجتماع عامة على الكراس أهمية رئيسة لا لأنهم فيه يسجلون مادة تحقيقهم الأولية فحسب، بل لأنه يمثل جزءاً منهم في خضم ممارستهم العسيرة لمهنتهم. يحوي هذا الكراس وقائع ثابتة الحدوث ويقينة ولكنه يحمل أيضاً شكوكاً وتساؤلات. يمكن لفقدانه أن يكون مأساوياً، فيما يعود نشره على العموم لخيار شخصي. ينقل بعض الباحثين مقاطع بأكملها منه في منشوراتهم مبقين بذلك على مقتطفات خام من التحقيق في ما يشبه ما يأتيه الرسّام الذي يمكن أن يقبل بأن يُطّلَعَ على عمله التحضيري وعلى تشكيلات رسمه الأولى وعلى عمله النهائي في ذات الآن. وعلى النقيض من ذلك يعتبر باحثون آخرون أن ذلك الكراس أكثر شخصيةً مما يمكن أن يَسمح بعرضه لتقويم زملائهم، وأن المقتطفات المسجلة فيه لا شأن لها إلا مساعدة

الباحث، والباحث وحده، على إتمام تحقيقه والإعداد لتسليمه.

ب- التحقيق وجهاً لوجه

سواء اخْتَار عالم الاجتماع أن يجريَ عدداً كبيراً من المقابلات نصف الموجهة لدى عدد محدود إلى حد ما من الأشخاص، أو أن يمرر استمارة استبيان لدى عينة أكثر تعداداً فإنه يلفى نفسه في وضعية خاصة، وضعية من يقف وجهاً لوجه مع الشخص المُسْتَجْوَبِ(13). تناسب علاقة التحقيق الخاصة هذه تفاعلاً، وتتعلق المعلومات التي تخرج عنها، وإن جزئياً على الأقل، بالمواقف التي يتّخذها والاستراتيجيات التي يطوّرها شريكا العلاقة، عَنَيْتُ المحقِّق والمحقَّق معه. ما آثار ذلك؟ وكيف يتم التأكد من مصداقية المعطيات المستقاة؟ وما الهفوات التي يتوجب تفاديها؟

1- الحياد المستحيل

لئن كان، كما رأينا، حضورُ محقّق يمارسُ الملاحظة بالمشاركة المكشوفة مُثِيراً لاضطراب في الواقع الملحوظ فإن الأمر كذلك في العلاقة التي تقوم وجهاً لوجه بغية الحصول على معلوماتٍ مُشَافَهَة. علاقة التحقيق هذه تفاعلٌ اجتماعيٌ مثل التفاعلات الاجتماعية الأخرى ولكنها غير قابلة للمقارنة مع محادثة اعتيادية. لا يعرف عالم الاجتماع عادةً الشخص الذي يَسْتَجْوِبُه ويمكن أن يؤكد له الحفاظ على خفاء اسمه خفاءً مطلقاً. شكلياً إذاً يظل ما يقال في إطار مقابلة

---

(13) يمكن في بعض الأحيان أن تجرى المقابلة مع شخصين في حالة الأزواج مثلاً أو مع عدد من الأشخاص يخيّر المحقق أن يستجوبهم في نفس الوقت حتى يتمكن من إثارة دينامية جماعية فيما ينهم. بغية عدم تعداد الأمثلة نقتصر هاهنا على العلاقة التي تقوم بين محقق ومحقق معه فريد.

أو تمرير استمارة استبيان في سياقِ منطقٍ خارجٍ عن الحياة الاجتماعية اليومية. هي لحظة أشبه ما تكون بالمعلقة تسمح للشخص المستجوَب بأن يقول ما قد لا تكون قد توفّرت له فرصة من قَبلُ أبداً لصياغته على اعتبار أن مثل هذه التحقيقات يثير دائماً تقريباً تحليلاً ذاتياً عفوياً. تأمين خفاء الاسم إذا شرطٌ من شروط إجراء هذا التحقيق ولكنه ليس ضماناً بذاته كافٍ لمصداقية المعطيات المستقاة. ليست علاقة التحقيق هذه حيادية وهي تُحْدِثُ بصفة تكاد تكون حتمية انحرافاً يتوجب إدراكه. أدلى العديد من الكتاب بدلوهم في هذا الموضوع، وفيه أكد هوارد بيكر (Howard S. Becker):

إن عدم معرفة العلماء الاجتماعيين عادة بتجارب الناس الذين يدرسونهم يتوجب عليهم دائماً أن يعتمدوا ما يقولونه لهم بغية معرفة الأشياء من الداخل (على أن استثناء هاما يبرز عندما يشارك الملاحظ في الأنشطة التي يدرس). ولكن ما يقوله الناس ليس بالضرورة قابلاً للاستخدام على صيغته تلك في البحث، ذلك أنهم يعبّرون بتلك الطريقة "خلال وضعية بحث" في اختلاف بيّن عن تلك التي يتكلمون عنها بحيث لا يمكن أخذ رواياتهم وتقاريرهم مأخذ التصديق الساذج. نحن نضمن للأشخاص الذين نستجوب مثلاً سريةً لا تُضمن لهم أبداً بصفة مؤكدة في الحياة الاعتيادية، ولا يمكن لذلك إلا أن يؤدي برواية حدث ما يَسْرُدُونَه لنا إلى أن تكون مختلفة بالقوة عما كان يمكن أن نلاحظه لو كنا شهوداً عليه(14).

كان مؤلفو **حرفة عالم الاجتماع** يؤكدون هم أيضاً على هذه

(14) Howard S. Becker, *Les ficelles du métier: Comment conduire sa recherche en sciences sociales*, 1ère édition en anglais, 1998 (Paris: La Découverte, 2002), p. 165.

القطيعة القائمة بين علاقة التحقيق هذه، والمبادلات الاجتماعية الاعتيادية.

عندما لا نراقب ما للمقابلة نصف الموجهة من مقتضيات مسبقة ضمنية ونلتقي على هذا الأساس فَعَلَة اجتماعيين متحضرين هم أيضاً للحديث بحرية عن كل شيء، وعن أنفسهم قبل أي شيء آخر، ومستعدين كذلك لتبني علاقة مع اللغة مقيّدة ومتسيّبة في الآن ذاته، تكون تلك المقابلة التي تقطع مع ثنائية المبادلات اليومية (وهذه مفروضة بصيغ غير متساوية حسب الأوساط والوضعيات) محفّزة للفعلة الاجتماعيين حتى ينتجوا اصطناعاً كلامياً يكون غير متساوي الاصطناع تبعاً للبَيْن الذي يفصل العلاقة التي تربطهم مع اللغة المفضلة لدى طبقتهم الاجتماعية، عن العلاقة المصطنعة التي تربطهم مع اللغة المطلوبة منهم. بغية تناسي التشكيك في حيادية التقنيات الأكثر حياديةً يتوجب التخلي، من ضمن ما يتخلى عنه من الأشياء، عن النظر إلى تقنيات التحقيق على أنها هي أيضاً تقنيات ربط لأواصر اجتماعية مصنّفة اجتماعياً[15].

مثلهم مثل الإحصائيين الذين يمكن أحياناً أن يثقوا ثقة عمياء في المعطيات التي يستخدمون من غير الانشغال بالشروط الخاصة لإنتاجها، قد ينسى علماء الاجتماع الذين يلجأون إلى الأقوال المصرّح بها في إطار علاقة التحقيق أن يحللوا الواقع التفاعلي الذي كان للمقابلة، أو لتمرير استمارة الاستبيان ويعتقدون بسذاجة في موضوعية لا شائبة فيها للمواد المستقاة.

---

(15) Pierre Bourdieu, Jean-Claude Chamboredon et Jean-Claude Passeron, *Le métier de sociologue,* Textes de Sciences Sociales (Paris: Mouton-EHESS, 1968), p. 62.

2- هل يمكن الوثوق بالمعطيات المستقاة؟

سواء أتعلق الأمر بمقابلة نصف موجهة أو بأجوبة على استمارة استبيان، يمكن للشخص المستجْوَب أن يكون محلّ تأثير مباشر من جانب المحقّق. يمكن أولاً للمسافة الثقافية الفاصلة بينهما أن تكون مصدراً لريبة وتساؤل عن غاية ما يبحث فيه. "ما مؤدّى كل هذا في نهاية المطاف؟"، "مِنَ الأشخاص الآخرين من هو أكثر علماً بالأمر مني". كذا يمكن أن تكون ردود فعل المستجْوَب المعارض لتخصيص وقت لعلاقة يحسّ في سياقها بنفسه مستصغراً أو ضعيف الشأن بها. ولكن ليس هذا كل ما في الأمر، إذ يمْكن في العلاقة ذاتها للمستجوب أن يكشف ما يرغب المحقق في سماعه فيدلي بخطاب يناسب المقام، كما يمكن له أن يضطلع بدور فيحاول قدر مستطاعه أن "يظهر بالمظهر الحسن" أي أن يعرض للمحقق أفضل صورة عن نفسه[16]. لنتفحص برهةً مختلف هذه الوضعيات.

ما يشغل عالم الاجتماع الذي يشرع في تحقيقٍ وجهاً لوجه أولاً هو معرفة ما إذا كان الأشخاص الذين يتوجه إليهم يقبلون مبدأ الاستجواب ذاته. يكون عليه أن يستخدم الإقناع حتى يولّد لديهم القناعة بأهمية مشروعه ولكن ليس بمستطاعه أبداً أن يضمن قبولاً معمّماً. رفض الاستجابة إلى تحقيقٍ مشروع تماماً، ولكن إذا ما كان عدد حالات الرفض كبيراً كفّت المعطيات المستقاة عن أن تكون ذات دلالة. يمكن ألا يكون لشخص يُدْعَى لإجراء مقابلة وقتٌ كافٍ، ولكن بإمكانه أيضاً أن يتذرّع بذريعة ما ليخفيَ خشيته من أن يكون

---

(16) François De Singly, "Questionnaire et figuration," *Revue de l'institut de sociologie,* nos. 3-4 (1983),

كما يمكن العودة إلى مصنف لنفس الكاتب: *L'enquête et ses méthodes: Le questionnaire* (Paris: Armand Colin, 2005).

محل مراقبة غير مباشرة أو مجبراً إلى هذا الحد أو ذاك على كشف جزء حميمي أو سري من حياته الخاصة. وأكثر ما يكون عليه أمر المستجوبين المحتملين قُرْباً من رفض الإدلاء بالأقوال مباشرة، أو حتى تحت غطاء خفاء الاسم، عندما يكون التحقيق حول الممارسات غير القانونية مثل الغش أو تلك المعتبرة مكروهة اجتماعياً مثل العنصرية. وحتى في حالة تعلق التحقيق بمواضيع أقل عسراً، فيمكن أن يخيّر الأشخاص المدعوون إلى المشاركة تفادي المرور بوضعيات يعتبرونها شديدة التقييد لهم أو كثيرة الأخطار. على عالم الاجتماع أن يأخذ هذا التملّص بعين الاعتبار وأن يحاول تأويله بوصفه جزءاً مكوناً للتحقيق.

يتمثل موضوع الانشغال الثاني في معرفة ما إذا كانت المعلومات التي أدلى بها المستجوبون صادقةً. كثيراً ما يبدو للمحققين في التحقيقات حول مسارات الأشخاص الفاقدين لمقرات ثابتة للسكن أنهم يستقون خطاباً مبنياً ومُعدّاً سلفاً، ما يشبه حكاية مركبة تركيباً أكثر مما يستقون واقعاً موضوعياً وتجربة معيشة حقاً. عندما يتجه الأشخاص الأكثر عَوَزاً إلى مصالح العمل الاجتماعي بغية الحصول على مساعدات، تتوجب عليهم الإجابة على عدد معين من الأسئلة بحيث يفسّرون مصاعبهم جاهدين غالباً في إعادة تصفيفها في سياق زمني قابل للتصديق، وقد اعتاد أولئك الأكثر تدرباً على ارتياد هذه المصالح من بينهم على إنتاج حكاية ما عن أنفسهم عليها أن تبدوَ حقيقية. وممّا يُحتمل حدوثه أن يلتقط عالم الاجتماع هو أيضاً، وإن تحوّط بحيث لا يُتعامل معه حين تدخله لدى متلقي المساعدة كما لو كان أختصاصي خدمة اجتماعية، حكايةً معاد تركيبها جزئياً تشمل مختلف عمليات إضفاء المعقولية الأولية على صورة تبنى تدريجياً، للذات وكذا للآخرين في آن واحد، بحيث يتيسر تحمّل

وِزْرِ الحظّ من القَدَر الاجتماعي والإهانة وتخفيفه. يكفّ السؤال الأكثر أهمية في مثل هذه الحالة عن التعلق بمعرفة ما إذا كانت الأجوبة التي أدلى بها المستجوب صحيحةً أم لا، ليتعلّقَ بمدى القدرة على تأويلها سوسيولوجياً بوصفها نمطاً في التعبير في وضعيةِ هشاشةٍ بالغةٍ أو بوصفها شكلاً من أشكال مقاومة الوَصْم كذلك.

بصفة عامّة، يمكن للشخص المستجوب، ومهما كان وسطه الاجتماعي، أن ينقاد إلى إعطاء تمثل ذاتي يهدف إلى عدم إهراق ماء الوجه في حضرة المحقق. يحفّز التحقيق نوعاً من مَسْرَحَة الذات، ويحتمل أن يَعتبر الشخص المستجوَب بعض المواضيع المطروقة تهديداً وأن يفضّل إخفاءها حتى لا يجد نفسه مضطراً لتبرير مواقف يحتمل أن تثير عدم موافقة المحقّق. ليس التعبير الصادق عن النفس يسيراً على الدوام في الحياة الاجتماعية، وما من سبب إذاً يجعل المرءَ يعتقد أنه يكون أيسر خلال علاقة تحقيق، حتى وإن تمكّن عالم الاجتماع كما سنرى من بعث الثقة، وخلق الشروط المناسبة لتعبير عن الذات متحرر بل وتحريري.

في التحقيقات الكبرى التي تعتمد استمارة الاستبيان، تنزع علاقة التحقيق وجهاً لوجه إلى أن تكون أكثر فأكثر محدوديةً. فقد أصبح التحقيق في بيوت المستجوبين بالفعل عسيراً بسبب معايير أمن العمارات المتشددة (وجود حارس، اعتماد التشفير البَصْمِي[17]... إلخ). بحيث كثيراً ما تُفضّل كبرى معاهد الإحصاء إجراء التحقيقات عبر الهاتف. لهذه التقنية حدودها هي أيضاً إذ تقتصر نسبة التغطية

---

(17) تعتمد بعض أنظمة حماية العمارات السكنية على تسجيل بصمات ساكنيها في نظام تحكم إلكتروني بحيث لا ينفتح باب العمارة إلا لمن يتعرفُ اللاقط الإلكتروني على بصمته المسجّلة (المترجم).

خاصّةً على العائلات التي لديها هاتف ثابت في حين اتسع استخدام الهاتف الجوّال اتساعاً كبيراً، ولكن وإذا تعلق التحقيق بمواضيع حساسة مثل السلوك الجنسي أو العنف الزوجي يمكن أن يكون لتمرير استمارة الاستبيان عبر الهاتف مَزَايَا. يُحتمل أن تبدوَ بعض الأسئلة محرجة كما يُحتمل أن يَتَعَسّر على المستجوب الاعتراف بإتيان سلوك يمكن أن يبدوَ، وخاصة ضمن علاقةِ وجهٍ لوجهٍ، غير لائق في نظر المحقق. يرسم التحقيق باستخدام الهاتف مسافة أكبر في العلاقة وهو ما يُمكن أن يساهم في الحدّ من تأثير المحقق في الشخص المستجوب وأن ييسر له تعبيراً أقل تحفظاً.

من العادة في الاستبيانات، سواءٌ أَمُرِّرَت وجهاً لوجهٍ أم عبر الهاتف، أن يُسأل المُحقِّق في آخر عملية تمرير الاستبيان إن كان يرى أن المحقَّق معه تعمّد عدم ذكر بعض فصول حياته أم لا، وتَحَرّجَ من جرّاء الطابع الشخصي للمعلومات المطلوبة، أو لاقى صعوبة في فهم الأسئلة الموضوعة أو في الإجابة عليها بدقة. تساعد هذه المعلومات التي يُدْلي بها المحقِّقُ عالِمَ الاجتماع على تأويل المعطيات المستقاة وعلى عدم أخذها على أنها نتائج لا خطأ فيها.

من المحقّ اعتبار التحقيق المستخدم لاستمارة الاستبيان أكثر تصلّباً من المقابلة الحرة أو نصف الموجهة. من الممكن أن تشتمل استمارة الاستبيان أسئلةً يُتَعَمَّدُ تركها مفتوحةً ولكنه نادراً ما يُوَفَّرُ الاستبيان للشخص المستجوب إمكانية تفسير مواقفه أو آرائه. ويمكن لطبيعته الصارمة الشكل أن تتسبب في شعور المحقَّق معهم بالكبت. في تحقيق حول ظروف العمل كان مندوبٌ نقابي محلّ تحقيق استخدم الاستبيان ثم المقابلة نصف الموجهة متباعدين بثلاث سنوات. عبّر في هذه المرة الأخيرة عن حماسه لتمكنه أخيراً من التعبير عما كان يراه حقاً في مُسْتَخْدِمه، وفي ما يهم تطور المنشأة

في حين قدّر أن الفرصة لم تتح له قبل ذلك بثلاث سنوات[18]. تمثّل المحادثة في الحقيقة وبفعل مرونتها لقاء يتجاوز الاستفهام[19]، حيث يمكن أن توفّر الفرصة للمستجوب ليُدليَ بشهادة وللمرور من مسرح خاص وحميمي إلى دائرة عمومية. شكلياً، تقتصر المحادثة على استجواب المستجوِب ولكن بإمكانه أن يغتنم ما يتاح له من فرصة التحدث لتمرير رسالة يوجهها إلى كل من يهمه موضوع التحقيق.

لئن كان بإمكان عالم الاجتماع أن يتجاهل الانحراف الذي يمثّله التحقيق وجهاً لوجه فمن المتوجّب ألا يؤدي ذلك إلى خلاصة أن النتائج المستقاة على هذه الصيغة لا تمثّل إلا انعكاساً مُشوَّها للواقع. لا يتعلق الأمر في الكثير من الأحايين بتشويه واع وإنما بتأويل شخصي[20]. يُضفي كل فرد اعتيادي معنىً على الواقع حسب فهمه الخاص للأوضاع التي عاشها أو تلك التي واجهها. وعندما يكون التحقيق حول التجارب المعيشة، وهي حالة لا تكون في كل التحقيقات، يتمثل دور عالم الاجتماع لا في التحقق من صحّة الوقائع، بل في تحليل أنواع المنطق الاجتماعي التي يتضمنها إنتاج المعنى. في هذه الحالة الواقع، هو أوّلاً مَا تم عيشه، وإذاً ما تمّ بناؤُه انطلاقاً من التجربة الشخصية.

(18) Serge Paugam, *Le salarié de la précarité: Les nouvelles formes de l'intégration professionnelle,* Quadrige (Paris: PUF, 2000).

(19) Alain Blanchet et Anne Gotman, *L'enquête et ses méthodes: L'entretien* (Paris: Armand Colin, 2005).

(20) Jean Claude Kaufmann, *L'entretien compréhensif* (Paris: Armand Colin, 2004).

3- عالم الاجتماع كمولّد

لئن كانت المحادثة تعريفاً توفر للشخص المستجوب حرية تعبير أوسع من تلك التي يوفرها الاستبيان المغلق، فإن دور المحقق يظل بالطبع محدِّداً، وبعض أدلة المحادثة تشبه استمارات استبيان بأتمّ معنى الكلمة بحيث لا تترك أي مجال للارتجال. لا يتحكم عالم الاجتماع في أول التحقيق في استخدام أمثلَ للدليل الذي بناه وهو ينزع في الكثير من الأحايين، بفعل حرصه على عدم فقدان سير المحادثة أو نسيان أسئلة ما، إلى الالتزام بمخطط صارم إلى حدّ قد يجعلها تنقلب إلى استجواب بأتمّ معنى الكلمة. تكون ثقته على أثر بعض المقابلات أكبر، وبمستطاعه عندها الاقتصار على مخطط عام، والتطرق إلى مختلف الوجوه المبرمجة حسب ترتيب مختلف منقاداً لمنطق المناقشة، وبالتعابير التي يستخدمها المحقَّق معه. إن خبرة المحقِّق جوهريةٌ، ومن المثير للانتباه لدى مقارنة محادثات أُجريت في نفس الغرض من قِبل محقِّقين مختلفين، ملاحظة المدى الذي ترتهن فيه نوعية المواد المستقاة بالخبرة وبالحذق العملي المناسبين.

تُرتهن الجَوْدَةُ بالطبع أيضاً بقدرة الشخص المستجوَب على التعبير عما عاشه وعما يحس به وعما فيه يعتقد، ولكن دور عالم الاجتماع يتمثل في خلق أنسب ظروف ممكنة لهذا التعبير. على المحقق أن يَجْهَد أولاً في الحصول على ثقة الشخص الذي يتوجه إليه ولا يعرفه. تكون لحظات المحادثة الأولى متوترةً في الكثير من الأحيان وخاصةً إذا ما حُفظ التحادث بآلة تسجيل، ولكن يفترض في المستجوَب أن يتحرّر إذا ما لمس التعاطف الذي يبديه المحقِّق نحوه. على المحقق، عبر اتخاذه هيئة متفهّمة، الاستماعُ المنتبهُ حتى وإن بدا له ما يقال حينها غير ذي أهمية. عليه أن يكون كما لو كان انطلق

في اكتشاف عالم غريب عنه، وأن يُظهر لمخاطَبه اهتماماً بكل ما يمكن أن يُخبره به وحتى بتلك المعلومات التي تبدو لأول وهلة غير مفيدة. لئن كان انشغال عالم الاجتماع بالاعتدال والتباعد أن يظّلا مستمرين، فليس عليه بالمقابل أن يكون بعيداً من الشخص المستجوَب وبارداً وغير عابئ به، وخاصة عندما يعبّر هذا الأخير عن تجارب مؤلمة عن ماضيه، أو من حياته اليومية.

لا يُختزل التفهّم، مثلما أكد على ذلك بيار بورديو في **بؤس العالم** (*La misère du monde*) في حالة نفسية متعاطفة. إنه مرتهن بقدرة المحقق المحنّك على طمأنة الشخص المستجوب في ما يهم علاقة التحقيق ذاتها وبمدّه، عبر استطرادات ملائمة وأسئلة مناسبة أي ملائمة لظروف الوجود الاجتماعية ولمعنى التجارب المعيشة، بوسائل التعبير، وربما الكشف لأول مرة عن جزء ظلّ حتى حينه مجهولاً إلى هذا الحدّ أو ذاك إذ ظلّ مطموراً تحت سماكة العادات وإكراهات الحياة الاجتماعية.

ليس للأعوان الاجتماعيين علم فطري بما هم عليه وبما يعملون، وبتعبير أدق، لا يكون في متناولهم بالضرورة إدراك مبدأ سخطهم ومعاناتهم ويمكن للتصريحات الأكثر عفوية أن تعبّر، من دون أية نية في الإخفاء، عن شيء مغاير تماماً لما يقولونه ظاهراً. . . ليس لأسس السخط وعدم الرضا الحقيقية المعبر عنها على هذا النّحو، بأشكال ملتوية، أن تلج إلى الوعي أي إلى الخطاب المعلن إلا عبر ما يكلّفه من جَهْد عَمَل يهدف إلى إظهار تلك الأشياء المطمورة في سِرٍّ من يعيشونها وهم لا يعرفونها وفي آن واحد يعرفونها في معنى ما آخر أفضل من أيٍّ كان. يمكن لعالم الاجتماع أن يمدّ لهم يد المساعدة في هذا العمل على طريقة القابلة شرط امتلاك معرفة معمّقة بشروط الوجود التي يكونون نتاجاً لها، وبما

لعلاقة التحقيق من آثار اجتماعية ومن خلالها بتلك التي تتسبب فيها وضعيته ومؤهلاته الأولى[21].

أن تكون "عالم اجتماع مولد تبدو مَهَمّةً مختلة التوازن إذ إن طبيعة المقابلة غير المتوقعة لا تضمن البتة نجاحاً مطلقاً حتى للمحققين الأكثر تمرّساً". وعلى ذلك يكون من الجيد الحفاظ على هذا الأفق كمنظور. واحدة من العلامات الأكثر دلالة على نجاح هذا المسعى تبرز عندما يعبّر المستجوب عفوياً عن شكره للمحقق على أثَر المحادثة، بل وأحياناً على أثر تمرير استمارة استبيان. فبعد أن كرّس مجاناً ساعة وأكثر أحياناً للمحقق. طبعاً على عالم الاجتماع أن يصحّح على الفور "أنا الذي أشكرك"، ومع ذلك يحسّ في قرارة نفسه بنوع من الرضا عن كونه مفيداً في تمكين غير مباشر للمستجوَب من التحرر ومن الإمساك بمفاتيحِ فهْم كانت حتى حينئذ تُعْوِزُهُ.

ت- أيّة علاقة تقام مع المبحوثين؟

يثير موقف المحقق استفهامات تتجاوز علاقة التحقيق بحدّ ذاتها. يقتضي التحقيق كما رأينا، وعلى الأخص إذا ما تعلق الأمر بتحقيق ممتد في الزمن لدى الأشخاص أنفسهم، قدرة كبيرة على بناء علاقة ثقة مع المخاطبين. أَمِنَ الممكن أن تتجاوز هذه العلاقة مجرّد الودّ؟ أَمِنَ الممكن تفادي تحوّلها إلى علاقة تعاطف وصداقة؟ أيقتضي العمل على إحراز تباعد مع موضوع الدراسة ضرورةً موقفاً متباعداً عن المحقَّق معهم يُتّخَذ إرادياً؟ تبلغ هذه الأسئلة التي تبدو

---

(21) Pierre Bourdieu: "Comprendre," dans: *La misère du monde* (Paris: Seuil, 1993), p. 919.

سهلة من التعقيد ما يجعل الإجابة عنها إجابة قاطعة عسيراً. نميّز في ما نتطرق إليه أدناه بين الحالة التي يتوجه فيها عالم الاجتماع إلى أشخاص من وسط اجتماعي أدنى من وسطه هو، والحالة المقابلة التي يكون فيها على علاقة بأشخاص من مرتبة أعلى.

1-التعاطف والكلبية[22]

يمكن لعالم الاجتماع، عندما يكون بفعل أصله أو وسطه الاجتماعي في وضعية هيمنة بالنسبة إلى مخاطَبيه، أن يشعر بنوع من الضيق. كيف السبيل إلى التحقيق لدى مجموعة سكانية محرومة وجمع معلومات وشهادات حول معاناتها من دون إظهار أية بارقة شفقة تجاهها أو تعاطف؟ من العسير بالفعل، بل ومما لا يُحتمل أخلاقياً، البقاء بمنأى تامّ عن التجارب الأليمة التي كابدها الأشخاص المستجوبون. يتوجّب هاهنا من دون شك التمييز بين علاقة تحقيق مبنية على أساس مقابلة نصف موجهة محدودة في الزمن، وبين علاقة تحقيق ذي طبيعة إثنوغرافية تندرج في امتداد زمني أكثر طولاً. يُبدي عالم الاجتماع في الحالة الأولى للأشخاص المستجْوَبين اهتماماً بما يكونون عليه وبما يعبّرون عنه من خلال استماع متفهم وعطوف، ولكنه مع ذلك، لا يقيم معهم علاقة صداقة قابلةً

(22) الكلبية مجموعة مواقف فلسفية بدأ بوضعها وتطويرها الفيلسوف الإغريقي خلال ورفض بموجبها الكلبيون والأعراف السائدة باسم الدين و و واللياقة والقيود الاجتماعية، ساعين إلى اعتماد أسلوب حياة وبسيط هادف إلى تحصيل عبر مجاراة وعدم المبالاة بالعُرف. تغير معنى الكلبية مفهوماً وفلسفةً خلال بحيث بات يعني ال وال في الآخرين وصدق نواياهم وحقيقة مشاعرهم وخاصة إذا ما تعلق الأمر بأعمال ذات مساس مباشر بالقيم الأخلاقية. بهذا المعنى تتجلى الكلبية في وغياب الثقة في المؤسسات والسلطات، وتبلد الإحساس تجاه مختلف مظاهر الحياة في المجتمع. والمعنى الثاني هو الذي يستعمل فيه الكاتب لفظ الكلبية في نصه (المترجم).

للاستمرار. وعلى العكس من ذلك، يجد نفسه، لدى إجرائه تحقيقاً يقتضي مقابلات متتالية وملاحظة معمّقة لحياة مخاطَبيه الخاصة، مجبراً تقريباً على الخوض في علاقة تقارب يمكن أن تترجم في سلسلة من الالتزامات الصغيرة اليومية. من غير النادر أن يؤول به الأمر إلى تقديمه هو نفسه خدمات خاصة وأن يشارك في تظاهرات احتفالية وودية لم يكن قد حسب لها حساباً بالضرورة. فسّر أوسكار لويس (Oscar Lewis)، الذي كرس حياة عالم الأنثروبولوجيا التي عاشها لجمع سِيَرِ عائلات فقيرة تعيش في مدن القصدير، الكيفيّة التي صارت بها العلاقة التي أقامها معها عميقة إلى الحد الذي شعر فيه بصفة غير مباشرة، بأنه مورّط في مجموع ما كانت تعانيه من صعاب، بل هو أحس مع واحدة منها على الأخص، عائلة سانشيز، أنّه تكفّل بها على نحو ما لا اقتصادياً بل عاطفياً كما لو كانت بالنسبة إليه عائلة ثانية (المؤطّر 4):

المؤطّر رقم 4

تعاطف أوسكار لويس مع عائلة سانشيز وشَفَقَتُه عليها

لم أعمد بغية الحصول على التفاصيل الحميمية لهذه الحكايات إلى استخدام أية تقنية سرية، ولا أي مصل للحقيقة[23]، ولا أية أريكة تحليلنفسية. إن الأدوات الأكثر فعالية في الأنثروبولوجيا هي التعاطف والشفقة تجاه الناس الذين تدرسهم. ما كان بدأ اهتماماً مهنياً بحياتهم تحول إلى صداقة ودودة ومستمرة. آل بي الأمر إلى الإحساس بأنّي مهتم بمشاكلهم وكثيراً ما خيّل إليّ أن لي عائلتين في كفالتي، عائلة سانشيز وعائلتي. قضيت معهم مئات الساعات، أكلت معهم، وحضرت رقصاتهم واحتفالاتهم، ورافقتهم إلى مواقع

(23) عبارة يسمى بها مخدّر يسبب تعطيل الانتباه والحذر (المترجم).

العمل، ولاقيت أهلهم وأصدقاءهم ورافقتهم في الحجّ وإلى الكنيسة وإلى السينما وإلى لقاءات رياضية. تدرّج الوضع بعائلة سانشيز إلى أن منحتني ثقتها. كانوا يستنجدون بي وبزوجتي كلما دعتهم حاجة أو أزمة، وساعدنهما على تخطي المرض والسُّكْر والمشاكل مع الشرطة والبطالة والنزاعات العائلية. لم أكن أركن إلى الممارسة الجارية في الأنثروبولوجيا التي تتمثل في دفع أجرة لهم بوصفهم مُعْلِمِينَ (لا مخبرين) وكنت مندهشاً لانعدام الدافع المالي في علاقتهم بي. كان شعور الصداقة لديهم هو الحاسم في دفعهم إلى رواية حياتهم لي. المصدر: Oscar Lewis, *Les enfants de Sánchez. Autobiographie d'une famille mexicaine* (1ère édition en anglais, 1961), Paris, Gallimard, 1963, p. 24.

أعترف من جهتي أنه كانت لي تجربة شديدة القرب من تجربة أوسكار لويس. كان عملي الإثنوغرافي الأول حول عائلة تتحدّر من البروليتاريا الريفية الشديدة الفقر في منطقة سان بريوك(24) (Saint-Brieuc). كنت قد التقيتها قبل ذلك ببضع سنوات لدى قبولي بأن أكون، بطلب من الوالدين، عرّاب إحدى بناتهما الثلاث ذات السبع سنوات في حينه. وعلى الرغم من احتلالي موقع العرّاب ظلّت علاقاتي بهم طوال سنوات عديدة ضعيفةً إلى حد ما وذلك، جزئياً، بسبب الفارق الثقافي الهام الذي كان يفصل بين نمط حياة هذه العائلة ونمط حياتي أنا. لم يدر بخلدي حينها أن أجري تحقيقاً. طرقت بالي بعد ذلك، وفي نطاق دراساتي الجامعية، وعلى غرار أوسكار لويس، فكرة تسجيل سيرة حياة كل واحد من أفرادها. قادني إجراء

(24) انظر الفصل الثاني من القسم الأول "من موضوع الدراسات إلى الفرضيات" (De l'objet d'études aux hypothèses).

هذا التحقيق إلى ما تجاوز بكثير ما كان يمكن أن تكون عليه علاقتي بالعائلة في زمن عادي. خيل إليّ أنني ألج عالَماً لم أكن أعرفه إلا بصفة سطحية. على هذا النحو انبنت علاقة ثقة وصداقة بيننا. تقاسمتُ لحظات مطوّلة مع الوالدين وبناتهما الثلاث اللواتي كنّ وُضِعْن في مركز للإيواء طوال سنوات عديدة. أكلت معهم وباشرت بأشغال إصلاح مستودع الخزن الذي كانوا يعيشون فيه. رافقتهم في العديد من الأنشطة مثل جمع الخردة والعناية بحيوانات المزرعة وأشغال الحديقة... إلخ، ساعدت الأطفال في نشاطاتهم المدرسية وإجراءاتهم الإدارية، ودَعَوْتُهُم الكثير من المرات إلى بيتي. واليوم، أي بعد مضي خمس وعشرين سنة على ذلك التحقيق، ولئن كان الوالدان توفيا فإنني لا أزال على علاقة بالبنات. هذه وضعية استثنائية وأنا لا أرغب في أن تبدوَ على أنها مثال، ولكنها مع ذلك، تعكس التورّط الاجتماعي والعلائقي الذي لا يمكن تفاديه لدى التحقيق في وسط بالغ الحرمان تفترض المسيرة المنهجية فيه حضوراً مطوّلاً في الميدان.

يمكن للتحقيق ضمن وضعية مُهَيْمِنَةٍ أن يسبّب ضيقاً، حيث يمكن بالفعل لعالم الاجتماع أن يعاني من تأنيب الضّمير الذي ينتاب المرفّه الذي لا يكتفي، في الوضعية المصطنعة التي يختلقها، بالاستحواذ على ما يُدْلِي به المحقق معهم عن أنفسهم، بل يزيد عليه جَنْيَ فوائدَ مباشرة في مسيرته المهنية الخاصة. تؤكد شهادة أوليفيه شوارتز (Olivier Schwartz) الذي حقّق طوال سنوات عديدة لدى عائلات شمال فرنسا العمالية، بوضوح شهادة أوسكار لويس. بعيداً عن اعتبار العلاقة مع هذه العائلات تعبيراً عن تبادل، وعن صداقة دائمة، يرى فيها على النقيض من ذلك تعبيراً عن السرقة حيث يعمد عالم الاجتماع حسب تعبيره، وفي آن واحد، إلى هتك حَمِيمِيَّتِهِمْ وإلى سرقتهم اجتماعياً (المؤطّر رقم 5).

المؤطّر رقم 5

هَتْكُ الحميمية والسرقة الاجتماعية

يرتبط عالم الإثنولوجيا بصلة مع مُخاطَبيه من وجهة نفعية. لهم كما له، إذا ما أرادوا ذلك، أن يضفوا على هذه العلاقة مظهر "اللقاء" الكريم والخالي من المصلحة. يمكن لعلامات الاعتراف المتبادل والتفاهم والتواطئ أن تجول بينهم وبينه. ولكن كيف له أن ينسى أن مشروعه إذا ما رَدَدَنَاهُ إلى حقيقته العارية "يسبح في مياه الحساب الأناني المتجمدة"؟ يُسْهِم "المحقَّق معهم" ولا شك بمحض إرادتهم في التحقيق، وليس لعالم الإثنولوجيا، في الظروف التي كانت ظروفي على الأقل، لا السلطة لإجبارهم على ذلك، ولا الوضع الذي يجرهم بموجبه إلى "التعاون". يعود ما يعرضون على الأنظار والمسامع من حياتهم ظاهرياً إلى اختيارهم الحرّ حيث بإمكانهم أن يقبلوا، أو أن يرفضوا أو أن يقدّروا كما يشاؤون اتساع ما يكشفون للملاحظ. ولكن وبمجرد أن "يعطوا" يُسرَقون. تؤول العلاقة التي يرتبطون بها مع عالم الإثنولوجيا، وعلى الرغم من عدم خلوّها من منافع ثانوية، لمن يحذقون تجربة حظّهم في ذلك، إلى فائدته هو. تكتسي العلاقة محقِّق – محقَّق معه ولا شك شكل التواصل بل، وبُغْيَةَ تمكن الأوّل من التسّرب إليها، عليه أن يحذق اللعب على حبال كل شبكات الأواصر الاجتماعية الممكنة والتي هي في حقيقتها نقيض التبادل ذاته. يكون الفاعلون مسروقين أولاً في معنى هتك حميميتهم، ويعود ذلك إلى الموضوع المخصوص للتحقيق حول الحياة الخاصة. من نافلة القول إنني لم أُخفِ أبدا عن مخاطَبِيَّ حقيقة الأهداف التي كنت أسعى إليها من خلال لقائهم. لم يكن واحد منهم على غير علم بأن الأمر يتعلق بتحقيق، وما من تحقيق من مثل هذه الطبيعة قابل للتصور من دون موافقة الفاعلين. ولكن وعلى درايتهم بأنهم كانوا مُلاَحَظِين، أكانوا

يعلمون إلى أية درجة كان ذلك؟ كانوا بفعل سماحهم لي بالدخول إلى منازلهم يجازفون بخطر تعريض أنفسهم إلى رؤية ما يتجاوز ما كانوا يريدون أن يسمحوا برؤيته. وكانت نيتي المبيّتة هي أن ألعب على سوء التفاهم هذا: كلما انفتح باب كنت أستثمر الوقت والثقة من أجل توسيع الخرق ووضع رِجْل أخرى في الموضع والاندساس، تدريجياً على الأقل، إلى الأكثر حميمية من مساحاته ملتقطاً معلومات متطفِّلةً من كل نوع حول حياة مخاطَبِيَّ الخاصة وبغية التوصل أخيراً إلى أن يُعْرَض أمام ناظريَّ ما كان يراد في الأصل إخفاؤه. . . ولكن ليس هذا كل ما في الأمر. لا تقتصر سرقة عالم الإثنولوجيا على هتك الحميمية والحقائق الخاصة التي يتم نشلها، بل يتضاعف بسرقة اجتماعية. من المستحيل بالتأكيد أن يتم التحقيق إن لم يجد المحقِّق معهم بعض ما يرضيهم. . . ولكن وحده عالم الإثنولوجيا يأمل في قبض مَغَانِمَ المشروع من المَؤَسَّسية. عن طريقه هو يكون مخاطَبوه محل لصوصية مرتين: أولى عندما يُمَوْضِعُ ما يستحوذ عليه من معيشهم ليَعرضَه على أنظار الجمهور، وثانية عندما يجني لاَحِقاً شَرْعِيَّةً مِهْنِيَّةً أو اعترافاً بما ينشر.

المصدر: Olivier Schwartz, " Une méthode ethnographique", in:

Olivier Schwartz, *Le monde privé des ouvriers. Hommes et femmes du Nord*, Paris, PUF, 1990, "Quadrige", 2002, pp. 50 sq.

سواء أأراد ذلك أم لم يرد، كثيراً ما يتأرجح عالم الاجتماع الذي يحقق على امتداد فترة طويلة لدى أشخاص ذوي وضعية اجتماعية واضحة الدونية بالنسبة إلى وضعيته، بين التعاطف وتأنيب الضمير ولا يكون أكيداً من قدرته على تجاوز هذه الازدواجية تجاوزاً تاماً. قد تبدو علاقة مبنية على التعاطف والشفقة غير مناسبة وخارقة لقاعدة التباعد التحليلي، ولكن أيكون بالإمكان تجاوزها فعلاً؟ أيمكن أن يظل المرء من دون حسّ إزاء المصاعب التي يواجهها

المستَجوبون فيظهر نوعاً من اللامبالاة تجاههم، من دون أن يثير فيهم بالمقابل شكاً وانغلاقاً؟ لهذا السبب يكون التعاطف غير قابل للتفادي، بل هو شرط لمثل هذا النوع من التحقيقات وهو يمكّن في المقابل، وإن جزئياً، من إزاحة تامة للكلبية الكامنة في العلاقة غير المتكافئة التي تقوم بين المحقِّق والمحقَّق معه. في أغلب الحالات، ولدى انتهاء التحقيق يضع عالم الاجتماع ذاتُه حداً لهذه العلاقة. يستفيد من المواد المستقاة ثم يمر إلى تحقيق آخر. على أننا سنرى في الفصل الثاني من القسم الرابع "قضايا معاصرة في الالتزام" أن بإمكان عالم الاجتماع أيضاً أن يكون ملتزماً في الحياة الاجتماعية وأن يساهم عبر بحوثه، وما يُميّزها من كشف للواقع، في تسليح الأكثر حرماناً بحيث يتمكّنون على الأقل من تخفيف العنف الرمزي لمظاهر التفاوت الذي يعانون إن لم يقدروا على الحد منها.

2-عندما يكون عالم الاجتماع مُهَيْمَناً عليْه اجتماعياً

لا يقتصر عالم الاجتماع على دراسة الطبقات الشعبية أو الوسيطة حيث يمكنه أن يهتم بعائلات البورجوازية الكبرى. عندها يعرض التحقيق لمسائل أخرى على النقيض من تلك التي كنا بصددها. وبما أن احتمال انتماء عالم الاجتماع ذاته إلى الأوساط الأكثر غنى ضعيفة فإنه يكف عن أن يكون في وضعية مهيمِنةٍ بل وعلى العكس يكون في وضعية من هو مهيمن عليه.

على ما تستند هذه الهيمنة؟ يفسّر عالما الاجتماع ميشال بينسون (Michel Pinçon) ومونيك بينسون شارلو (Monique Pinçon-Charlot)، اللذان حققا طوال أعوام عديدة لدى العائلات الوفيرة الثراء من الأرستقراطية والبورجوازية الكبيرة الفرنسيتين، أنهما كانا يُستقبلان لديها دائماً بكل تهذيب ومودّة، على الرّغم من بعض التحفظ أو الحذر اللذين كانا يُواجهان بهما، خلال الصلات الأولى

على الأقل. كثيراً ما قُدّم لهم شرابٌ دلالة على الترحاب وكلّما جرت المقابلة في قصر أو في ملكية فاخرة كان رئيس الخدم يخدمهما بعناية فائقة. لم يُبْدَ تجاههم أي احتقار طبقي وكان وجودهما كزوجين مزيّةً في وسط يُعْلِي من شأن المؤسّسة العائلية. كذا أمكن لهما الاستفادة من دعوات لحفلات استقبال ومآدب عشاء، وأحياناً نهايات أسابيع في القصر وهي المناسبات العائلية المواتية لنوع من التقارب بين المحقّق معهم والمحقّقين.

يقولون، أنتم تمثّلون سلالتكم دائماً، ولئن كانت هذه السلالة متواضعةً في حالة الباحث فإن ذلك لا يمنع تمثيلاً للذات يَدمج البعد العائلي ويسمح بتقارب فوري[25]. وفضلاً عن ذلك كانت علاقة التحقيق ذاتها تضعهما مباشرةً في وضع غير معتاد يكفّون فيه عن كونهم مصدر الأسئلة الوحيد (المؤطّر رقم 6).

المؤطّر رقم 6
واضع الأسئلة يُسْأَلُ

يوضع الباحث كذلك في وضع مُهَيْمَنٍ عليه عبر طبيعة الخطاب الذي يقال له والذي تقتضي طبيعته السِيَرِيّة رواية ممارسات تخرج عن نطاق الاعتيادي، لا بل وفي إطارٍ يؤكّد وضعية الشخص ووضعية وسطه المهيمنتين. يؤكّد الكلام المستخدم، الذي يظهر على العموم تفنّناً حاذقاً في المحادثة، نوعيّةَ المخاطب. كذا تجتمع الشروط بحيث تقوم علاقة يكتنفها السحر ويملؤها التواضع المتعالي بما أنّك، وعلى الرغم من كل العلامات التي تتجمع لتأكيد أهمية الشخص الذي يستقبلك بوقته الثمين والمحسوب حتى

(25) Michel Pinçon et Monique Pinçon-Charlot, *Voyage en grande bourgeoisie: Journal d'enquête*, Quadrige (Paris: PUF, 1997), p. 65.

عندما لا يمارس نشاطاً مهنياً واضح الدقة، تُوهب زمناً يمكن أن يطول أحياناً أكثر مما بُرمج له. على هذا النحو يؤول بك الأمر إلى المشاركة مؤقتاً في سحر المكان. وفضلاً عن ذلك فإن هذا الوقت النّفيس الذي يُضحّى به من أجلك يضع الباحث في وضع المَدِينِ، وهو ما يعزز أكثر المسافة بين المحقق والمحقق معه... تنقلب الوضعية بالنسبة لعالم الاجتماع الذي يشتغل في قمم المجتمع بما أنه يُسْأَلُ عن الغايات المقصودة من عمله وعن شروط تمويله وعن البنى التي فيها ينضوي... من واضع للأسئلة ينقلب إلى مسؤول، صيغة جديدة من السّاقي المسقي. **المصدر**: Michel Pinçon, Monique Pinçon-Charlot, *Voyage en grande bourgeoisie. Journal d'enquête*, Paris, PUF, 1997, "Quadrige", 2002, p. 47.

لا يكون عالم الاجتماع عندما يحقق في وسط البورجوازية الكبيرة أو الأرستقراطية وهو ليس متهماً، موضعاً للسؤال فحسب بل يمكن أن يكون أيضاً محلّ تلاعب. هو يخاطر في المقابلة بالتقاط أحاديث تهدف جزئياً على الأقل إلى تغيير وجهتها. يمكن لمخاطبيه البالغي الحذق لفنون الخطاب أن يسارعوا إلى التفطن إلى أهمية اتخاذ إطار المحادثة على أنه منبر. يمكن أن يُسَارّوا أنفسهم بالقول لِمَ لا يكون علماء الاجتماع الذين يكتبون المقالات والكتب منابر نشر للقضايا الخاصة العملية والسياسية التي يواجهونها في حياتهم اليومية؟ يضرب ميشال بينسون ومونيك بينسون شارلو مثال الصيد البرّي للطرائد الكبيرة[26]. من بين الأشخاص هؤلاء التقى الباحثان

(26) يتطلب هذا النوع من الصيد تجهيزات مخصوصة فضلاً عن الكلاب الطاردة والخيول التي تقل الصيادين فتمكّنهم من متابعة طرائدهم ومساعديهم الذين ييسرون محاصرتها وخدمهم الذين يرافقونهم (المترجم).

عدداً كبيراً ممن يمارسون الصيد بانتظام وبشغف في غالب الأحيان مخصصين جزءاً لا يستهان به من حياتهم له. سرعان ما يتخذ العرض الوصفي لهذا النوع من الصيد وللألفة العالمة مع الطبيعة صيغة المرافعة. لصيد الطرائد الكبيرة، الذي يعتبره ممارسوه فن حياة يَحْتَرِم تقاليدَ متوارثةً أباً عن جدّ، معارضون أشداء أيضاً وخاصة ضمن الشرائح الحضرية المثقفة التي تنحدر منها أغلبية علماء الاجتماع الساحقة. سرعان ما يتبين أن الرّهان غير المباشر في العلاقة مع المحقِّق هو استخدام المحادثة بوصفها أداة دفاع عن الصيد البرّي وهو ما يُدرجه في سياق سيرورة يكف عن السيطرة عليها سيطرة تامة. يظل التلاعب في هذه الحالة نسبياً ويمكن لعالم الاجتماع الذي يعيه أن يأخذه بعين الاعتبار في تأويل المواد المستقاة، وهو ما قام به بالطبع محققانا، ولكنه مع ذلك يترجم وضعية عالم الاجتماع غير المريحة والمزدوجة عندما يكون في علاقة بالوسط البورجوازي الكبير والأرستقراطي.

على هذا النحو يواجه شعور التعاطف أو الضيق الذي يحس به عالم الاجتماع لدى تحقيقه في وسط شعبي، لدى عائلات محرومة إلى هذا الحد أو ذاك، شعوراً معاكساً بالهيمنة الطبقية. عندها يكون التلاعب أشد ما يكون، وخاصةً عندما يكون مقنّعاً ومُمَسْرَحاً بإتقان من قِبل ممثلي البورجوازية العليا.

❋ ❋ ❋

توجد العديد من الطرق مثلما تبيّنا لمباشرة التحقيق العلمي الاجتماعي والعلاقة التي يتضمنها مع الميدان والمجموعات والأشخاص. يعمد علماء الاجتماع أحياناً إلى رد الفعل غير الموفق بالدفاع بطريقة تكاد تكون غير مشروطة عن توجه منهجي معين متجاهلين التوجهات الأخرى أو حاطين من شأنها. يجدر التذكير

هاهنا أن ما من طريقة تحقيق مثالية قابلة للتطبيق آلياً في كل حال على كل البحوث. لكل تقنية مزايا ومعايب، وبعض المقاربات تناسب أكثر من غيرها في الإجابة عن هذا السؤال أو ذاك، واختيار الأنسب موكول لعالم الاجتماع. ولكنه مطالب ومهما كانت المقاربة المعتمدة بالحفاظ على تفكير نقدي إزاء موقعه المنهجي، كما أنه من مصلحة عالم الاجتماع أن يكتسب تجربةً منهجيةً متنوعةً تسمح له، إذا ما اضطر إلى ذلك، المزاوجة بين مقاربات متعددة في البحث ذاته.

بيبليوغرافيا

Beaud Stéphane, Weber Florence, *Guide de l'enquête de terrain*, Paris, La découverte, 2003.

Becker Howard S., *Les ficelles du métier. Comment conduire sa recherche en sciences sociales* (1re édition en anglais, 1998), Paris, La Découverte, 2002.

Blanchet Alain et Gotman Anne, *L'enquête et ses méthodes: L'entretien*, Paris, Armand Colin, «128», 2005.

Bourdieu Pierre, *La Misère du monde*, Paris, Seuil, 1993.

Bourdieu Pierre, Chamboredon Jean-Claude, Passeron Jean-Claude, *Le métier de sociologue*, Paris, Mouton-EHESS, «Textes de sciences sociales», 1968.

Carton Damien, «Le sociologue pris en sandwich: Retour sur une observation participante dans un fast-food», *Travail et emploi*, Avril 2003, no. 94.

Chauvin Sébastien, *Intérim industriel et mouvements des journaliers à Chicago*, thèse de doctorat de l'EHESS, mention sociologie, Novembre 2007.

Kaufman Jean Claude, *L'entretien compréhensif*, Paris, Armand Colin, «128», 2004.

Lewis Oscar, *Les enfants de Sanchez. Autobiographie d'une famille mexicaine* (1re édition en anglais, 1961), Paris, Gallimard, 1963.

Marin Louis, *Questionnaire d'ethnographie*, Paris, Maisonneuve Frères, 1925.

Paugam Serge, *Le salarié de la précarité. Les nouvelles formes de l'intégration professionnelle,* Paris, PUF, 2000, «Quadrige», 2007.

Peretz Henri, *Les méthodes en sociologie. L'observation*, Paris, La Découverte, «Repères», 2004.

Pinçon Michel, Pinçon-Charlot Monique, *Voyage en grande bourgeoisie. Journal d'enquête*, Paris, PUF, 1997, «Quadrige», 2002.

Schwartz Olivier, *Le monde privé des ouvriers. Hommes et femmes du Nord*, Paris, PUF, 1990, «Quadrige», 2002.

– "L'empirisme irréductible", postface à Nels Anderson, *Le Hobo. Sociologie du sans-abri*, Paris, Nathan, 1993.

Singly François (DE), "Questionnaire et figuration", *Revue de l'institut de sociologie*, 1983, nos. 3-4.

– *L'enquête et ses méthodes: le questionnaire*, Paris, Armand Colin, «128», 2005.

Weber Max, *Essais sur la théorie de la science* (1re édition en français, 1965), Pocket, 1992.

القسم الثالث

عالم الاجتماع ونتائجه

هنا أيضاً، وفي غياب الاعتراف بالطبيعة غير المستقرة والمُعادة أبداً، للنظريات العلمية الاجتماعية التي يدغم الكبرياء بينها وبين العقائد الفلسفية أو البراديغمات المفسّرة للقوانين الطبيعية، لا يكون لآليات مجتمع الفكر الراقي التي تتخلّل مهنة عالم الاجتماع من كل الجوانب الفعالية نفسها ضدّ ما يكون في ما عداها من الفضائل الأكثر تأكيداً لجدال الأفكار. لا يكون ذلك إلا بسبب النزوع العام نحو حث مدرسة علمية اجتماعية على التظاهر عبر ممارسة تَبَجُّحِيّة للصرامة الصرفية، بحيازة العلامات الخارجية لنظرية عامة تعجز عن تجسيدها خبْرياً.

Jean- Claude Passeron, *Le raisonnement sociologique.*

L'espace non-poppérien du raisonnement naturel,

Paris, Nathan, «Essais et Recherches», 1991, p. 143.

← أولاً: قواعد الكتابة العلمية الاجتماعية

← ثانياً: وسائط الإعلام: علاقة خطرة؟

أولاً: قواعد الكتابة العلمية الاجتماعية

يواجه الطلبة مرحلة الكتابة بخشية خاصة، إذ وبعد اكتشافات التحقيق المحفّزة، والتحاليل الأولى يحين وقت العمل المنعزل والشاق للعمل على إعادة تركيب النتائج. . . ينجر بعضهم إلى غواية الإكثار من المراحل الوسيطة قبل مواجهة الصياغة النهائية أو، فيما يذهب آخرون، إلى الإفراط في زمن الكتابة باحثين بشكل دائم عن التجدد بالإتقان. تمثل صياغة النتائج مرحلةً كثيرة المتطلبات تستوجب انصرافاً حاسماً نحوها، مرحلة يتوجب عدم الاستهانة بصعابها. يمكن لبعض القواعد والنصائح المعروضة في ما يلي أن تسمح بعدم الانجرار إلى الخطأ وبمباشرة هذه المرحلة مع الوعي برهاناتها العلمية والاجتماعية.

تختمُ صياغةُ نتائج التحقيق العلمي الاجتماعي العملَ التحليليَّ، وهي في ذلك لا تُلزم المؤلف تجاه المحقَّق معهم فحسب بل وكذلك تجاه جماعة الأتراب. وعليه من المهم معرفة مختلف مؤشرات العلمية التي تميّز نمط الصياغة العلمية الاجتماعية عن الكتابة الأدبية أو الصحفية والتحكم فيها. ولكن الصياغة، وفي نفس الآن الذي تؤشّر فيه على نهاية سيرورة التحليل، تفتح مرحلة تثمين النتائج التي تنزع اليوم إلى احتلال مكانة مركزية ضمن عمل عالم

الاجتماع. في مواجهة طلب اجتماعي متنام، لم تعد الكتابة العلمية الاجتماعية موجهة إلى العالم الأكاديمي فحسب، بل إلى الصحفيين والمهنيين ومواطني "الجمهور العريض". باتت مرحلة الصياغة تمتد في مرحلة أخرى من إعادة تركيب نتائج التحقيق وتوزيعها، وخاصةً لدى الوسائط الإعلامية، فتصبحَ في ذلك أيضاً ممارسة للنقل ملزمةً لعالم الاجتماع في النقاش الاجتماعي.

لمن تكون الكتابة وكيف ومتى؟ يمكن لهذه الأسئلة التي توضع في مبتدأ مرحلة الصياغة أن تسمح برؤية أهداف إعادة تركيب النتائج على المَدَيَيْن القريب والوسيط ومن مجابهة أفضل لمسبقاتها المتعددة.

أ- لمن تكون الكتابة؟ تنويع الجماهير

إلى من تتوجه الكتابة العلمية الاجتماعية المعتمدة؟ ما هي خصائص قرّائها المقبلين؟ ينتهي هذان السؤالان إلى قلب التطورات التي تمس اليوم بمهنة عالم الاجتماع. وسواء أكان ذلك في الوسائط الإعلامية أو الاستشارة السياسية أو في الإدارة أو المنشأة، يتواتر اليوم اللجوء إلى الأعمال العلمية الاجتماعية. وإزاء هذا الطلب تنزع الكتابات والمعارف العلمية الاجتماعية إلى تجاوز الدائرة الأكاديمية، لتواجه سواء بسواء عوالم جديدةً ومحاملاً جديدةً. وإذا ما اعتمدنا صيغةً في القول أخرى، قلنا إن الكتابة العلمية الاجتماعية، وإذ لم تعد مجرّد إضفاء للصيغة العلمية، أصبحت ممارسة للنقل لجماهير مختلفة أيضاً. وعليه فإن واحداً من رهانات إنتاج الكتابات يتمثل في التأقلم مع تنوع القراء هذا، ولكن مع متطلبات الوضع التي تفرضها مواجهة جمهور أوسع عدداً أيضاً.

إن حركة توسّع جماعة قراء علماء الاجتماع والمثقفين الفرنسيين بصفة أعم وتنوّعها هذه، محلّ تأكيد من قبل ريمون بودون

(Raymond Boudon) منذ السنوات 1980[1]. قسّم "الأسواق" التي يمكن أن يتوجه إليها المثقفون إلى ثلاثة أنواع متمايزة تتطور مواقعها داخل المجتمع الفرنسي. تتكون "سوق" أولى مما يُعْرَف بالجماعة العلمية، وتشمل "سوقٌ" ثانيةٌ لا الأتراب فحسب، ولكن جمهوراً أوسع يمكن أن يهتم مباشرة بالأعمال المقترحة أيضاً، وأخيراً تتعلق "سوق" ثالثة بجمهور غير محدد المعالم، يتسع لمجموع المواطنين. الروائي مثلاً مثقف يتوجه بصفة أولوية إلى هذه الدائرة الواسعة. يُفترض في السوق الأولى، عَنَيْتُ جماعة الأتراب، في ما هو من ضمن الاختصاصات العلمية، أن تمثّل المستوى الأولي في تقويم الأعمال العلمية ومنح "المكافآت" الرمزية أو المادية المناسبة لنوعيتهم. يشير ريمون بودون إلى أن سيرورة التقويم ومنح المكافآت المزدوجة هذه تظل في بعض الحقول التخصصية مثل الرياضيات منحصرة الممارسة انحصاراً يكاد يكون مطلقاً في جماعة الأتراب في حين تنزع، وعلى النقيض من ذلك، في بعض الحقول الأخرى مثل العلوم الاجتماعية إلى فقدان حصريتها وفقدان قدرتها على التقويم ومنح التي تمارسها على المثقفين، لفائدة جمهور يتكوّن مثلاً من المختصين ومن الصحفيين (السوق الثانية) أو حتى من جمهور أكثر اتساعاً (السوق الثالثة). وبالفعل، يضع هذان السوقان، والثانية منهما بخاصة، حوامل تقويم ومكافأة أكثر استجابة لرد الفعل من السوق الأولى، ويزاحمان منذ السنوات 1960 سيرورة تقويم العلماء.

ينزع ضعف المكافآت المادية والرمزية التي تكون بحوزة "الأتراب" إلى تحييد سلطتهم في عملية تنظيم الإنتاج الثقافي.

(1) Raymond Boudon, "L'intellectuel et ses publics: Les singularités françaises," dans: Y Grafmeyer et J. G. Padioleau, *Français, qui êtes-vous?* (Paris: La Documentation Française, 1981), pp. 465-480.

واستتباعاً لذلك، يفضّل المثقف الفرنسي في الاختصاصات التي يكون فيها ذلك ممكناً، التوجه إلى الأسواق التي من النوع الثالث جاهداً في تدبير إنتاجات تستجيب "للاستفهامات الكبرى" في زمنه أو يتوجه، إذا ما حرص على الحفاظ على صورة "العالِم" (كما في الحالة التي، إذا ما احتل ضمنها موقعاً داخل نظام التعليم والبحث، يجبر فيها عملياً على فعل ذلك)، إلى الأسواق التي من النوع الثاني. ولكننا كثيراً ما نشهد في هذه الحالة سيرورة قطع لمسار التقويم عن طريق الأتراب بما أن طبيعة الأثر "العلمية" تتحدد عن طريق الوسائط الإعلامية أكثر مما تكون عن طريقهم. يتناقص في المقابل، وفي العديد من الميادين، الإنتاج الموجّه إلى السوق الأولى في الكمّية وربما في النوعية. واختصاراً نقول إن العديد من العوامل تتضافر في حالة فرنسا بوضوح أكبر مما هي عليه في سياقات أخرى بغية تحييد الدور الذي يضطلع به الأتراب عادة في مراقبة التعبير في مستوى تقويم الإنتاج العلمي[2].

حسب ريمون بودون، لا يعود تعزّز "السوقين الثانية والثالثة" أي انفتاح الأعمال العلمية على جماهير أكثر اتساعاً، إلى مجرد الجذب الذي يمكن أن تمارسه أنماط محددة من المكافآت، إذ تُفَسّر عوامل أخرى عديدة تنامياً في الطلب الموجه إلى المثقفين، وعلماء الاجتماع منهم خاصةً، ضمن هذه الأسواق. وهو يشير إلى أن الأزمة الاجتماعية والسياسية أدّت إلى انتظام مناقشات عمومية تيّسر الاهتمام الموكول إلى الأعمال التي من النوع العلمي الاجتماعي، وأن تَرَقِّياً عَامّاً في مستوى التعليم أدى إلى "إضفاء الصبغة الثقافية على الحياة الخاصة" وكذا إلى "إضفاء الصبغة الثقافية على الحياة السياسية"

(2) المصدر نفسه، ص 473-474.

وهو ما تيسّر أكثر بتطور وسائط الاتصال الجماهيري. وقد تنضاف إلى هذه العوامل خصيصة ثقافية فرنسية يسميها "الروح الأدبية" أي نزعةً نحو تثمين مبالغ فيه "للإنتاج الثقافي الذي يغلب عليه التوجه الجمالي أو الأيديولوجي" وهي النزعة التي ينتقد بشدة ما لها من آثار منحرفة على جودة الأعمال العلمية.

ساهم كل من تنامي الطلب على السوقين الثانية والثالثة، وضعف القدرة على منح المكافآت المادية والرمزية التي تتوفر منذ 1968 خاصةً لدى مؤسسات إنتاج المعرفة، أي المؤسسات الجامعية، والاقتدار على منح المكافآت التي تتوفر على العكس لدى المجتمع الباريسي، والفساد (في المعنى الذي يعنيه مونتسكيو[3] (Montesquieu)) الذي مس آليات تعيير الإنتاج الثقافي، وهزال الأسواق التي من النوع الأول تلك التابعة لقطاعات نشاط ثقافي متعددة، في تحويل وجهة العديد من المثقفين الفرنسيين من إنتاج

---

(3) الفساد في فهم مونتسكيو السياسي هو التغير الذي يمس تدريجياً نظاماً سياسياً لينتهي به إلى التحول إلى نظام من طبيعة أخرى مغايرة. وليس في هذا المعنى شحنة معيارية أو تقويمية سلبية بالضرورة. وشارل لوي دو سوغوندا بارون دو لا براد ودو مونتسكيو (Charles-Louis de Secondat, Baron de La Brède et de Montesquieu) المعروف بلقبه الثاني، المولود سنة 1689 والمتوفي سنة 1755، مثقف سياسي وفيلسوف وكاتب فرنسي من عصر الأنوار ومن مؤسسي علم الاجتماع. أصدر **الرسائل الفارسية** (1721) وهي رواية تعتمد تراسلاً خيالياً ضمّن فيها كاتبها نقده للمجتمع الفرنسي في طيات مواقف فارسيّيْنْ مما عاينوه. وعلى أثر سفره إلى أنجلترا ومعاينته للنظام السياسي الملكي الدستوري والبرلماني الذي ورث إدارة البلاد سياسياً عن النظام الملكي الأوتوقراطي (الحكم الفردي المطلق) كتب **تأملات في أسباب عظمة الرومان وتقهقرهم** (1734) ثم **روح الشرائع** (1748) اللذين طور فيهما فلسفة سياسية قانونية وتعاقدية. وعلى الأساس من تنظيراته هذه يعتبر مونتسكيو أحد مراجع التفكير السياسي الديمقراطي التعاقدي والليبرالي، تلك المراجع التي كانت في أصل العمل على تطبيقات تمت في فرنسا على أثر نجاح الثورة الفرنسية (1789) واتجاه أحد تياراتها نحو تكريس الحريات العامة وحقوق الإنسان والفصل بين السلطات (المترجم).

ذي غاية معرفية، وفي توجيههم بطريقة أكثر ظهوراً مما هي عليه في بلدان شبيهة نحو إنتاج ذي نوعية جمالية وأيديولوجية[4].

إزاء تنامي الطلب الاجتماعي، لا تحظى مسألة التوزيع على نطاق جماهير واسعة العدد بالإجماع داخل جماعة علماء الاجتماع. يأسف البعض للانحدار النسبي الذي مسّ المؤسسة الأكاديمية في ما يهم آليات التقويم ويرون في ذلك تحلّلا للروح العلميّة، ويدين آخرون مخاطر الخبرة ويتوقعون خطر فساد استقلالية علماء الاجتماع إزاء إعادات التملك الاجتماعية المتعددة للكتابات الأكثر رواجاً. ويرجّح آخرون، أخيراً، وهم الأغلبية، اعتبار هذا التدخل المتنامي لعلماء الاجتماع في المناقشة العمومية واجباً علمياً ومواطنياً. يجسد روبرت كاستل (Robert Castel) هذا الموقف. ففي نص عَنْوَنَهُ "عالم الاجتماع والطلب الاجتماعي"[5] يذكّر بأن من الواجب أنْ تكون واحدة من غايات علم الاجتماع الرئيسة التكفل بما "يمثل مشكلة للناس" بصفة ملموسة وإذا في بناء مواضيع البحث، تفضيل القضايا التي تخترق الحياة الاجتماعية من قبيل البطالة والهشاشة وشروط الحياة في الضواحي والمسائل العائلية أو التربوية. . . إلخ، تمثل هذه الانشغالات الاجتماعية بالنسبة له "مظاهر إشكالية عامة" يتوجب على علماء الاجتماع أن يشتغلوا عليها في المقام الأوّل بغية الإدلاء بما يجيب عنها عملياً ونظرياً ويكون قابلاً للتوزيع على العدد الأوسع من الناس.

يمثل الطلب الاجتماعي، مفهوماً على هذا النحو، الطلبَ الذي يوجهه المجتمع، يعني الفعلة الاجتماعيين المختلفي التشكل في

---

(4) المصدر نفسه، ص 480.

(5) Robert Castel, "La sociologie et la réponse à la demande sociale," dans: Bernard Lahire, *A quoi sert la sociologie?* (Paris: La Découverte et Syros, 2002), pp. 67-77.

الفضاء الاجتماعي، إلى علم الاجتماع والذي يمثل عمل علماء الاجتماع محاولة للإجابة عليه. بغية تأمين ذلك لا بد بلا شك من الابتعاد عن صياغاته المباشرة ("تفكيكه" و"إعادة بنائه")، ولكن يتوجب ألا يكف أبداً عن أن يكون وفي الآن ذاته أفق كل بحث علمي اجتماعي وغايته[6].

يمثل انتشار علم الاجتماع هذا في ثنايا المجتمع حسب فرانسوا دوبيه (François Dubet) جزءاً مكيناً من دور هذا الاختصاص الاجتماعي، حيث لا يمكنه أن يُختزل في بناء معطيات علمية بل يمتد إلى إتاحة تناوله للفضاء العمومي بحيث يتسنى العمل على التأثير في موازين المناقشة، وبذا "بناء التمثلات التي تتكون للمجتمع عن ذاته". هو يرى في تحديد مواضيع البحث ذاتها مثلاً نوعاً من الالتزام الاجتماعي، ويعترف أنه اختار في المقام الأول مواضيعه من المهيمن عليهم، أي الحركات الاجتماعية، والضواحي، والشباب، والعمال. يمكن لنشر التحاليل العلمية الاجتماعية داخل الحياة الاجتماعية، وإن كان بطيئاً ومتدرجاً، أن يمكّن من التأثير في موازين المناقشات حول كبرى القضايا في المجتمع، وأن يضفي معنى على علم الاجتماع مدافعاً في الآن نفسه عن خصوصية إضافته النسبية مقارنة بالعلوم الأخرى، بل إن هذا "الاقتناع" بالقدرة على "التأثير" في الحياة الاجتماعية هو الذي يؤسس في **نهاية المطاف** لعمل عالم الاجتماع.

المؤطّر رقم 7
من أجل نشر علم الاجتماع
على الرغم مما يطول وضعية الخبير، أو وضعية "المثقف النوعي" على ما كان ينعته به فوكو (Foucault) من واسع الانتقاد، فإنها لا

(6) المصدر نفسه، ص 71-72.

تزعجني. لا يتسم علم الاجتماع بالنفع عندما ينتج وقائع غير قابلة للدحض فحسب بل كذلك عندما يجلب تلك المعطيات والتحاليل إلى الساحة العمومية. وكذا عندما يساهم في إنتاج تمثلات المجتمع لذاته. لم أشعر في هذا المجال أبداً أنني كنت ذا فائدة كبيرة وعلى الرغم من ذلك يبدو لي من الواضح أن عمل علماء الاجتماع ليس عديم الأهمية إلا إذا وجب الاعتقاد في ضرورة مضاهاة فولتير وآرون وسارتر وفوكو ولا أحد غيرهم. من المحبط ولا شك رؤية الأفكار الأكثر جنوناً تتمتع بأكثر فرص الظهور لثلاثة أيام على التلفزيون لمجرد حسن ظهور من يقولها وتفاديه الخوض في الفويرقات. ولكن، وبفعل "الاستنزاف" ينتهي الأمر بعلم الاجتماع إلى إدراج شيء ما يعادل مبدأ الحقيقة في المناقشات الاجتماعية، وأقله إلى الحد الذي يذكّر فيه أنه لا يمكن رد كل شيئ إلى الحياة السياسية وإلى "القوانين" الاقتصادية. لئن كان من الواجب الاعتقاد بأن علماء الاجتماع يستقون أفكارهم من الحياة الاجتماعية، كما من المكتبات سواءً بسواءٍ، فإن تحاليلهم تنتشر مع ذلك في هذا المجتمع بطيئةً وتَنْبَتْ، على الرغم من عدم معرفتنا بالمدى الذي يمكن أن يبلغه ذلك. وكما كان يقول دوركهايم، لا يساوي عملنا من دون هذه القناعة "ساعة جَهد واحدة" حتى وإن اعتدنا الفكرة القائلة إن البحث اللاحق هو الذي ستثقل أخيراً موازينه. على هذا النحو يضطلع علم الاجتماع بوصفه تخصصاً أكاديمياً بدور اجتماعي على الرغم مما لا يكفّ عن تذكيره به أعداؤه، أولئك الذين لا يحبّون الفوضى التي يجلبها معه عندما يصير "مبتذلاً" بتأكيده أن مسافات تفصل المبادئ عن الوقائع سواء أكانت تلك المبادئ من عنديات فلاسفة الكتب المدرسية، وأدلة آداب السلوك أو المدافعين على العقلانية الوحيدة، عقلانية الاقتصاد والتقنية. **المصدر:**
François Dubet, *L'expérience sociologique*, Paris, La Découverte, 2007, pp. 111-112.

ينضاف إذاً إلى الرغبة في أن يكون عالم الاجتماع مقروءاً من قِبل جمهور أكاديمي، محدود ينشأ همّ بالنشر أكثر فأكثر إلحاحاً. وعلى ما يشير ميشال بينسون ومونيك بينسون شارلو، تطورت اللفظة التي تشير إلى هذا النشر، وهي من علامات الزمَن الرّاهن، إذ وفي حين كان في الماضي يُجمع إلى "تبسيط" ذي منحى نازل يعرّف اليوم على أنه "تثمين" إيجابي[7]. ومن دون أن يتسبب هذا الضغط في وضع هيئة عالم الاجتماع ولا مقاييس العلمية التي تخترق هذا الاختصاص موضع سؤال، فقد ساهم في تطوير أو أقله في تنويع أساليب الكتابة في علم الاجتماع وفي إثارة مسألة العلمية وقواعد التصريح بها على محامل جديدة.

ب- كيف تكون الكتابة؟ الكتابة والعلمية

يستتبع تنويعُ الجماهير في المقابل التساؤلَ حول الكتابة العلمية الاجتماعية: كيف السبيل إلى نزع التوتر المحتمل بين المتطلبات الخاصة بكل واحدة من الدوائر المختلفة التي يتوزع عليها نشر الأعمال العلمية الاجتماعية؟ ما مستوى التعقيد الذي يتوجب تبنيه إزاء تنوع المحامل والجماهير المحتمل؟ أين يمكن وضع العلامة المتحركة بين الصرامة العلمية والوضوح الأسلوبي؟ وبكلام آخر، ما القواعد التي تميز اليوم كتابة علم الاجتماع في حين تتداخل أكثر فأكثر الحدود بين الكتابة الأكاديمية والكلام العمومي؟

يضع التثمين المتنامي الذي تلقاه الأعمال العلمية الاجتماعية غالبية علماء الاجتماع مستقبلاً أمام توتر حقيقي، وبالفعل تبدو

---

(7) Michel Pinçon et Monique Pinçon-Charlot, *Voyage en grande bourgeoisie: Journal d'enquête*, Quadrige (Paris: PUF, 1997).

متطلبات العلمية ومتطلبات النشر للوهلة الأولى غير قابلة للمواءمة إذ، وفي حين تستدعي الكتابة العلمية الدقة والصرامة لا بل التعقيد في عرض الفرضيات والحجج الخبرية، تتطلب الكتابة الموجهة "للجمهور الواسع" على الأرجح بيداغوجيةً وتبسيطاً ووضوحاً. لا يستدعي التحقيقُ نفسه الأنماط الصياغية نفسها تبعاً للحامل الذي تمّ اختياره لإعادة بناء النتائج أكان مجلةً علميةً أم مذكرةً أم تقريرَ خبرة أم مقالاً موجهاً للجمهور الواسع... إلخ. أيتوجب التوجّه نحو أنماط كتابة مختلفة تبعاً لتعدد الجماهير الممكن أو على النقيض من ذلك، العمل على دمج الوضوح والعلمية ضمن نفس الحامل؟ لئن نزعت هذه المتطلبات المتناقضة إلى فرض وجودها على مجمل جماعة علماءُ الاجتماع فإن الإجابات المدلى بها في شأنها لا تزال عميقة التباين وتنقسم بين أتباع الحفاظ على علمية صارمة وبين أتْبَاع أولوية الوضوح من أجل نشر أوسع للأعمال العلمية الاجتماعية. وقد كان بول لازارفيلد (Paul Lazarsfeld) قد أشار بعدُ إلى أن علم الاجتماع مثله مثل علوم أخرى يتجه ضرورةً نحو وضوح متنام في صياغته واضعاً الانشغال بالبساطة الأسلوبية والمفهومية في قلبٍ "لغة البحث العلمي" في تمفصل أكيد مع "المعطيات الملموسة" التي يرتبط بها[8]. بخلاف ذلك يتخذ بيار بورديو موقع المدافع عن كتابة معقدة بالضرورة وعن قطيعة مع اللغة المشتركة: "إذا ما حفظ الناس على الأقل أن الأمر معقّدٌ يكون هذا نوعاً من التعليم"[9]. وحده إبداع مفاهيم علمية اجتماعية جديدة متحررة من التفكير الآلي ومن تصورات الحس المشترك، قادرٌ على التمكين من القطع مع اللغة

(8) Paul Lazarsfeld, *Qu'est ce que la sociologie?* (Paris: Gallimard, 1970), p. 172.

(9) Pierre Bourdieu, *Choses dites* (Paris: Editions de Minuit, 1987), p. 67.

الجارية ومن تعريف علم الاجتماع بوصفه علماً.

على العلوم الاجتماعية أن تستحوذ على كل ما تقوله ضدّ الأفكار المسبقة التي تروّجها اللغة الاعتيادية والتعبير عما استحوذت عليه في لغة تكون مهيئةً لقَوْلِ قَوْلٍ مغاير تماماً. ليس كسر التعابير اللغوية الآلية اختلاقاً مصطنعاً لفَرْقٍ متميّز، يضع مسافةً بينه وبين غير العارف، بل هو القطع مع الفلسفة الاجتماعية التي يتضمنها الخطاب العفوي[10].

ومهما كان من أمر يجْذُرُ الالتزام بالكتابة العلمية الاجتماعية مع الوعي بمسبقات العلمية. يمكن لبعض المؤشرات الأساس أن تتضح لنا إذا ما استعنا بالتعارضات، والمواقف المعبر عنها في ما أثاره ما عُرِف على أنه "قضية تيسييه". تسببت أطروحة عالمة التنجيم إليزابيت تيسييه (Élisabeth Teissier) التي تمت مناقشتها في نيسان/ أبريل 2001 في جامعة باريس الخامسة، تحت إشراف ميشال مافيزولي (Michel Maffesoli) في معركة حامية داخل الجماعة العلمية، وانتهت بالعديد من علماء الاجتماع إلى التدخل لوضع مشروعيتها موضع شك. فحص جيرالد هودفيل (Gérald Houdeville) في تحقيق حول تطور مهنة عالم الاجتماع[11] الطرق التي اتخذ بها هؤلاء وأولئك مواقفهم، فتبين له أن التدخلات، وردود الأفعال تعلقت بصفة أولوية بتعريف حرفة عالم الاجتماع ذاته، وبالدفاع عن "مهنيته"، وبمؤشرات الصرامة العلمية التي يفترض فيها تأطير

---

(10) Pierre Bourdieu, *Questions de sociologie* (Paris: Editions de Minuit, 1984), p. 37.

(11) Gérald Houdeville, *Le métier de sociologue en France depuis 1945: Renaissance d'une discipline* (Rennes: Presses universitaires de Rennes, 2007), voir en particulier le chapitre VII: "La sociologie en cause", pp. 261-302.

نشاطه. وفي ما يتجاوز طبيعته الظرفية والمحددة، فإنّ شبه الإجماع الذي أثارته هذه القضية يسمح بإبراز مراجع الاختصاص، وقواعده المشتركة، وبتحديد ما تكون عليه الكتابة العلمية الاجتماعية وما لا تكون عليه. وتلخّص أخطاء الأطروحة المصرح بها بعضَ العقبات المحتملة التي يتوجب تفاديها، بغية الحفاظ على الحد الأدنى من الطبيعة العلمية للمكتوب.

"الافتنان بالموضوع" ورفض الموضعة وضعف المعطيات الخبرية والكتابة "المتحذلقة": تلك هي المآخذ التي وجهها عالم الاجتماع برنارد لاهير (Bernard Lahire) إلى هذا العمل. وهو يبرز نقيصتين رئيستين متلازمتين ليرفض الطبيعة السوسيولوجية لهذا العمل: اتخاذ موقف يرى أنه معياري في الأساس، يتماشى مع وجهة نظر علم التنجيم، أكثر مما يتماشى مع وجهة النظر العلمية، في توازٍ مع غياب الأدلة الخبْرية التي تخدم التأويلات المقدّمة. وهكذا، فهو يأسف لغياب وضوح مسار علمي حق كان يمكن أن يمتد من أشكلة للموضوع المختار، وهو في حالنا هذه ظاهرة التنجيم، إلى صياغة فرضياتٍ ووضع آلية منهجية مناسبة يُوكَلُ إليها إثباتها وصولاً إلى استعمال المعطيات الخبْرية في خدمة التأويلات المدلى بها.

المؤطّر رقم 8
قضية إليزابيت تيسييه: على طريق تعريف "الكتابة العلمية الاجتماعية" وجهة نظر عالمة تنجيم
ليست وجهة النظر العلمية الاجتماعية وجهةَ نظر معياريةً نسلّطها على العالم. ليس على عالم الاجتماع لدى دراسته الوقائع الاجتماعية أن يقول خيراً أو شراً ولا أن يتبنى أو يُنْكر ولا أن يحبّ أو لا يُحب ولا أن يمدح أو يقدح. وفي حالتنا هذه لا

يتوجب على علم اجتماع لهذا المظهر أو ذاك من "الظاهرة التنجيمية" بأي حال من الأحوال أن يُدْلِي بموقفه مسانداً التنجيم أو معارضاً له، ولا أن يقول إن كان ذلك من الأمور الحسنة أو السيّئة. والحال أن إليزابيت تيسييه تظل على الدوام في خضم التقويم المعياري للوضعيات وللأشخاص ولوجهات النظر، مُبَيِّنَةً بذلك أنها تكتب بوصفها عالمة تنجيم لا بوصفها عالمة اجتماعٍ تدرس الممارسات التنجيمية. ويتجلى هذا الحكم المعياري في مستويات عدة، على ما سنرى على امتداد تقرير القراءة هذا (ص 359).

معالجة سيئة لعلم الاجتماع: ليس في نص إ. تيسييه أي أثر لإشكالية علمية اجتماعية مَبْنِيَّةٍ ولو بأقل ما تيسّر، ولا لمعطيات خبرية (مبنية علمياً) ولا لطرائق في البحث جديرة بهذه التسمية. وليست "الفرضية" الغائمة المُعْلَنة ("وهي تحديداً تلك المراوحة المجتمعية المزدوجة التي، على الرغم من ازدواجها ذاك، يسودها الافتتان، تلك المراوحة التي تلامس المفارقة أحياناً وتتمظهر على شاكلة انفصام جماعي"، ص 7) إلا تأكيداً من بين تأكيدات أخرى لا ينتهي إلى وضع أية آلية بحث تستهدف محاولة إثباتها (وإن كنا نجد بالفعل عُسْراً في معرفة ما الذي يمكن أن يكون محل إثبات، أو تفنيد نظراً للكيفية التي صيغت بها) (ص 369). **رفض أية موضعة**: نفهم أن كل ما يمكن أن يسمح بموضعة الواقع المفترضة دراسته والتمكن منه وإن جزئياً يلقى الرفض من الكاتبة المفتتنة تغريها [. . .] "الحياة" في تعقّدها، ذلك التعقّد الذي لا يكلّ العقلانيون، أو علماء الاجتماع الذين يفترض فيهم أن يكونوا وضعيين من العمل على الحدّ منه أو محوه (ص 374).

"المعطيات" : روايات من طرائف حياة إليزابيت تيسييه الخاصة والصحفية والمخملية: إذا ما استخدمنا "المعطيات الخبْرية" لتسمية المواد التي يتمّ انتقاؤها وجمعها و/أو إنتاجها بغية التأويل الأكثر

رسوخاً لهذا المظهر أو ذاك من مظاهر العالم الاجتماعي، أي **مُدَوَّنَة** من المعطيات يكون مبدأ تكوينها وتحديدها معلناً تصريحاً، فيمكننا القول من دون مخاطرة أن أطروحة إ. تيسييه لا تشتمل البتة على أي معطى خبري. (ص 377). المصدر: Bernard Lahire, «Une astrologue sur la planète des sociologues, ou comment devenir docteur en sociologie sans posséder le métier de sociologue?», *L'esprit sociologique*, Paris, La Découverte, 2007, pp. 351-387.

يكمن أحد أسس الكتابة العلمية الاجتماعية قبل كل شيء آخر في نقل "سبيل البرهان" حيث يتوجب أن تُبرزَ للعيان العناصرُ الخبرية للموضعة الخادمة للتأويل المقترح. لا تقتصر المعطيات على مجرد تجسيد قول مسبق البناء، ولكن يفترض فيها على النقيض من ذلك تأكيد ارتكاز مشروعيته على قاعدة صلبة. على هذا الوصل الضروري بين المعطيات والتأويل أن يكون أفق كل عمل في الصياغة العلمية الاجتماعية، ومن الطبيعي أن يكمن في نوعية إعادة التركيب هذه، الحدّ بين الكتابة العلمية الاجتماعية والنص الإبداعي، أي أن الأمر يتعلق، إذا ما استعدنا عبارة ميشال بينسون ومونيك بينسون شارلو "بمَوْضَعَةِ عَمَلِ المَوْضَعَةِ"[12]. لا تكون إعادة تكوين علامات الطريق الواصلة بين المعطيات والتأويل من دون إثارة السؤال المحرج حول موقع كل منها ووضعه ضمن الكتابة العلمية الاجتماعية، ولئن كان من الأولويات تفسير الموقف الذي نتخذ واستعمال المعطيات

(12) Pinçon et Pinçon-Charlot, *Voyage en grande bourgeoisie: Journal d'enquête*, p. 116.

على امتداد كامل التأويل، فإنه من الخطير الإفراط في استخدامها بما قد يخل بالتوازن الهش بينها. يدين بيار أوليفيه دو سردان (Pierre Olivier de Sardan) التصاعد المهول لاستخدام ضمير المتكلم المفرد في الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع ويشير إلى مخاطر ثقل الامتلاء التي يمكن أن تنتج عنه[13]، وهو يدعو إلى ميزان وسط وإلى استخدام أكثر انحساراً "للضمير المتكلم المفرد" (أنا) في الكتابة ذاك الذي يبدو له أقل "إثارةً للاهتمام منهجياً" مما ينادي به البعض.

قد يتوجب أخيراً تبديدٌ باتٌّ لِوَهْم: ليس من هدف الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع تمجيد هذه الّذاتيات أو تلك، لا ذاتيات الباحثين ولا تلك التي للمجموعات السكانية المحقق معها[14].

في هذا السياق يذكر ستيفان بو وفلورنس فيبر أن ليس لنقل معطيات الميدان من قيمة إلا خدمةَ ما يقوم من تفكير، وأن هذا الاستخدام يتطلب في الآن ذاته الإيجاز والعثور على اللفظ المناسب[15]. إليك النقائص الرئيسة التي يمكن أن تُلحق الضرر حسبهما بالإدلاء بنتائج الميدان ضمن الكتابات العلمية الاجتماعية الأولى: "أعراض التعداد" التي يمكن التعرف عليها في تصفيف المعطيات الواحد حذو الآخر من دون الربط بينها بتفكير بانٍ، "النزوع إلى الأدبية" الذي يمس "رومنطيقيي الميدان" الذين يبجّلون

(13) Pierre Olivier De Sardan, "Le "je" méthodologique: Implication et explication dans l'enquête de terrain," *Revue française de sociologie*, vol. 41, no. 3 (2000), pp. 417-445.

(14) المصدر نفسه، ص 441.

(15) Stéphane Beaud et Florence Weber, *Guide de l'enquête de terrain*, Repères (Paris: La Découverte, 2003), p. 282.

رواية حكاية على حساب التأليف العلمي، وأخيراً "التعقيد غير المجدي" الذي يمكن إدراكه في الإفراط في التجريد، أو في الابتسارات المُطَمْئِنة ولا شك ولكنها تبقى غامضة. تدعو بعض النصائح التي يوجهانها في الاستشهاد الموالي إلى عدم التغاضي عن ضرورة الإدلاء الأكمل ما أمكن والأكثر إقناعاً من دون التسليم بافتتان الميدان لوحده.

يتوجب على المرء كذلك أن يُفصح عن "مصادره" مع الحفاظ على إخفاء أسماء المحقّق معهم... وعليه من كل بدٍّ إذاً، في المعنى القانوني، إنتاج مصادره أي إظهارها وعرضها، (وإلا) اتُّهم بالفعل دائماً بالتحدث عن فراغ و"بالإفراط في التأويل". إن الضامن، وهو ما يتوجب الإقرار به، والبرهان عليه في نهاية المطاف، هو دفتر يوميات التحقيق الذي أَنْجَزَ وتقارير ملاحظته، والوثائق التي جَمَعَت والمحادثات التي نَقَلَت على الورق. ليس ذلك شيئاً سهلاً، ولا يخشى من إعلانه بشرط أن يكون ذلك في وجهة صائبة.

ما الذي يمكن أن يُظن بإحصائِيٍّ يعرض عشرات أو مئات الجداول غير ذات النفع يكون قد أنجزها من دون تبييض ما بدا له مقنعاً منها؟ ما الذي يمكن أن يُظن بمؤرخ يكتفي، في الملحق، بنقل كل الوثائق التي تفحص قبل أن يحدّد من بينها ما يناسب ما يريد تَبْيِينَه[16].

من دون الإظهار الضروري لهذه الصلة بين المعطيات الخبْرية والتأويلات العلمية الاجتماعية للعيان، يكون النزوع نحو الإفلات من

---

(16) المصدر نفسه.

هذا المنحى العلمي كبيراً بحق في اتجاه تبني معايير وأحكام قيميّة لا مكان لها في إعادة تركيب النتائج. كثيراً ما يُغْوِي الطلبةَ الذين يحررون أول مذكراتهم العلمية الاجتماعية تبنّي هذه المنحى الذي تتصف بالمعيارية أكثر مما يتصف بالعلمية. يمكن إدراك هذه النقيصة على وجه الخصوص في تحقيقات الخبْرة العلمية الاجتماعية التي تموّلها المؤسسات، في ما يعرف مثلاً "بالبحث - الفعل" حيث يبدو السؤال حول "كيفية العمل" الذي يضعه المستقصي في المرحلة الأولى نازعاً نحو اختراق مجمل التحاليل، على حساب تفكيك موضوع البحث وإعادة صياغته والفحص الصارم للمعطيات المجمّعة. من الضروري في ما يهم صياغة العنوان ذاته، وفي هيكلة المخطط، في حال طلب مؤسسة ما تشخيصاً يهدف إلى تحسين الخدمة الموجهة إلى المسنين مثلاً، التباين مع المرجعية التي اختارتها المؤسسة مُرَكِّزةً، على طريق استفهام سياسي، على نتائج التحقيق العلمي الاجتماعي لدى المسنين فحسب. ولنُذكّر أن على الكتابة أن تبيّن مجريات هذا العمل الضروري على التباعد بالنسبة إلى سلم قيم طالب التشخيص، من خلال العناية باستعمال عناصر ملموسة تكون في خدمة تشخيص علمي اجتماعي إذ إن هذا العمل، وهو وحده، قادر إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك على الانتهاء إلى توصيات من طبيعة سياسية. وعلى هذا النحو لا يكون لمسألة الانفتاح على مجالات العمل من مكان إلا في الخاتمة.

ت- متى تكون الكتابة؟ من التحقيق إلى الصياغة

بعد الفراغ من التحقيق ما الوقت الأكثر مناسبةً لإطلاق مرحلة الصياغة؟ من المحتمل أن يبدو هذا السؤال طريفاً ولكنه في الحقيقة حاسم، ويمثل مشكلاً بالنسبة إلى العديد من الطلبة الذين كثيراً ما يواجهون الآثار المنحرفة لكتابة متسرّعة أو على النقيض من ذلك

طويلة الأمد. أيتعيّن بمجرد تبيّن ملامح جماهير القرّاء ورهانات الكتابة العلمية الاجتماعية انتظار نضوج وئيد لمجمل التحاليل والتحكم في تمشي مخطط مفصّل للبدء دفعة واحدة في صياغة مكتوبة؟ أم ينبغي على النقيض من ذلك تبني نمط كتابة "هرمي" موزع على زمن أكثر امتداداً تتخلله كتابات عديدة متتالية؟ ليس بالطبع من وصفة في ما يهم ذلك جاهزة-حيث تختلف إيقاعات الكتابة وأنماطها اختلافاً عميقاً بين فرد وآخر، ولئن ظلت الكتابة تحدياً شخصياً أساساً فمن المهم مع ذلك التحصّن من بعض العقبات في سياق البحث.

مهما بدا الأمر مطمئناً، يستحسن تفادي الاندفاع نحو كتابة مبكرة جداً تؤدي إلى توليد مساوئ يسيرة التعيين، ذلك أن الصياغة التي يُباشر بها قبل الأوان تُعْوِزُها على العموم الكثافة البيانية، وبلوغ الآفاق المرجوة، والتوازن والتجانس في القول خاصة. يتعلق الأمر بالفعل بإنجاز جيّد لبيان علمي مهيكل تفصّله مواد مستقاة من التحقيق، أو من معطيات إحصائية، وكذا قراءات تستعمل بحق في خدمة المسار البرهاني المختار. يقتضي الدخول في مرحلة الصياغة طبعاً تملّك نظرةً واضحةً مسبقةً تجاه هذا التجانس البرهاني وكذا تجاه الأطروحة، أو الأطروحات المتبناة. تتطلب إقامة هذا الترابط بين البراهين والمعطيات، عمليات هضم وتحليل وتشكيل للنتائج قد يطول استغراقها. على هذا، لا يكون للمباشرة بالصياغة من دون الفراغ من تحليل نتائج التحقيق وإنضاج الخيط الرابط الذي يكسبها التجانس إلا القليل من المعنى وينذر باستدراج الكاتب إلى متاهة من إعادات متتالية لما يكتب، والحال أن التجربة تُظهر أن إعادة الكتابة تكون أكثر كرهاً من الكتابة تماماً مثلما هو عليه تحوير مخطط بَدَلاً من بنائه. عندها يكون الإغواء قوياً لإدراج هذه الفقرة أو تلك أو هذا

الفصل المكتوب مسبقاً ضمن النص النهائي، بما يؤدّي إلى تناثر المكتوب ضَارّاً بالتوازن كما بكثافة البراهين العلمية.

بخلاف ذلك، ولئن وجب عدم الاستهانة بمرحلة التحليل، وتشكيل النتائج بوصفها مرحلة وسيطة، يكون من المناسب عدم المباشرة بالصياغة في وقت بالغ التأخر. ينزع الكثير من "المُرْجِئَةِ" إلى الضغط الأقصى على زمن الصياغة منتظرين وضعاً يستعجل منهم الانطلاق في عملية الكتابة. لهذه المسيرة مزيّة أكيدة في إكساب الأسلوب تجانسه ومراعاة صرامة الصياغة خدمةً للخيط الرابط سابق الوضع، ولكنه يتضمن سواءً بسواءٍ عقباته وآثاره المنحرفة. من جهة أولى، تتواصل عملية التحليل بالتوازي مع الكتابة إذ كثيراً ما تبرز النتائج للعيان خلال الصياغة ذاتها، وكذا الأفكار الجديدة، والأسئلة غير المنتظرة مُجوّدةً للمخطط وجالبةً لعمليات ربط غير متوقعة، وكذا لآفاق تطوير، فيما يُنذر غُنْمُ ربط الصّلات وبيان الفروق هذا بالاختفاء إذا ما اخْتُصِرَتْ آجال الكتابة عمْداً. ومن جهة أخرى يتوجب اعتبار الكتابة متولدة عن مسار، قليلاً ما يكون آحادي الاتجاه وكثيراً ما يكون أطول مما احتسب له، تتخلله إعادات نظر وانقطاعات مؤقتة، تضع المؤلف وجهاً لوجه مع مشاكل لم تَبْدُ له حين بنائه المخطط. وفضلاً عن ذلك يمكن أن يتسبب الضغط بالنسبة إلى بعض الباحثين في نوع من الشلل سواء أتعلق الأمر بحدّ زمني خارجي، أو بتطلع شخصي إلى نَقْلٍ أَوْفَى مَا أمكن، لبحث تطلّب استثماراً هامّاً. يمكن بالفعل للطبيعة النهائية وغير القابلة للمراجعة للصيغة المكتوبة في علم الاجتماع، كما في علوم اجتماعية أخرى، أن تنتهيَ بعالم الاجتماع المتدرّب إلى عقبة أخيرة عَنَيْتُ عقبة غير المكتمل دائماً. يروي الكثير من باحثي الدكتوراه مثلاً ما يعانونه لدى الكتابة في مواجهة تعرّجاتِ فكرةٍ لا تكفّ عن التجدّد، فتكون إذاً محلَّ وَضْعٍ مَوْضِعَ الشك في سيرورة دائرية من التفكيك وإعادة

البناء. يمكن لتعلق لا يَنِي يَتَجَدّدُ بالتجويد وبتحسين النص، وهو قابل لذلك بالتأكيد دائماً، أن ينتهي ببعض الباحثين في ظل غياب أجل محدد إلى الضياع في عملية الصياغة.

من المستحسن عدم الاستهانة بالتفرغ الذي تستوجبه الكتابة وتمكين النفس، ما كان ذلك ممكناً، من بعض المرونة في تنظيم هذه المرحلة. ليس للصياغة من ناحية أن تنطلق إلا بعد التحديد المسبق لعدد من المؤشرات البيانية التي تسمح برؤية تأليفية للطريق البرهاني، وهو ما سيسمح "بالإمساك" بتجانس البراهين وتفادي خطر إعادات متعددة للهيكلة. يمكن لعمل خاص على العناوين وعلى الانتقالات وإن لم يكن نهائياً أن يساعد هو أيضاً على التحكم في الخيط البياني، وعلى الاستعمال المناسب للمعطيات وللإحالات البيبليوغرافية في خدمة البرهان. كما يجدر من ناحية أخرى، عند الفراغ من بناء هذا المخطط، التحكم في زمن الكتابة والتخطيط له مع الحفاظ على شيء من المرونة. تيسر هذه المسيرة عملية الكتابة عبر ضمان حد أدنى من التحكم في الأجل النهائي. لنستعدْ بعض ما يذكّرنا به كل ستيفان بو (Stéphane Beaud) وفلورنس فيبر (Florence Weber):

تعني الصياغة اختبار بنى تفكير متتالية، والتخلي عنها وإنتاج أخرى جديدة أكثر بساطة ونجاعة. يتوجب القبول بتجريب صياغات عدّة قبل العثور على الجيّدة منها. يجب الانتباه إلى الألفاظ وإلى صحة الصياغات[17].

من المفيد في ما يتعلق بالصياغة ذاتها برمجة زمنين للكتابة: يمكن لمرحلة أولى تتمثل مثلاً في "ملء" المخطط بملاحظات

(17) المصدر نفسه، ص 282.

مصاغة إلى هذا الحدّ أو ذاك أن تمكّن من التحقّق من تجانس مؤشرات التَّبْيِينِ فيما تهدف مرحلة الصياغة الأسلوبية الثانية إلى ضبط التعبير وإكسابه الصبغة التأليفية وإلى تعميقها.

* * *

في خضمّ يَوْمِيٍّ تُقَطِّعُهُ مهام متعدّدة، تدريساً وبحثاً وإدارةً، يتحوّل الخلوص إلى التفرغ الضروري لعملية الكتابة رهاناً رئيساً بالنسبة إلى حرفة عالم الاجتماع. في مواجهة دعوات صحفية وعلمية متكاثرة أبَداً زادتها تنامياً وسائل الاتصال الجديدة، وضرورة الاستجابة إلى ما تقتضيه من رد فعل، يتحدث عديد من علماء الاجتماع عن عسر متزايد في التخلص من كل التزام خارجي للانكباب على مرحلة الصياغة. كما يؤكّد أغلبهم على أن الكتابة نشاط ممتد وشخصي وإقصائي تجاه غيره من الأنشطة، يعسر الجمع بينه وبين الأشكال الجديدة التي تتخذها ممارسة المهنة. لكلٍّ عُهدة العثور على القوة الدافعة التي تجعله يرفض بعض الدعوات، ويستعمل على الوجه الأمثل ما يتاح له من حرية الباحث وهو ما يذكّر به فرانسوا دوبيه (François Dubet): "وعليه، إذا كان من ثِقَلٍ في هذه المهنة فإنه يكمن في تلك الحرية ذاتها التي يتمتع بها (الباحث) والتي تفرض عليه أن يجترح من نفسه الرّغبة في العمل مقابل اعتراف متأرجح الاحتمال"[18].

بيبليوغرافيا

Beaud Stéphane, Weber Florence, *Guide de l'enquête de terrain*, Paris, La Découverte, «Repères», 2003.

(18) François Dubet, *L'expérience sociologique* (Paris: La Découverte, 2007), pp. 111.

Boudon Raymond, «L'intellectuel et ses publics: Les singularités françaises », in, Y. Grafmeyer, J-G. Padioleau, *Français, qui êtes-vous ?*, Paris, La Documentation française, 1981.

Bourdieu Pierre, *Questions de sociologies*, Paris, Editions de Minuit, 1984.

———. *Choses dites*, Paris, Editions de Minuit, 1987.

Castel Robert, «La sociologie et la réponse à la demande sociale», in, Bernard Lahire (dir.), *A quoi sert la sociologie?*, Paris, La Découverte et Syros, 2002.

Dubet François, *L'expérience sociologique*, Paris, La Découverte, 2007.

Houdeville Gérald, *Le métier de sociologue en France depuis 1945. Renaissance d'une discipline*, Rennes, Presses universitaires de Rennes, 2007.

Lahire Bernard, «Une astrologue sur la planète des sociologues, ou comment devenir docteur en sociologie sans posséder le métier de sociologue?», *L'esprit sociologique*, Paris, La Découverte, 2007.

Lazarsfeld Paul, *Qu'est ce que la sociologie*?, Paris, Gallimard, 1970.

Pinçon Michel, Pinçon-Charlot Monique, *Voyage en grande bourgeoisie. Journal d'enquête*, Paris, PUF, 1997, «Quadrige», 2002.

Sardan Pierre Olivier (De), «Le "je" méthodologique: Implication dans l'enquête de terrain», *Revue française de sociologie*, 2000, vol. 41, no. 3, pp. 417-445.

ثانياً: وسائط الإعلام: علاقة خطرة؟

أَأَصبح علماء الاجتماع "الكهنة العلمانيّين" الجدد؟ تُطلب أقوالهم أكثر فأكثر في وسائط الإعلام وتبدو للعيان أكثر في الفضاء العام. يتطلب منهم كما يطلب من باحثين آخرين في العلوم الإنسانية والاجتماعية أن يضفوا المعنى على الأشياء، وأن يحدّدوا موقع الإنسان في عالم معقّد وعسير الفهم. نحن لا ندعّي لأنفسنا هذا الدّور، على أنه من الضروري، على ما يبدو، فهم أسس هذا الانجذاب بحيث نتمكّن من تحديدٍ أدقّ لموقع عالم الاجتماع الشرعي تجاه وسائط الإعلام. باتت العلاقة مع الصحفيين ومع النشر الإعلامي تمثّل جزءاً مكوّناً من تعلّم المهنة وبصفة مبكّرة، ذلك أن العديد من باحثي الدكتورا سرعان ما يجدون أنفسهم في مواجهة الطلبات الإعلامية من دون أن تكون لهم دراية بقواعدها.

"تفاعلات غريبة" : على هذا النحو يحدّد عالم الاجتماع أوليفيه غودوشو (Olivier Godechot) العلاقات التي يمكن له أن يقيمها مع الصحفيين في بعض مراحل التسريع الإعلامي حين يكون موضوع بحثه على احتكاك مع الأحداث. يثير هذا أَخْتِصَاصِيٌّ في عَالَم مَالِيَّةِ السُّوقِ على موقعه الإلكتروني علاقاته بوسائط الإعلام خلال قضية "جيروم كيرفيال - شركة سوسيتي جينرال (Jérôme Kerviel- Société

(Générale" التي تسببت له بالعديد من طلبات المقابلات. يروي تردده وبعض مناسبات رضاه والحيرة التي يمكن أن يثيرها تعلم احتلال موقع "الخبير" هذا ضمن الوسائط الإعلامية. كانت تعليقاته نموذجية في ما يهم حالات الغموض المعاصرة التي تَسِمُ التفاعلات بين علماء الاجتماع والصحفيين، إذ تضع هذه المبادلات التي يشوبها الانجذاب والحذر المتبادليْن وجهاً لوجه عالميْن مهنييْن متطلباتهما وإيقاعاتهما متعارضة.

المؤطّر رقم 9

عالم الاجتماع ووسائط الإعلام: "تفاعلات غريبة"

الخميس. لم يكفّ هاتفي عن الرنين. أعلمني الصحفيون بخسارة سوسيتي جينرال وطلبوا منّي أن أعلّق في الحال عليها. ولم أكن قد اشتغلت لا على التحكّم في المخاطر ولا على الفساد المصرفي... ولكن لا ضيْر في ذلك. يُدعى الخبير كي يزكّي الأفكار الأكثر سذاجة. أتعيّن الاستجابة للطلب؟ أمر قابل للنقاش. يمكن أن تكون لي من جهة فكرتان مهمتان أو ثلاثة أدلي بها، وإن لم تكن أصيلة بالضرورة، ويجعلني ذلك من جهة أخرى أضطلع بدور الخبير في قضية لم نكن نعلم حولها إلا بالقليل حتى حينه. يشتغل الصحفيون على عجل وينافس بعضهم بعضاً من أجل إنتاج المعلومة. لا لوم عليهم، ولكن ذلك ينشئ تفاعلات غريبة.

- أَسَيَكُونُ بمستطاعك أن تعيد قراءته بعد نصف ساعة من الآن؟
- سيدتي، أنا الآن في نانت، في تنقل.
- ألست تملك جهاز بلاك بيري؟
- (؟)
- أو...

تُطْلَبُ حصرية المقابلة دائماً.

- أتعلمين أن ستة من الصحافيين كانوا قد اتصلوا بي وأجبت ثلاثةً منهم على الأقل...
المصدر: Site personnel d'Olivier Godechot, rubrique "Presse": http:// olivier.godechot.free.fr.

أ- تبعية متبادلة متنامية

يحيل بروز وجه عالم الاجتماع للعيان في المجال الإعلامي إلى ظاهرة تفاعل متبادل، إذ ومن ناحية تصل وسائط الإعلام بين طلب اجتماعي متنام، وبين الخبرة في العديد من مستويات تطور المجتمع الفرنسي، فيما يسعى علماء الاجتماع من جهة أخرى إلى نشر أعمالهم على نطاق أوسع. يساهم هذان التطوران متعالقيْن في انجراف الحدود التدريجي بين العالم الأكاديمي والعالم الإعلامي. لقد ولج علم الاجتماع المدينةَ ووسائط الإعلام هي التي تُمَثّل واسطته الرئيسة.

عَزَا ميشال فييفيوركا[1] (Michel Wieviorka)، في سياق تفكيره في تطورات علم الاجتماع الفرنسي، انجذابَ علماء الاجتماع المتنامي نحو وسائط الإعلام إلى مُسبّبين رئيسين، هما النقد والخبرة، وهما مناسبان لوجهيْن صاعديْن، قُضْوَيَيْن حسبه هو، ضمن علم الاجتماع الفرنسي. ترتبط هذه الدعوة الإعلامية، من جهة، بالبعد النقدي الذي يمكن أن يَتَضَمَّنَهُ إسهامه، وبالانجذاب الذي يمارسه على الجمهور، ومن جهة أخرى فضحٌ جذريٌ أحياناً لروابط الهيمنة التي تنبني عليها بعض الممارسات الاجتماعية. يلاحظ الكاتب في هذا الصدد تطوراً قوياً للموقف النقدي المتخذ منذ 1960: إنه أقل انخراطاً في أيديولوجية محدّدة أو حزب سياسي بعيْنه

---

(1) Michel Wieviorka: "Introduction," dans: *Les sciences sociales en mutation* (Paris: Editions Sciences Humaines, 2007), pp. 9-21.

من أي وقت مضى، ومتجه نحو نقد مطلق وغير ذي تمييز تسلّطه على مسببات بعض مظاهر العنف الاجتماعي. ومن جهة أخرى، يستجيب الموقع الذي يُسند إلى عالم الاجتماع في الوسائط الإعلامية من جهة أخرى كذلك إلى الحاجة المتنامية "للخبرة العلمية الاجتماعية" فيتحولَ من مجرد منتج للمعارف إلى وسيط في خدمة مستعملي المعارف في حيّز ضيق للتدخل. يغيّر هذا الطلب الإعلامي على الخبرة حسب ميشال فييفيوركا عناصرَ مشاركة الباحث في حياة المدينة عبر المساهمة في انحدار يمس بهيئة "المثقف".

في الحقيقة، تجد الصورتان، مساهمة العلوم الإنسانية والاجتماعية في حياة المدينة، مصدراً لنجاحهما في نمط اشتغال وسائط الإعلام، حيث يغذّي الفكر الشديد النقد ميْل الجمهور إلى كل ما يكون فَضَائِحِياً أو مشهدياً، وإلى كل ما يندّد بالمطلق، وبالنّقاء ضد التوافقات والتواطآت والفساد... إلخ.

وإلى الخبرة التي تجلب العقل والبرهان العلمي أو التقني، وإلى المصداقية التي تمكّن من عرْض معلومات أو تبنّي مواقف كان يمكن من دون ذلك اتهامها بالتحيّز.

يثير ذلك مشكلاً أمام الباحثين الذين لا يكتفون بكونهم "مهنيين"، ويرون أن العلوم الإنسانية الاجتماعية نقدية بالضرورة، ولكنهم لا يجدون لِصُوَرِهِمْ انعكاساً لا في هذا الوجه ولا في ذاك.

كيف السبيل إلى صنع علوم اجتماعية "عمومية" والمشاركة في حياة المدينة العامة من دون الانحباس في الاختيار المحدود بين مواقف شديدة النقد غير منتجة، ووضع خبير جدير بالاحترام ولكنه بعيد كل البعد عن دور المثقّف[2].

(2) المصدر نفسه، ص 19.

تستجيب الدعوات المتكاثرة الموجّهة لعلماء الاجتماع وللباحثين في العلوم الاجتماعية عامة كذلك إلى إكراهات من طبيعة صحفية، وتكتسب معناها من التطورات الداخلية الحاصلة في الكتابة الإعلامية. حلل سيريل لوميو (Cyril Lemieux) المتطلبات المتنامية التي على الصحفيين مواجهتها في سياق تنافس يلامس الذروة. لقد أكد في مقابلة أُجْرِيَت معه على المدى الذي بلغه نزوع الكتابة الصحفية إلى اكتساب "شكلٍ"، وأسلوب وإيقاع مُسْبَقي التحديد لا يكون للصحفيين عليها في العموم إلا سيْطرة محدودة:

آجال، مُدَدٌ، إيقاعات... على الصّحفي أن يَشْغَلَ ما في "الشكل" من فراغ. عملياً، كثيراً ما يكون ذلك هو ما يحفّزه. عليه أن ينتج عدداً كبيراً من الأوراق "المغرية" و"المحفّزة" كما يقولون. واحد من أسئلة المنشأة الصحفية الرئيسة: من يحدّد الأشكال، أَيَتَيَسَّرُ للصحفيين أن يكون لهم قَوْلُهم في الأشكال التي عليهم ملء فراغاتها(3)؟

تدفع إكراهات الشكل هذه العديد من الصحفيين بالفعل إلى الإكثار من تدخلات قصيرة جدّاً يستقونها من "خبراء" ليدرجوها في المقال ذاته مفترضين أنها تجسّد تأكيداتهم أو تشرّع لها أو تزكّيها، كما ينتهي بهم السّعي إلى الجديد إلى الاستنجاد بخبراء كثيراً ما يتجددون.

يستجيب الانجذاب إلى وسائط الإعلام بالنسبة إلى العديد من علماء الاجتماع لرهانات الظهور إلى العيان والنشر. ليست تغيب عن دوافع ذلك تلك المكافآت التي يَهَبُهَا مِنْبَرٌ مُتَّسِعٌ امْتِدَادُ صَدَاهُ في عالم جامعي تنافسي وقليل الميل إلى الاعتراف في ما بين الأتراب.

(3) Extrait d'une interview parue dans: *Les Inrockuptibles*, no. 244 (23 mai 2000).

ويمكن لمعارضي النشر أن يتهموا "المتدخلين" بالوقوع تحت سحر ألحان "عرائس البحر"[(4)] الإعلامية على حساب علمية أعمالهم. تدفع ضغوط دور النشر المتنامية العديد من الكتّاب إلى الاضطلاع بدور "التثمين" الإعلامي. وفضلاً عن ذلك تشترط منَح التمويل الوطنية والأوروبية وعود بروز الأعمال إلى العيان وتبعاً لذلك دعواتِ توسّطٍ إعلامية. وفي الآن نفسه بات "التثمين" ضمن مسار الباحث الشخصي مقياس تقويم للإنتاج ويفترض في العديد من المؤشرات (Google Scholar, Index Google مقالات في الصحافة الوطنية...) موضعة استقبال الأعمال والقبول بها، كما تساهم المختبرات العلمية التي تقوم هي ذاتها أيضاً على أساس مقاييس كمية في الضغط من أجل النشر هذا.

يستنكر العديدون الآثار المنحرفة التي تنجم عن هذه العلاقة المتصاعدة مع وسائط الإعلام في تطور العلوم الاجتماعية على غرار جان كوبانز (Jean Copans) الذي يرى في هذا الوضع خطر "بربرية إعلامية"[(5)]، حسب ما استخدمه من ألفاظ في ما أدلى به في قضية إليزابيت تيسييه التي أثيرت في الفصل السابق. لهذا الضغط حسب

---

(4) عرائس البحر حسب الأساطير اليونانية آلهة بحرية تقطن مداخل مضيق في صقلية تطلق منه معزوفات وألحاناً ساحرةً تغري بها البحارة الذين يفتتنون بما يسمعون من أنغام قيثاراتهن وناياتهن فيضيع عليهم اتجاه إبحارهم لتتحطم مراكبهم على الصخور فينتهوا إلى الهلاك (المترجم).

(5) Jean Copans, "La sociologie, astrologie des sciences sociales," *Le Monde*, 2 Mai 2001,

كما قدمت مقاطع من هذا النص وعلق عليها في مقال من كتاب جيرالد هودفيل الذي أشرنا إليه: "La sociologie en cause," dans: Gérald Houdeville, *Le métier de sociologue en France depuis 1945: Renaissance d'une discipline* (Rennes: Presses universitaires de Rennes, 2007), pp. 261-302.

رأيه أثران مُدانان في بناء مواضيع البحث ذاته في علم الاجتماع وعلم الأجناس، إذ يجعلهما لا أقل استقلالية فحسب، بل وكذلك أقل اتجاهاً نحو رهانات بعيدة أو متوسطة المدى. ينتهي السعي المتنامي إلى المنبر الإعلامي بالعلوم الاجتماعية إلى الاستجابة المفرطة لزوابع الأحداث، وإلى التخلي عن جزء من استقلاليتها بحيث تكون تابعة سلطات أخرى.

تلهث العلوم الاجتماعية اليوم وراء الأحداث، إن لم تكن تسعى إلى استباقها. لقد باتت بمثابة مساعدات اجتماعية وصَارت تغذّي ركن التنجيم "بصيغة جديدة". لا يمر أسبوع واحد من دون أن تنشر جرائد *Le Monde, Libération, Le Nouvel Observateur* "تعليقات فورية" ومنابر حرة وآراء أو مقابلات خاطفة مع مختصين، وأحياناً مع باحثين بصدد الإعداد لرسائل الدكتوراه (وليس ذلك مدعاة للّوم هاهنا)، حول مسألة "خطيرة" تمس ببلدنا.

يضع علما الاجتماع والأجناس الفرنسيون الآن، وعلى ما تقول العبارة الشعبية، نظرهما[6] على المقود[7].

يطالب آخرون، أخيراً، بمراعاة ضرورة نشرٍ واسع النطاق للأعمال العلمية الاجتماعية بغية "الكشف" ونقلَ العلم بآليات اجتماعية محدّدة، ولكنها غير مرئية، إلى أكبر عدد ممكن. تستجيب العلاقة مع وسائط الإعلام في هذه الحالة إلى الرغبة في إخراج علم الاجتماع من "شرنقته" الأكاديمية بحيث يتدخل في المدينة، بصفة

---

(6) المصدر نفسه.

(7) يستخدم الكاتب هاهنا تعبيراً فرنسياً شائعاً يُقصد منه تركيز السائق نظره على مقود الدراجة بحيث لا يرى الطريق أمامه وما يستوجبه من التحوّط فيقع ضحية قِصَرَ نظره (المترجم).

مباشرة أكثر، باسْم ما له من رهان اجتماعي، وباسْم أثره الممكن في مكوّنات المناقشة العمومية. يجسّد كل من ميشال بينسون ومونيك بينسون شارلو، عالمي اجتماع الطبقات المحظوظة، هذا السعي إلى الوصل بين العالم الأكاديمي والفضاء الإعلامي:

انحزنا إلى خيار نشر أعمالنا على أوسع نطاق ممكن وبتصميم أكبر منذ أن شرعنا في بحوث حول الطبقات المحظوظة. لا تجد مثل هذه الأعمال تبريرها في الوضعية الحالية إلا إذا صار العدد الأكبر من الناس على علم بها[8].

مَثَلُ العلاقة مع الوسائط الإعلامية كَمَثَلِ ما يكون في حالات أخرى حيث تبرز مرحلة ضرورية في نقل الأعمال العلمية الاجتماعية إلى داخل المناقشة العمومية، وبوصفها الحلقة المركزية في بناء قول يتناقل اجتماعياً.

ب- علاقات مزدوجة

لئن كانت العلاقات بين علم الاجتماع ووسائط الإعلام كثيفة ومتواترة فإن ذلك لم يمنع أن تكون مشوبة بنوع من الازدواج الناشئ عن تواجه حِرْفَتَيْ كتابةٍ كثيراً ما تتقاربان من حيث مراكز الاهتمام ولكنهما تتعارضان تقريباً من حيث زَمَنِيَّتَهُمَا.

اعتبر ريمون آرون لدى مقارنته مساريْه المهنيين المتوازيين "كصحافي" و"عالم" المهنيين أن الشكّ والحذر اللذين ينظر في ضوئهما الجامعيون الى الصحفيين لا أساس لهما إذ إن الحد ما بين الصحافة والعلوم الاجتماعية في ما يمس بالعديد من النقاط المزعومة

---

(8) Michel Pinçon et Monique Pinçon Charlot, *Voyage en grande bourgeoisie: Journal d'enquête*, Quadrige (Paris: PUF, 1997), p. 120.

التميّز "للعلماء" هي أقل رسوخاً مما تبدو عليه[9] تدفعه تجربته المزدوجة في المقام الأول إلى تفنيد الفكرة القائلة إن الباحثين يحدوهم البحث عن الحقيقة والحياد العلمي أكثر من الصحفيين. يتجه الصحافيون هم أيضاً، في أثناء ممارستهم لمهنتهم، إلى البحث عن الحقيقة، وهي حقيقة تتميّز بصدق أكبر خاصةً وأنها تمارس باستقلال عن مساراتهم المهنية ونجاحهم. في المقابل لا يبدو "العلماء"، لدى صياغة نتائجهم وتقديمها، بعيدين من إرادة استمالة الموافقة ونية الإقناع مستخدمين قوة البراهين والحجج وحدها. على هذا النحو يُدين "الموضوعية" المزعومة التي تدّعي العلوم الاجتماعية احتكار الاتصاف بها، إذ، حسب رأيه، لا يميّزُ العلماء دائماً، مثلهم مثل الصحفيين، بين الواقع وما يتمنّونه، وهو يعارض في هذا الصدد فكرة "حيادية القيم" الفيبرية ضمن المسيرة العلمية وعلى الأخص ضمن الممارسات العلمية.

أما في ما يهم التمييز الصارم بين حكم الواقعة وحكم القيمة التي تحتفظ بها كَنْتية ماكس فيبر الجديدة فهي تبدو لي بعيدة عن الممارسة العلمية ذاتها.لا يمثل انتقاء الوقائع والعلاقة بالقيم لحظة بحثية ذلك أن التأويل موصوم وموجّه بالتساؤلات التي يضعها العالم والمفاهيم التي يستعمل. أمن الممكن مع ذلك إقامة علم اجتماع للفن من دون التمييز بين الآثار المبدعة والأعمال غير ذات القيمة؟ أو علم اجتماع للدين من دون أخذ نوعية الأرواح بنظر الاعتبار؟ أَأَمْكَنَ لعالم الاجتماع أبداً أن يفهم طاغيةً، من دون أن

---

(9) Raymond Aron, ""Journaliste et professeur" (texte de la leçon d'ouverture de l'institut des hautes études de Belgique), Le 23 Octobre 1959", *Revue de l'université de Bruxelles* (Mars-Mai 1960), pp. 2-10.

يميز بينه وبين مستبد مستنير، وبينه وبين ديكتاتور على النمط الروماني، وبينه وبين حاكم دستوري؟ أليست هذه التمييزات مثقلة بأحكام القيمة[10]؟

قد يكون الجامعيون إذاً بعيدين عن احتكار "التعلق بالحقيقي" أو بحياد الحكم، بل أن ريمون آرون يندّد على النقيض من ذلك بتداخل الأدوار الذي ينتهي ببعض الباحثين إلى اتخاذ مواقف سياسية، متسترين بشرعية علمية، معتمدين أحياناً أنماط اتصال ممكنة التشبيه مع تلك التي يستخدمها "محترفو السياسة". والحال أن على عالم الاجتماع أو العالم أن يتحرر في التزاماته المواطنية من وضعه العلمي : "كلّ عالم مواطنٌ أيضاً، وهو يكف عن أن يكون عالماً عندما يفعل بوصفه مواطناً". يتساوى، بقول آخر، الصحافيون والعلماء في شرعية صياغة احتلال المواقع السياسية والتعبير العمومي عن المواقف. أقصى ما يمكن أن تقود نحوه المعرفةُ العلميةُ حسب ريمون آرون، كرّةً أخرى هو حكمٌ "معقول" : "لا يأمر العلم بالحكم المعقول ولكنه يساعد على صياغته". لئن كان من اليسير فهم التزام عالم الاجتماع الاجتماعي أو السياسي بل الدفاع عنه، فلا مجال البتة لاعتبار موقفه في ما يتجاوز حقل خبرته أكثر إقناعاً بفعل موقعه بوصفه عالماً.

يكفّ عالِمُ الاقتصاد أو عالم الاجتماع، لدى انخراطه في الفعل، عن أن يكون رجلَ علْم، وليس من حقّه أن يفاخر بما لَهُ من ألقاب علمية أو أن يُسْند اتخاذه المواقف إلى خاصية علمية. من غير المعقول، فيما يبدو لي، لوْمُ عالم الاجتماع على فعله في الحد الأدنى بالقول أو بالقلم، إذ لو لَمْ يَكُنْ لِمَنْ سَخَّرَ حَيَاتَه لدراسة

(10) المصدر نفسه، ص 3.

المجتمعات من قَوْلٍ جَدِيرٍ بالتّصْدِيق لَقَامَ البُرْهَانُ على أن عِلْمَهُ فقيرٌ وعقيمٌ. ولكن إذا ما زَعَمَ أنه يفعل بوصفه عالماً أو أنه لا يُدْلي إلا بتعليقات علمية يكون قد أخلّ بنزاهة العلم ونزاهة الفعل. وحدها المعطيات التي ينطلق منها تتصف بالعلمية في أحسن الحالات أما موقفه فهو ليس، في حده الأقصى، إلا معقولاً.

أما الفعل السياسي بحق، ومصير الجماعة ومآل المعركة الدامية فهي تتجاوز المعرفة. ما من امرئ مجبرٌ على الالتزام ولكن من يَعْمَدُ إلى ذلك يجازف بالمخاطر نفسها ويتحمّل المسؤوليات ذاتها ويتجاهل اليقينيات سواء أكان أستاذاً أم صحفياً أم رجل سياسة[11].

تظل الأنظار المتقاطعة ما بين الصحفيين وعلماء الاجتماع اليوم مشوبةً بالحذر المتبادل، إذ ترتكز العقبة الكؤود في تلك العلاقات على استخدامات الوقت التي تسعى ثقافة كل حرفة إلى إبرازها. ليس وقت الصحفي ووقت عالم الاجتماع بداهةً متشابهين. ينضوي الأول في زمن قصير، تَسِمُهُ على الغالب عَجَلَةُ الغَدِ تماماً كما يكون عليه الأمر في إكراهات الشكل أو البرنامج مسبقة التحديد، في حين يشتغل الثاني في الزمن الممتد الذي تتطلبه صياغةٌ تبتغي العلميةَ وتمييزَ الفَوَارِق. ليس من النّادر استدعاء الصحفي عالمَ اجتماع بغية كتابة "بطاقته" في اليوم ذاته أو بغية إنجاز حصة يكون موعد بثها في المساء ذاته، وهو ما تنجر عنه ضرورةً خلخةٌ للإيقاعات التي ينخرط فيها الباحث بصفة أولوية. تؤدّي إكراهات الوقت والشكل الصحفية هذه إلى أَشْكَالٍ من الكبْت متبادلة ذلك أن الخطر الذي يُحدّق بالباحثين هو خَطَرُ قَوْلٍ مجتزئٍ أو مشوّه أو حتى قوْل موظّفٍ أو مُسَيّسٍ. أخشى ما يُخشى اختصارُ الرسالة المبثوثة إلى أقصى مدًى،

(11) المصدر نفسه، ص 17-18.

وكُثْرٌ هم علماء الاجتماع الذين شهدوا خطاباتهم تُبْتَسَر إلى الحد الأقصى سواء أكان ذلك على شاكلة استشهادات قصيرة ضمن مقال صحفي أو أقوال مجتزئة ما بعديا في التلفزيون. يجسّد أوليفيه غودوشو هذا الخطر ساخراً فيروي على موقعه أنه أجاب مطوّلاً على استجواب حول "قضية كارفيال" وصولاً إلى تبادل الحديث التالي:

- "ولكن أَهُوَ مجنون؟ هل هو مُضَارِبٌ مجنون؟

- إعْلَمْ أن التعبير مضارب مجنون نوع من ستارة الدخان.

تلك ترجمة سيئة للعبارة "مضارب مجازف"".

إليكم ما بقي من الحديث الصحفي: "التعبير مضارب مجنون نوع من ستارة الدخان" وهو الاستشهاد الذي أُقِرّ بِقَلِيلِ أهميته. يكفي أيّ صحفي أن يفتح قاموسه حتى يدرك ذلك وهو ليس بحاجة إلى "خبير" حتى يَتِمَّ التأكيد عليه. وفضلاً عن ذلك أُدرك الآن أنني استخدمت تعبيراً ناجزاً ("ستارة دخان") يجري استعماله منذ بداية هذه القضية. آخ...، لقد أصابتني عدوى التكرار الوضيع للشائع من الآراء. لقد قررت. ألا أُدْلِيَ بأحاديث بعد، من الآن فصاعداً[12]...

تبرّر الخشية من توظيف الباحث لفائدة ما يخضع له الصحفي من إكراهات يفرضها الزمن أو السياسة أو سياسات التحرير بالنسبة إلى البعض، رفضاً طويل الأمد للدعوات الإعلامية. إزاء هذه المخاطر، وبدلاً من ذلك الرفض ينصح ميشال بينسون ومونيك بينسون شارلو بالاستعداد للأحاديث الصحفية بذات الطريقة التي يكون بها الاستعداد للمشاركات العلمية عبر توقّع أوّلي للنقاط

(12) Site personnel d'Olivier Godechot, rubrique "Presse": http:// olivier.godechot.free.fr.

الموضوعة للتحليل، وذلك بهدف الحفاظ على سيادة الخطاب واتقّاء مخاطر التوظيف والاستطراد[13].

حسب روبرت كاستل[14]، لا تُبْطِلُ مخاطر الظهور الإعلامي في النهاية أبداً نَفْعَ المضي في طريق النشر والتدخل في المناقشة العمومية، إذ، وعلى النقيض مما يرى آخرون، يستحسن تجاوز عمليات الكبت الصغيرة خدمةً لعلم اجتماع يكون نافعاً للعدد الأكبر من الناس. وعلى شرط استجابةَ الأعمال المنشورة إلى مبادئ الاختصاص في البناء العلمي المنهجي والإبستيمولوجي، يكون قبول الوساطة الإعلامية وإكراهاتها المحتملة هو وحده ما يُمكّن علم الاجتماع من التحرر من انحساره إلى ما لا يتجاوز مدى قاعدته الأكاديمية بغية تغذية المناقشة العمومية وإنجاز نوع من النفع الاجتماعي. هو يلخّص في ذلك موقفاً يتشاطره قسم مُتَنَام من جماعة علماء الاجتماع الذين يجدون أنفسهم مندفعين نحو الدّفاعً عن شرعيّة التدخّل في المناقشة العمومية، لا بل عن ضرورتها، حتى وإن استلزم ذلك تبسيطاً أو تشويهاً طفيفاً للخطاب ثَمَناً.

المؤطّر رقم 10

عالم الاجتماع، وسائط الإعلام والمناقشة العمومية

لا يعني ذلك أن كل شيء قابل للمراقبة. ثمة خطر حقيقي للتبسيط المخل والتشويه بل وخيانة الرسالة التي يود المرء تبليغها. ولكن وجهة نظري، القابلة للمناقشة بالتأكيد، ترى أن

(13) Pinçon et Pinçon-Charlot, *Voyage en grande bourgeoisie: Journal d'enquête*, pp. 157-158.

(14) Robert Castel, "La sociologie et la réponse à la demande sociale," dans: Bernard Lahire, *A quoi sert la sociologie?* (Paris: La Découverte et Syros, 2002).

من الأجدر في أغلب الأحيان المجازفة على الرغم من الخطر بعد قياسه، أي بعد تقويمه على أنه خطر ماثل من باب مُحْتَمَلِ الوُقُوعِ لا من باب مُمْكِنِ الحُدُوثِ. ينبني ذلك على الاقتناع بأن على عالم الاجتماع أن يُطْلِعَ على ما يعرف مجموعَ مواطنيه لا مؤسسات المراقبة الرسمية وجماعة أترابه فحسب. يتوجب العمل ولا شك على أن تستجيب المعرفة العلمية الاجتماعية لمقاييس ممارسة المهنة الأكثر صرامة، ولكن يتوجب علينا أيضاً، في حالة إعلانها ما يحوز الاهتمام، أن نأمل أن تكون معلومة، وموضع مناقشة واستعادة ربما في المجال العمومي، فيما تظل وساطة الإعلام قناة مهمة وضرورية أحياناً من أجل بلوغ ذلك. ليست استعدادات الرأي العام و"أصحاب القرار" والمسؤولين السياسيين مثلاً اللهمّ لمن كان ساذجاً تماماً، ممكنةً من غير مثول مخاطر التبسيط والتشويه التي أثرتُها. ومع ذلك، ألا تكون المجازفة بمواجهتها أفضل من الانقباض في تصوّر للموضوعية منحصر في حلقة مختصين كثيراً ما يكونون هم ذواتهم من أسندوا لأنفسهم ألقابهم تلك؟ ذلك هو السؤال الذي أضعُ. ولكن ما يبدو لي على أية حال هو أن إسهام عمل بحثي صارم في تغذية المناقشة العمومية، أفضلُ من الانحباس في ما يشبه سرية التبادل بين عارفين حتى وإن كان ثمن ذلك عمليات تبسيط بل وتشويه. لا يزعم البحث بذلك أنه يغيّر العالم، ولكن، وطالما التزم الباحث بقوله ما يعتقد وباعتقاده ما يقول، يمكنه أن يُدْلِيَ على هذا النحو بعناصر تساعد على تأويله. **المصدر:** Robert Castel, «La sociologie et la réponse à la demande sociale», in: Bernard Lahire (dir.), *A quoi sert la sociologie?*, Paris, La Découverte et Syros, 2002, p. 70.

ت - انبثاق محامل جديدة

يدلّ انبثاق تخوم متنامية الاشتراك بين القول العلمي الاجتماعي والقول الإعلامي على انهيار الحدود بين الأكاديمية والمناقشة العمومية، ويترجم ذلك في استثمار عدد كبير من المحامل الحرة للوساطة الصحفية. تحوّر أنماط النشر الواسعة الانتشار هذه، عبر استخدام الإنترنت رئيسياً، مكوّنات العلاقة بين علم الاجتماع والوسائط الإعلامية ذاتها مُشْرِعَةً مجال تَمَلّكِ قولٍ أكثرَ سيادةً يوجّه نحو المناقشة العمومية ويجدد أنماط تدخل عالم الاجتماع في المدينة.

فضلاً عن المنابر العديدة التي يَمْهَرُها علماء اجتماع بإمضاءاتهم ضمن الجرائد اليومية الوطنية الكبرى، مثل **لوموند** (*Le Monde*) أو **ليبراسيون** (*Libération*)، تظهر على إنترنت قنوات كثيرة للنشر العلمي الاجتماعي بدءاً من مواقع النقاش العلمي الموجهة بصفة أولوية لجماعة علماء الاجتماع، وصولاً إلى الفضاءات الموجهة أكثر إلى المناقشة العمومية. مقارنةً بأنماط التوزيع التقليدية المحدودة الاتساع مثل المؤلفات والمقالات العلمية، والتي يمكن أن تتجاوز آجال النشر فيها السنة أحياناً، تتميز هذه القنوات بقابلية لرد الفعل كبيرة، وبشكل قصير، وبنمط نشر واسع، بما يسمح بمبادلات علمية مباشرة وقول فوري. يقترح الموقع liens-socio.org مثلاً، ذاك الذي يُكثر علماء الاجتماع من الاطلاع عليه، الإعلان عن المنشورات الحديثة، وتحرير عروض نقدية للمؤلفات، وتغذية روزنامة تظاهرات علمية اجتماعية بالأخبار، وفتح منابر نقدية، بحيث بات يمثّل موجهاً رئيساً، وإن كان غير رسمي، للترابط ولجولان المعارف داخل جماعة علماء الاجتماع. يطمح موقع la viedesidees.fr الأكثر تداخلاً بين الاختصاصات والأكثر توجهاً نحو المناقشة العامة، وفيما يتجاوز

مجرد دور الرّاصد العلمي، إلى أن يكون واسطة بين العلوم الاجتماعية ووسائط الإعلام والسياسة. يطلب المحرّرون من أفضل اختصاصيي الحقول التخصصية المختلفة بأن يشاركوا بحيث تنفتح مناقشة آراء ونقد علمي. وقد يسّر وضع RSA دخل التضامن النّشِطِ (Revenu de solidarité active) فتح ملف مخصوص يعرَض في الآن نفسه قراءات نقدية في المؤلفات الحديثة والمعطيات الإحصائية والآراء المتباينة.

وعلى النحو ذاته، تساهم سلاسل صاعدة موجهة لإنارة المناقشة العمومية، عبر تدخلات باحثين يأتون من حقول تخصصية مختلفة، في تقليص الحد بين العلوم الاجتماعية والأفق السياسي بحيث يمكن لنا أن ننعتها، على أساس تحليلها الأوّلي بكونها "مقالات إنشائية علمية". لقد نُشرت خلال الانتخابات الرئاسية سنة 2007 مثلاً مؤلفات عديدة مشتركة التأليف هدفت عبر ما أورَدَتْه من أنظار العلماء المتقاطعة حول إشكاليات اجتماعية إلى توجيه حدود المناقشة السياسية(15) معلنةً بعض اتجاهات الإصلاح. تندرج السلسلة La république des idées (جمهورية الأفكار) في هذه النزعة أيضاً حيث تقترح على الكتّاب أن يمدّوا في عرض تأليفي مآلات أعمالهم عبر اتباع مسيرة تفكّير في مصبّاتها السياسية. تساهم هذه المنشورات القصيرة الطول والموجهة إلى جمهور واسع في تغذية المناقشة العمومية بقوة. بات كل عالم اجتماع في مواجهة تحكيم يهم اختيار المحامل بين نصوص ضعيفة أكاديمياً ولكنها منفتحة على جمهور واسع، وبين منشورات معترف بها علمياً ولكنها ذات توزيع حميمي.

---

(15) Serge Paugam, *Repenser la solidarité: L'apport des sciences sociales* (Paris: PUF, 2007), et Daniel Cohen, *Une jeunesse difficile: Portrait économique et social de la jeunesse française* (Paris: ed. ENS, 2007).

وفضلاً عن ذلك تكاثرت الصفحات الشخصية والتي كثيراً ما تستضيفها المختبرات العلمية عارضةً مسار هذا وذلك ومنشوراته وأغراض البحث عنده، وهي تستجيب في ذلك إلى ضغط متنام للظهور للعيان تأخذه بعين الاعتبار إجراءات انتقاء عديدة أخذاً ضمنياً. دفعت أهمية تقديم الذات على إنترنت بالعديد من علماء الاجتماع إلى التحرر من الصفحات التابعة للمؤسسات وبعث مواقع شخصية تفصّل أنشطة التدريس والبحث والنشر العديدة في آن واحد. على هذا النحو، تتميز صفحة لويس شوفل[16] (Louis Chauvel) على إنترنت بوفرة الصلات ومحامل الدروس والنصوص، ويمكن أن نجد على مدوّنة مارسيل غوشيه[17] (Marcel Gauchet) العديد من المشاركات العلمية المصورة، بل نجد على موقع عالم الاجتماع والاقتصاد ذي الصيت العالمي غوستا إيسبينغ آندرسن[18] (Gøsta Esping-Andersen) تقديماً لمجموعته لموسيقى الروك إلى جانب صفحاته الأكاديمية. وفي هذا الصدد يعلق بعض الباحثين على مقابلاتهم الصحفية في ما بعد مقترحين عناصر سياق أو تكملةً أخرى واهبين أنفسهم بذلك "حق رد" على العمل الصحفي. على صفحة أوليفيه غودوشو الشخصية تمكن قراءة ملحوظة استباقية موجهة للصحفيين:

أكون شاكراً للصحفيين لو تفضلوا بإحالة ما ينسبونه لي عليّ قبل نشره. هم على العموم يَعِدُون بذلك ولكن بعضهم ينسى للأسف.. وهو ما يسبب الحَنَقَ على الدوام. لست أنكر بالتأكيد إكراهات العَجَلَة التي تقع عليهم، وأحاول التأقلم جَاهِداً في أن

(16) http://louis.chauvel.free.fr.
(17) http://gauchet.blogspot.com.
(18) http://www.esping-andersen.com.

أكون على أكبر قدر ممكن من التفاعل[19].

تبلغ بعض المدوّنات المجدّدة أبعد مما تمتد إليه الصفحات الشخصية هذه، وتبتدع أشكالاً جديدة للتبادل العلمي وأنماطاً جديدة من التدخل في المناقشة العمومية على غرار مدونة "Prises de parti journalistiques (مواقف صحفية منحازة)"[20] التي استضافتها LeMonde.fr وأدارها سيريل لوميو (Cyril Lemieux) خلال الحملة الانتخابية الرئاسية. إن عالم اجتماع الوسائط الإعلامية هذا، اقترح أن يبرز بفضل إنارات علمية اجتماعية وفلسفية أنماط المعالجة الإعلامية لحملة رئاسيات 2007. وفيها نعثر، على سبيل المثال، على إنارة مُحَفِّزَةٍ للمناقشة بين المترشحيْن سيغولان روايال (Ségolène Royal) ونيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy) استخدم فيها تحليل نوربيرت إلياس (Norbert Elias) للتسوية المعيارية للعدوانية في سياق سيرورة الحضارة. عشية الانتخابات نَعَتَ الدفع بالعلوم الاجتماعية إلى داخل المناقشة العامة هذا بأنه "نضالي جداً" مُبرّراً إياه برغبته في جعل علم الاجتماع "يعيش بطريقة أخرى".

المؤطّر رقم 11

مُدَوَّنَةُ سيريل لوميو: علم الاجتماع في المناقشة العمومية

ملحوظة مُلْحَقَة: تمّ لَوْمِي هاهنا أحياناً (بل إن هذا اللّوم صدر أحياناً عن وسط علماء الاجتماع المحترفين) على أنّني لم أكن ملتزماً سياسياً بما يكفي، أي، وحتّى يكونَ الكلامُ واضحاً،

(19) Site personnel d'Olivier Godechot, rubrique "Presse": http:// olivier.godechot.free.fr.

(20) Cyril Lemieux, Blog "Prises de parti journalistiques: Les médias au cœur de la présidentielle," http://medias.blog.lemonde.fr.

على أنني لم أحوّل هذه المدوّنة إلى تلك الآلة المناهضة لساركوزي التي كان يجب أن تقوم. يُنمُّ ذلك عن عدم فهم لما كانت عليه هذه المدونة من النضالية الفائقة، لا تلك النضالية التي تتمثل بالتأكيد، وبالاستفادة من وضع الجامعي أو الباحث المبجّل رمزياً، في التلويح بالمعتقدات الخاصة على أنها حقائق عمومية يفترض فيها كونها، على ما أتخيّل، قابلةً للمناقشة من قِبَل المواطنين العاديين خاصةً وأنها تدّعي، مُغَالِطَةً، أنها مؤسَّسة على العلم. والحقيقة أن النضالية المعنية هاهنا كانت أقل استقامةً سياسياً، إذ كان الأمر يتعلق على مستوى هذه المدوّنة البسيطة بمحاولة إبراز موقع العلوم الاجتماعية في المناقشة العمومية، أي، وبتعبير آخر، في العمل على الإيحاء، وبقدر مفرط في الرعونة في الكثير من الأحايين، بما يمكن أن يكون لهذه العلوم من الفائدة في إدراكٍ "حي" لما نشهده جماعياً (إدراك لا يمكن أن نخلط بينه وبين "تحقيق" في العلوم الاجتماعية تختلف وسائله وزمنيته اختلافاً كلياً). لقد هدفتْ تلك النضالية إلى التنبيه على وجود أنماط في التفكير لا نلتجئ إليها بالعفوية الأولى في الحياة الاعتيادية (عندما نردّ الفعل على حدث سياسي يمسّنا مثلاً)، وهدفت كذلك، أحياناً، إلى الإشارة إلى أعمال علمية معترف بها (ومن ذاك كان الاحترام المعبّر عنه هاهنا تجاه كلاسيكيات علم الاجتماع الأكثر قدماً) على أمل إيجاد الرغبة لدى القراء في قراءتها، أو إعادة قراءتها. وذلك من أجل أن يفعلوا شيئاً بأنفسهم، تعود الفائدة فيه، إليهم. المصدر: Cyril Lemieux, Blog "Prises de parti journalistiques. Les médias au cœur de la présidentielle", http://medias.blog.lemonde.fr.

تمثل مدوّنة عالم الاجتماع باتيست كولمون[21] (Baptiste Coulmont) مثالاً آخر على الموقع المجدد و"المناضل" بطريقة أخرى والذي نظّم، فيما تجاوز "البطاقات" العلمية الاجتماعية أو الأدبية العديدة، تشبيكاً، ويكي[22] (Wiki)، لمختلف إجراءات التحشيد الجامعي سنة 2008 مشتملاً على تواريخ جلسات الاستماع وقائمة المترشحين المستمَع إليهم ثم ترتيبهم. لدى كل لجنة من لجان الاختصاصيين. يمكن للقارئ أن يرى في مَرْكَزَةِ المعطيات هذه، التي تتميز بسرية أكبر عادة، نوعاً من النضالية ضد عتمة إجراءات التحشيد في الجامعة. وبالروح نفسها يبرز عدد من بطاقاته نظرة شخصية نقدية أحياناً مسلطة على نظام الانتقاء الجامعي على شاكلة هذه السخرية البادية في سلسلة من النصائح موجهة إلى باحث شاب في مرحلة الدكتوراه ينوي الترشح قريباً لاحتلال مركز جامعي:

إذا ما تم الاستماع إليك أمام لجنة كان مِنْ بَيْنِ مَنْ تنوي الاستماع إليهم مرشّح مَحَلِّيٌّ فلا تترد في مقاربة المسألة مباشرة في بداية جلسة الاستماع مثلاً. "أنا على علم أن فلاناً الفلاني متقدم أمام لجنتكم بصفته مرشحاً محلّياً، وسوف أحاول أن أقنعكم أن ترشّحي أفضل من ترشحه". تيقن من أنك بذلك ستوقظ اهتمام اللجنة الغارق أعضاؤها في سباتهم. لا يضمن لك ذلك شيئاً (لا بل يضمن لك

(21) http://coulmont.com/blog.

(22) Le "wiki auditions," 2008: http://coulmont.com,

[والويكي موقع إلكتروني على الشبكة الدولية للمعلومات تُفتح صفحاته للتغيير من قبل الزائرين بحيث يتمكّنون من الكتابة التشاركية للمحتويات التي تنشرها للعموم. بنى الأميركي وارد كانينغهام (Ward Cunningham) أول ويكي سنة 1995 بغية تطوير قسم في موقعه يُعنى بالبرمجة الإلكترونية. ومن أمثلة الويكي موسوعة ويكيبيديا المعرفية وموقع ويكيليكس الاستخباراتي التجسسي... ومصدر الكلمة هو اللهجة المستخدمة في منطقة هاواي بالولايات المتحدة الأميركية وتعني "سريع"] (المترجم).

العكس)، ولكن اللجنة لن تشعر، على الأقل، بالملل.

ليس من المستغرب أن تكون إنترنت، على غرار تجمّعات أخرى، قد غيّرت أشكال التبادل والتوزيع فيما بين علماء الاجتماع. ويترجم هذا التطور في حالتهم، في آن واحد، تدخلاً متصاعداً في المناقشة العمومية، وفي بروز أشكال جديدة من الالتزام داخل الجماعة العلمية ذاتها.

* * *

في ما يتجاوز رهانات النشر والمشاركة في حياة المدينة، يجدر التوقّي جماعياً من مخاطر انجراف القول العلمي الاجتماعي الذين يمكن أن يؤدي إلى علاقة مع الوسائط الإعلامية غير مضبوطة. باتت مسائل النشر الإعلامي، ومسائل نماء علم الاجتماع متداخلة تداخلاً شديداً اليوم، وتُعزى مصاعب الهيئة الوضع الذي يتخذه "الخبير" في الكثير من الأحيان إلى التعطش إلى أجوبة علمية واجتماعية وسياسية تتعدى حقول الاستقصاء العلمي الاجتماعي ذاتها. وفيما يندفع الباحثون إلى خارج حقول كفاءتهم، تقع مسؤولية الإعلان عن ذلك والنأي عن وضع عالم الاجتماع على ما يراعيه الأفراد من مقتضيات الإيتيقا. يكون في المقابل حينها كُلٌّ واحد حرّاً في اتخاذ وضع المواطن وإذاً، كما يشير إلى ذلك ريمون آرون، في التمييز بين قول رجل العلم وقول رجل الفعل.

بيبليوغرافيا

Aron Raymond, «Journaliste et professeur» (texte de la leçon d'ouverture de l'institut des hautes études de Belgique), Le 23 Octobre 1959, *Revue de l'Université de Bruxelles*, Mars-Mai 1960, pp. 2-10.

Castel Robert, «La sociologie et la réponse à la demande sociale »,

in, Bernard Lahire (dir.), *A quoi sert la sociologie?,* Paris, La Découverte et Syros, 2002.

Cohen Daniel (dir.), *Une jeunesse difficile. Portrait économique et social de la jeunesse française*, Paris, ed. ENS, Rue d'Ulm, 2007.

Copans Jean, "La sociologie, astrologie des sciences sociales", *Le Monde*, 2 Mai 2001.

Extrait d'une interview parue dans les *Inrockuptibles*, 23 mai 2000, no. 244.

Houdeville Gérald, *Le métier de sociologue en France depuis 1945. Renaissance d'une discipline*, Rennes, Presses Universitaires de Rennes, 2007.

Paugam Serge (dir.), *Repenser la solidarité. L'apport des sciences sociales,* Paris, PUF, 2007.

Pinçon Michel et Pinçon -Charlot Monique, *Voyage en grande bourgeoisie. Journal d'enquête,* Paris, PUF, 1997, «Quadrige», 2002.

Wieviorka Michel, «Introduction», in, M. Wieviorka (dir.), *Les sciences sociales en mutation*, Paris, Editions Sciences Humaines, 2007, pp. 9-21.

مواقع إلكترونية ومدونات

Site personnel de Louis Chauvel : <http://louis.chauvel.free.fr>.

Site personnel de Baptiste Coulmont : <http://coulmont.com/blog>.

Site personnel de Gosta Esping-Andersen : http://www.esping-andersen.com.

Blog de Marcel Gauchet : http://gauchet.blogpost.com.

Site personnel d'Olivier Godechot, rubrique "Presse": http:\\olivier.godechot. free.fr.

Cyril Lemieux, Blog " Prises de parti journalistiques. Les médias au cœur de la présidentielle », http://medias.blog.lemonde.fr.

Le «wiki auditions», 2008 : <http://coulmont.com/auditions/index.php/suivi-des-auditions>.

القسم الرابع

عالم الاجتماع في المدينة

كان ماكس فيبر رجل علم. لم يكن لا رجل سياسة ولا رجل دولة، وكان صحفياً سياسياً أحياناً. ولكنّه كان طوال حياته منشغلاً بكل جوارحه بالشأن العام، ولم يكفّ عن الشعور بنوع من الحنين إلى السياسة، كما لو أن الغاية القصوى لفكره أن تكون المشاركةَ في الفعل.

Raymond Aron, «Introduction», in,

Max Wber, *Le savant et le politique*,

Paris, Plon, 1959.

← أولاً: التزام عالم الاجتماع

← ثانياً: قضايا معاصرة في الالتزام

أولاً: التزام عالم الاجتماع

كان ماكس فيبر يعتبر أن "ليس للسياسة مكان في قاعة الدرس في الجامعة". كان يقصد أن على الباحثين في العلوم الاجتماعية، وعلماء الاجتماع منهم خاصة، أن يُمْسِكوا عن اتخاذ المواقف السياسية العملية وإن ظلّ التحليل العلمي للبنى السياسية، ووجب أن يظل طبعاً، مما يشمله اختصاصهم. مازال هذا التمييز بين الأدوار نافذاً اليوم، والجميع يستبطنونه إلى حد ما، وتبدو هذه القاعدة مفروغاً من أمرها إلى الحد الذي لم تعد فيه بحاجة إلى مناقشة حقيقية.

وعلى الرغم من ذلك لا يزال التزام عالم الاجتماع يثير أسئلةً عديدةً خاصة وأن المعارف المتراكمة عبر التحقيقات العلمية الاجتماعية، تسمح في الكثير من الأحايين بتفكير مفيد لأصحاب القرار السياسي، هؤلاء الذين يدعون علماء الاجتماع بوصفهم خبراء، كلما كان مشروع قانون متعلق بمشكلة اجتماعية بصدد التحضير. سواء أأراد ذلك أم لم يرد، يقف عالم الاجتماع إذاً على تخوم السياسي، وعلى مقربة أشدّ مما يظنّ من صاحب القرار. أليس ينذر ذلك بوقوعه هو ذاته في الشَّرَكِ فيُجبرَ على اتخاذ موقف؟ ألا يتمّ في بعض الحالات توظيفه إلى هذا الحد أو ذاك؟ وإذا ما كان

عليه ألاّ ينحاز مباشرةً فما طبيعة التزامه؟ تلك هي الأسئلة التي نودّ الإجابة عنها في هذا المبحث الأخير. ليست هذه التساؤلات في الحقيقة جديدةً بل هي من مكونات التقليد العلمي الاجتماعي.

يمكن للعلاقة بين علم الاجتماع والفعل السياسي أن تمثل موضوع بحث علمي خاص، ولكن طموح هذا الفصل يقتصر على مدّ القراء بعناصر تفكير مستقاة من دراسة آثار بعض الكتاب الكلاسيكيين. بعد أن نفرغ من التذكير بتصوّرات كل من دوركهايم وفيبر نولي اهتمامنا لالتزام ريمون آرون، وبيار بورديو المتعارضيْن.

أ- دوركهايم وفيبر: وجهان كلاسيكيان للالتزام

ما من عالم اجتماع إلا وتساءل ولو لمرّةً واحدةً حول نفع أعماله، وهَمَّ في لحظة ما، ربّما، بالتدخل شخصياً في مناقشات عصره الاجتماعية واتخاذ موقف ما. ليس بمستطاع عالم الاجتماع في هذا المعنى البقاء منحبساً في برجه العاجي والإمساك عن مناقشة المسائل الاجتماعية والسياسية خاصة إذا ما كانت هذه تتعلق مباشرةً بالأعمال التي أنجَزَها. إن مسألة التزام عالم الاجتماع مطروحة بشكل مباشر في نصوص دوركهايم وفيبر.

1- دوركهايم، الأخلاق والفعل

عندما يعتبر دوركهايم أن على الوقائع الاجتماعية أن تُلاحظ على أنّها أشياء، فهو يقصد أنّ علم الاجتماع علم موضوعي مطابق لمثال العلوم الأخرى، وأن موضوع الدراسة فيه هو "الواقعة الاجتماعية" التي عُرِّفَت بالصيغة التالية: "تكون واقعة اجتماعية كل طريقة في الفعل يُقَدَّرُ أن تُمَارِسَ على الفرد إكراها خارجياً". من منظوره، يتمثل جوهر الأمر بالنسبة إلى عالم الاجتماع، كما رأينا

ذلك (الفصل الأول من القسم الأول "الشروع في بحث علمي اجتماعي")، في التحرّر من الأفكار المسبقة، وبالتالي من الدّلالة التي نُضفي عفوياً على ظواهر الحياة الاجتماعية. عالج أول "درس عمومي في العلم الاجتماعي" قدّمه دوركهايم (والذي صار انطلاقاً من السنة الثانية "درساً عمومياً في علم الاجتماع") "التضامنَ الاجتماعي" وهو يمثّل نوعاً ما أساس أطروحته في **تقسيم العمل**. لم يبق منه إلا مقال، نُشر سنة 1888، يوافق الدّرس الافتتاحي[1]. ويكشف هذا الدرس عن الطموح الفكري الذي كان لدوركهايم ويُعْلِنُ عن البرنامج الذي كان يجهّزُ.

منذ الأسطر الأولى توضح نبرة الكلام:

أظن أن بمستطاعي أن أضع ببعض الدقة عدداً من الأسئلة الخاصة التي يتعلق بعضها ببعض، بحيث يتشكل علم في خضم العلوم الوضعية الأخرى[2].

تتحدد المسيرة بحيث يتعلق الأمر بإقناع المتشككين، أولئك الذين ينظرون من داخل العالم الجامعي باحتراز، بل وبتحفظ إلى تطور هذا الاختصاص المستجدّ:

السبيل الوحيد لإثبات الحركة هو المشي، والسبيل الوحيد لإثبات إمكانية علم الاجتماع هو إظهاره موجوداً وحيّاً[3].

---

(1) Emile Durkheim, "Cours de science sociale: Leçon d'ouverture," *Revue internationale de l'enseignement,* vol. XV (1888), pp. 23-48, repris dans: Emile Durkheim, *La science sociale de l'action*, Le Sociologue (Paris: PUF, 1970), pp. 77-110.

(2) Durkheim, *La science sociale de l'action*, p. 77.

(3) المصدر نفسه، ص 78.

حدّد دوركهايم في هذا النص موضوعَ علم الاجتماع، وهو الوقائعُ الاجتماعيةُ، والطريقةَ التي يُوصِي باتّباعها لدراسته وهما الملاحظة والتجريب غير المباشر عَنَيْتُ الطريقة المقارنة. ولكن ما يسترعي الانتباه في هذا النص الافتتاحي على الخصوص هو المَهَمَّةُ الأساس التي يُوكِلها مؤسّس علم الاجتماع الفرنسي لهذا الاختصاص المستجد، وهي مدّ المجتمع بوعي أكبر بذاته وبوحدته، وتعزيز الصلات التي تربط الأفراد فيما بينهم وجعلها بارزة للعيان بغية التوقّي من الأنانية التي تتربّص بهم. يتعلّق الأمر، إذا ما توخينا قولاً آخر، في التحوّط من خطر التفكك والفوضويّة الذي يُحْدِقُ بالمجتمع بوصفه كلاّ. يُنهي دوركهايم كلامه بهذا الإعلان:

على مجتمعنا أن يستعيد وعيه بوحدته العضوية وأن يُحِسّ الفرد بهذه الكتلة الاجتماعية التي تغلفه وتُدَاخِلُهُ، أن يحسّ بها دائمة الوجود وفاعلة، وأن ينظّم إحساسه هذا سلوكه على الدوام، ذلك أنّه من غير الكافي استلهامه منها من حين لآخر في ظروف حرجة جداً. . . أعتقد أن بمقدور علم الاجتماع أكثر من أي علم آخر إعادة ترميم هذه الأفكار. هو من سيتولى إفهام الفرد ماهية المجتمع، بما أنه يكمّله فيما يكون في منتهى ضعفه إذا ما رُدَّ إلى مجرد قواه الخاصة. سيعلّمه أنه ليس إمبراطورية ضمن إمبراطورية أخرى بل عُضْوَ جَسَدٍ آخَر، ويبين له كل ما في اضطلاعه بوعي بدور العضو من حَسَنٍ. سوف يشعره بأن ما من نقص يلحق به في تضامنه مع الآخر وتبعيته له وفي عدم انتمائه كلّيةً إلى ذاته. لن تصبح هذه الأفكار ولا شك ناجعة حقّاً إلا إذا انتشرت في تلافيف شرائح المجموعة السّكانية العميقة، ولكن ومن أجل بلوغ ذلك يتعين أولاً بناؤها بناءً علمياً في الجامعة.

سيكون همّي الرئيس المساهمةَ في بلوغ هذه النتيجة على قدر

قواي ولن يكون لي من سعادة أعظم من نجاحي في ذلك وإن بالنزر القليل[4].

لئن وجدت إرادية دوركهايم لها منبعاً في طموحه إلى التعريف بعلم الاجتماع بوصفه علماً وضعياً مستقلاً[5] فإن أصلها موجودٌ سواءً بسواء في معنى الالتزام في خدمة المجتمع الذي يناسب فكر جمهوريي نهاية القرن التاسع عشر. أسّس دوركهايم علم الاجتماع في ظرف سياسي خاص جدّاً عَنَيْتُ الجمهورية الثالثة[6] التي ظل على تأثره بها طوال حياته. وكما يؤكد على ذلك جان كلود فيلو (Jean- Claude Filloux):

بقدر تقدمنا في مؤلفات دوركهايم، تتكاثر الدعوات إلى الفعل ينتظمها شكل عام متماثل تقريباً وتصنعها صيغ من النَّهْيِ، بل ومن الحَثِّ تَسْبِقُهَا العبارة "يجب على"[7].

لم يسع دوركهايم إلى إخفاء هذا الالتزام، وإنما أشار على النقيض من ذلك، في توطئة الطبعة الأولى من (*De la division du travail social*) **تقسيم العمل الاجتماعي** إلى أن على علم الاجتماع أن يكون نافعاً:

---

(4) المصدر نفسه، ص 109-110.

(5) Laurent Mucchielli, *La découverte du social: Un tournant des sciences humaines (1870-1914)* (Paris: La Découverte, 1998).

(6) شهدت فرنسا على أثر ثورة 1789 التي أسقطت الملكية استتباب سبع أنظمة سياسية خلال ثمانين عاماً منها ثلاث ملكيات دستورية ونظامين أمبراطوريين. وقد تخلل هذه الفترة تركيز ثلاث جمهوريات انطلقت الأولى منها بإنهاء الملكية دستورياً سنة 1792 واتصلت إلى 1804، ثم كانت الجمهورية الثانية في ما بين 1848 و1852، ثم تأسست الجمهورية الثالثة بداية من 1870 ودامت إلى حدود 1940 (المترجم).

(7) Jean- Claude Filloux, "Introduction," dans: Durkheim, *La science sociale de l'action*, p. 45.

ولكن لا يستتبعُ قولَنا بأولوية دراسة الواقع تخلّينا عن تحسينه، إذ سنعتبر أن بحوثنا لا تستحق ساعةً من الجَهْدِ، إذا ما اتّفق ألاّ يكون لها إلا فائدة نظرية. ولئن كنا نحرص على عزل المسائل النظرية عن المسائل العملية فليس مردّ ذلك أننا نريد أن نُهْمِل هذه، بل وعلى النقيض من ذلك، لأننا نريد أن نكون على أُهبة أفضل لحلّها(8).

وبعد بضع سنوات، حدّد بطريقة أكثر تصريحاً مَهَمَّةَ علم الاجتماع التربوية:

علينا أن نكون أولاً وقبل شيء مرشدين ومربين. وُجدنا لنساعد معاصرينا في التعرّف على أنفسهم، في أفكارهم وفي مشاعرهم أكثر ممّا نحن موجودون لحُكْمِهِمْ، أَوَمِنْ دور أفضل من ذلك نضطلع به في واقع الغموض الفكري الذي فيه نحيا؟ ومن ناحية أخرى، لسوف نؤدّي ذلك بطريقة أفضل إذا ما قَصَرْنَا عملنا عليه. لسوف نغنم الثقة الشعبية بيُسر أكبر كلّما ألصقت بنا أفكار مسبقة شخصية أقل. لا يجب أن تتراءى للناس في مُحَاضِر اليوم مَلاَمِح مُتَرَشّح الغد(9).

طمح دوركهايم إلى دراسة الوقائع الأخلاقية وتغييرها وكان ينوي من وراء ذلك استخراج لا أخلاق العلم بل علم الأخلاق. والحقيقة أنه، مِثْلَه مِثْل علماء اجتماع آخرين وعلى الأخص منهم تونيز (Ferdinand Tönnies) وفيبر في ألمانيا(10)، يتساءل عن أسس

---

(8) Emile Durkheim, *De la division du travail social* (1893) (Paris: PUF, 1930), préface de la première édition, p. XXXIX.

(9) Emile Durkheim, "L'élite intellectuelle et la démocratie," *Revue bleue,* 5ème série, t. I, pp. 705-706; Repris dans: Durkheim, *La science sociale de l'action*, p. 280.

(10) Robert Alun Jones, "La science positive de la morale en France: Les sources allemandes de la division du travail social," dans: P. Besnard, M. Borlandi =

الصّلة الاجتماعية في المجتمعات الحديثة(11) وينكبّ على الأخلاق على وجه أخص. ولئن لاحظ دوركهايم أن تقسيم العمل يؤدّي إلى تنامي الدّولة فإنه لا يرى فيها وظيفةَ مُعَدِّلِ ميزان الآثار الضّارة المُنْجَرّة عن تخصّص الوظائف. يُفترض في الدولة على النقيض من ذلك أن تيسّر ازدهار الاختلافات الفردية، وليس دورها الرئيس تنظيم المراقبة والقمع. عليها أن تحفّز تساوي الشّروط وأن تعبّر باللغة التي بها تختصُّ عن وحدة الأفراد. يتعلق الأمر خاصة بتعزيز الوعي بأن لنا القيمة نفسَها وأن الصّلات التي توحّدنا متبادلةُ التبعية بالفعل. إن القضية التي يضعها دوركهايم، بقول آخر، من طبيعة أخلاقية. بما أن كلّ مجتمع حديث، يهيمن فيه التضامنُ العضويُّ، يتضمّن خطر التفكك الفوضوية فمن الضروري توفّر تنظيم جماعي يكون قادراً على ممارسة سلطة أخلاقية ووظيفة تربوية على الأفراد. على هذا النحو يستوجبُ تحليلُ الوقائع الاجتماعية وآليات التسوية المعيارية للمجتمع تحليلاً علميا دراسةَ النظام الأخلاقي، وعندها يكون من مهام عالم الاجتماع إيجاد صلة بين شكل المجتمع ونوع الأخلاق والإشارة، تعميماً، لدى المباشرة بإصلاحات، إلى القواعد الأخلاقية الأكثر مناسبة. يعتبر البعض اليوم أن هذا التصوّر ساذج إلى حدٍّ ما وأنه من المستحيل عملياً تفادي نزاع الأفكار الأخلاقية في المجتمع الحديث، وقلّةٌ هم علماء الاجتماع ممن يجرؤون على

---

et P. Vogt, *Division du travail et lien social: Durkheim, un siècle après* (Paris: PUF, = 1993), pp. 11-41.

(11) حَسَبَ مارسيل موس دقّق دوركهايم بصفة نهائية مشروع أطروحته خلال سنة 1884 أي خلال السنة التي سبقت العطلة التي خرج فيها من التعليم لدراسة العلوم الاجتماعية في باريس ثم في ألمانيا، انظر: M. Mauss, *Oeuvres* (Paris: Editions de Minuit, 1968), t. III, p. 505.

الإشارة باسم علمهم على دعاة الأخلاق بالأخلاق التي تتوجّب عليهم الدعوة لها.

ولكن يتوجب الاعتراف لدوركهايم بمزية حُسْن تحديد دورَه عالماً بإضافة، لا دراسة الوقائع الاجتماعية موضوعياً فحسب، بل وكذلك المشاركة في المناقشات الاجتماعية؛ والتفكير في إصلاحات عصره الكبرى انطلاقاً من المعرفة العلمية الاجتماعية التي وضعَها هو وتلاميذه. ولنسجلْ كذلك أنه اتخذ مواقف سياسية حازمة في لحظات التأزّم وخاصة لحظة قضية دريفوس[12] (Dreyfus)، بل إنه تدخل شخصياً لدى جان جوراس (Jean Jaurès) بغية إقناعه بمساندة حركة الدريفوسيين، وقّع على "نداء إلى الأمة" المؤرخ في 23 كانون الثاني/ يناير 1899 ومرّره للإمضاء[13]. وقد أدت السلطة التي يُعترف له بها منذ منتهى القرن التاسع عشر إلى العديد من الطلبات التي وجهت له حتى يدلي برأيه في قضايا الساعة الكبرى ذات العلاقة بمجال اختصاصه. وعلى ما نرى يتجاوز فعله الحقل الأكاديمي الصّرف، وبهذا المعنى يَتَيَسَّر لنا أن نقول إن دوركهايم كان عالم اجتماع ملتزم.

---

(12) Marcel Fournier, *Emile Durkheim (1858-1917)*, Histoire de la pensée (Paris: Fayard, 2007), pp. 365 sq.,

[اتُّهِمَ ضابط الجيش الفرنسي ألفريد دريفوس ذو الأصول الألزاسية (على الحدود مع ألمانيا) وذو الديانة اليهودية بالتخابر مع الإمبراطورية الألمانية وتسليمها وثائق سرية بوصفها عدواً حربياً لفرنسا منذ إلحاقها مقاطعة الألزاس وجزءاً من مقاطة اللوران سنة 1871. وانجر عن إدانة الضابط الناجمة عن خطأ قضائي انقسامٌ سياسيٌّ واجتماعيٌّ وفكريٌّ في فرنسا امتدّ من تاريخ إدانة الضابط الأولى سنة 1894 إلى سنة 1906 تاريخ تبرئته النهائية في مواجهة بين الدريفوسيين المناصرين لتبرئته ومناهضيهم المتمسكين بإدانته (المترجم)].

(13) عريضة أمضيت من قبل كبار المثقفين للحث على تبرئة الضابط ألفريد دريفوس (المترجم).

2- التوتر بين علم الاجتماع والسياسة لدى ماكس فيبر

بغية تحليل معنى التزام ماكس فيبر العلمي الاجتماعي يَجْدُرُ بنا أن نقرأ في المقام الأول (*Le savant et le politique*) العالِم والسياسي مُصَنَّفَه المنشور انطلاقاً من محاضرات كان ألقاها سنة 1919. لم يكفّ فيبر مثلما أشرنا إلى ذلك في المقدمة عن التأكيد، أن السياسة يجب أن تغيب عن قاعات الدروس في الجامعة وأن على وضع العالم ألا يختلط بذلك الذي للفاعل السياسي أبداً:

ليس بمستطاع المرء أن يكون في الآن ذاته رجلَ فعلٍ، ورجلَ دراسةٍ من دون أن يمسّ بكرامة هذه الحرفة وتلك، من دون امتهان دعوة هذا وذاك[14].

ينطلق ماكس فيبر أولاً من ملاحظة ما يقتضيه التقدم العلمي من تخصص صارم "الأثر الحاسم فعلاً والمهم في أيامنا هذه، أثر مختص دائماً"[15]. يكون الحوار الذي يقوم بين الاختصاصات المتجاورة بالتأكيد محفّزاً غالباً لتقارُع وجهات النظر المختلفة التي يثيرها، ولكن من المستحيل التوصّل إلى إنهاءٍ فعلي لعملٍ بحثي من دون تخصّص صارم. والحال أن على فعل العالم من أجل بلوغ هذه الغاية أن يكون عقلانّياً بالنسبة إلى هدف، عَنَيْتُ تبيان الحقيقة انطلاقاً من وقائع وبراهين يُعترف بصحتّها علمياً. يتوافق هذا الهدف كذلك مع قيمة تتأسّس على اعتقاد العلم قَادِراً على إنجاز معرفة جديدة انطلاقاً من قواعد محددة، معرفة قادرة هي ذاتها على توليد أسئلة جديدة. يتطلب الانخراط في عمل علمي صرامة كبيرة وشغفاً حقيقياً في آن واحد.

شغف العالم حسب فيبر شرط أولي "للإلهام" المتصف وحده

---

(14) Raymond Aron, "Introduction," dans: Max Weber, *Le savant et le politique* (Paris: Plon, 1959), p. 8.

(15) المصدر نفسه، ص 62.

بالحسم. لن تسمح أفضل تقنيات البحث المطوَّرة في المختبرات الأكثر فاعليةً لوحدها في التقدم بالعلم. على فرضيات العالِم أن تكون مَقُودَةً "بفكرة" لا ترد على خاطره عامة إلا بعد عمل دؤوب. ما من موقع ممكن في سيروة إنضاج البحث وإنجازه هذه للسياسة، بل وعلى النقيض من ذلك بقدر ما يُنْجَزُ البحث باستقلال تتكاثرُ حظوظه في التوصّل إلى نتائج أصيلة.

تندرج دعوة العالِم في سيروة العقلنة التاريخية. لا يمكن للحقيقة العلمية التي إليها يصبو عالم الاجتماع مثْله مثْل أي رجل علم، أن تقوم إلا بشرط الاعتراف في الآن ذاته بالطبيعة اللاّمحدودة للمعرفة بما يحيل على لاَتَنَاهِي العلم، واستهداف الموضوعية أو الموضعة وهو ما يقتضي رفض أحكام القيمة. ذلك هو الشرط كذلك في إنجاز عالم الاجتماع ملاحظةً متجردة يسلّطها على السّياسي الذي تتعلق دعوته بالضبط بفعل متوافق مع معتقداتٍ وقيمٍ.

ينتهي به هذا التمييز الجذري الذي يقيمه بين دعوة العالم ودعوة السياسي إلى التأكيد على أن العلم مُلْزَمٌ بمراعاة حياد أكسيولوجي لا يلين. لا يعني ذلك أن على أحكام القيمة أن تنعدم في التحليل العلمي الاجتماعي، إذ هي، على النقيض من ذلك، من مكونات علم الاجتماع التفهمي. وبالمقابل يكون من الوهم اعتبار العالِم قادراً على أن يعرض "تصوراً للعالَم" يتأسس على أحكام قيمة يجد له منبعاً مباشرةً في نتائج بحوثه:

لسنا نرى أن دور علم اختباري يمكن أن يتمثل أبداً في اكتشاف معايير ومُثُل تكون من طبيعة إلزامية تسمح لنا أن نستنتج منها وَصْفَات للممارسة[16].

---

(16) Max Weber, *Essais sur la théorie de la science*, 1ère édition en français, 1965 (Paris: Pocket, 1992), p. 122.

هو يتميّز في هذه النقطة بوضوح عن دوركهايم، ولكنه مثله مقتنع بفائدة علم الاجتماع. يقترح فيبر مقارعة الهدف المنشود من الأفعال الإنسانية بالوسائل المستخدمة أخذاً بعين الاعتبار الشروطَ الواقعيةَ والآثارَ المحتملةَ لدى اتخاذ القرار. ليس من مهام العلم أن يشير على الإنسان ذي الإرادة بما عليه أن يفعل، ولكن بإمكانه أن يساعده على فهم أفضل لمعنى خياراته وفعله:

هو وحده يقرر، ويختار القيم ذات الشأن، بوعي، وحسب تصوره الخاص للعالم. يمكن للعلم أن يساعده على الإدراك الذي يرى أن كل فعل، كما عدم الفعل بطبيعة الحال، يعنيان بآثارهما وتبعاً للظروف اتخاذ موقف منحاز لبعض القيم وإذاً على العموم، وعلى الرغم من أن ذلك يُتَنَاسَي في أيامنا هذه، ضدّ قيم أخرى...

مساعدة الفرد على الوعي بمقاييس النظر الأساس هذه التي تتمظهر في حكم القيمة الملموس: ذلك هو آخر ما يمكن للنقد أن ينجزه من دون التيه في مجال التأمّلات.

أما ما يتعلق بما إذا كان على الفرد أن يتبنى مقاييس النظر الأساس هذه فذلك شأنه الخاص، وتلك مسألة من ضمن إرادته ووعيه لا من ضمن المعرفة الخبْرية.

ليس لعلم خبْري أن يعلّم أيا كان ما عليه أن يفعله بل، وحسب، ما يمكن أن يفعله، وربما، ما يريد أن يفعله(17).

من هذا المنظور يمكن القول إن عالم الاجتماع يكون "ملتزماً" بالفعل كلّما ساهم في الكشف عن الواقع وإبعاد الميثولوجيات، وفي

---

(17) المصدر نفسه، ص 123-125.

فكّ سحر العالَم، وفي مد الفاعلين بالمفاتيح الحقيقية لفهم أسباب معتقداتهم وما يفعلونه وهي المخفية وغير المشروحة غالباً. على أنه من الممكن أن يبدوَ فعل الكشف هذا عَزَاءً هزيلاً إذا ما نظر إليه من زاوية غواية الفعل المباشر، أو التأثير الحاسم في القرارات السياسية. من العسير على أية حال على عالم الاجتماع ألا يتخذ موقفاً علانيةً، وأن يقتصر على التمييز المنضبط بين دوريْ الباحث والمواطن، وألا يسعى إلى تعيير الفاعل السياسي في ما يهمّ خياراته النهائية مسلِّطاً عليها تقويمه الشخصي. فيبر على وعي بأن دور عالم الاجتماع المتجرّد بالنسبة إلى الفعل السياسي يمكن أن يوّلد عنده شيئاً من الكبت.

ليست لديّ رغبة في فتح مناقشة حول "عسر" التمييز بين الملاحظة الخبْرية والتقويم العملي. ذلك أمر عسير. نصطدم كلنا، كاتب هذه السطور الذي نصّب نفسه محامياً مدافعاً عن هذه الضرورة، مثْله مثْل آخرين، بهذا كل حين... قد يبيّن فحص ضمير ربّما أن من العسر بمكان الاستجابة إلى ما تقتضيه هذه المسلمّة لأننا لا نتخلى بطيبة خاطر البتة عن الانخراط في لعبة التقويمات الفائقة الأهمية تلك، خاصةً وأنها تهبنا الفرصة لإضافة "بصمتنا الخاصة" المثيرة جداً. يتيسّر لكلّ مدرّس أن يلاحظ أن وجوه الطلبة تُشِعُّ ضياءً وأن أساريرهم تنشرح حالما يَبْدَأ في "الاعتراف" بمذهبه الشخصي، أو أنّ عدد المستمعين إلى درسه يزداد بصفة فائقة، عندما ينتظر منه الطلبة أن يكون كلامه في هذا المنحى[18].

يزيد وعي فيبر بهذا التوتر الدائم بين وضعية عالم الاجتماع

(18) المصدر نفسه، ص 377.

ووضعية الفاعل السياسي خاصةً وأنه اختبر هو ذاته في العديد من المرات طوال حياته الالتزام السياسي المباشر، كما نشر العديد من المقالات في صحافة عصره. فلنسجلْ مثلا أنه تابع بحماس ثورة 1905 الروسية الأولى، وأنه شارك في مؤتمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) الألماني سنة 1906، وتطوّع خلال الحرب العالمية الأولى في انسجام مع قناعاته القومية قابلاً وظيفة عقيد في مصلحة احتياطية استشفائية. ثم صار موقفه من سياسة بلده الحربية أكثر نقداً فيما بعد، بل واهتمّ بالتيّار السّلْمي مواصلاً في الآن ذاته نشاطاً صحفياً مكثفاً. وعلى أَثَرِ الحرْب ساهم بنشاط في حياة بلده السياسية، وخاصة بمناسبة انتخابات كانون الثاني/ يناير 1919. حينها ألقى العديد من الخطب السياسية لفائدة الحزب الذي كان من ضمن هيئته الإدارية (الحزب الديمقراطي الألماني)[19]، وعلى العموم كان فيبر دائم الجمع إلى هذا الحد أو ذاك، بين دور العالم ودور الفاعل السياسي من غير أن يخلط بينهما.

قارن العديد من الكتاب بين دوركهايم وفيبر مؤكدين على اختلافاتهما، وليس من مجال لنا هاهنا لاستعادة كل البراهين التي قدّمت للدفاع عن أطروحة تعارض مقاربتهما، إن على مستوى الخيارات النظرية أو على مستوى المفهمة وأنماط التحليل[20]. يكون الحال غريباً لو لم يتمايز فكرهما العلمي الاجتماعي وهما سليلا تقليدين فكريين مختلفين. على أنه يجدر أن نؤكد أن كليهما أكد بقوة طبيعة علم الاجتماع العلمية مصرّيْن كليْهما على قواعد التباعد الأوّلية

(19) Dirk Kaesler, *Max Weber: Sa vie, son œuvre, son influence* (Paris: Fayard, 1996).

(20) Monique Hirschhorn et Jacques Coenen-Huther, *Durkheim, Weber: Vers la fin des malentendus?*, Logiques Sociales (Paris: L'Harmattan, 1994).

عن الأفكار المسبقة وعلى الحياد الأكسيولوجي. لم يَنَلْ هذا الالتزام من أجل ذلك العلم المستجد الذي كان علم الاجتماع، لا لدى هذا ولا لدى ذاك، من إرادتهما في المشاركة في التفكير السياسي، وفي تقديم مساهمتهما في المناقشات الاجتماعية، وفي تحفيز فَهْم أفضل بل يمكن أن نقول تقديم وعي اجتماعي أكبر بالتحديات الأساس للمجتمع الحديث من أجل مجابهة أجْدَى لها.

ب- آرون وبورديو: تصوران "لعالِم الاجتماع الملتزم"

ليست تأويلات عالم الاجتماع محايدةً، وإن حرص على تقديم الوقائع والتفسيرات السببية بطريقة موضوعية. له تفضيلاته هو أيضاً وليس بمستطاعه أن يفلت من القراءة الاجتماعية والسياسية التي تسلّط على أعماله، وعليه يكون من الأفضل، كما أشار إلى ذلك ريمون آرون، أن يتخذ على عاتقه بالكامل أن التأويل العلمي الاجتماعي هو موضوعي بقدر ما هو "تفهمياً" وأن هذا التفهم غيرَ محايد بالنسبة إلى أيديولوجيات الأحزاب السياسية، وإن لم يندغم مع أية واحدة منها، على ما قاله بيار بورديو ساخراً، كون عالم الاجتماع يفعل فعلاً سياسياً أكبر، بقدر ما يظن أنه غير فاعل. وبالفعل يتخذ عالم الاجتماع في الكثير من الأحايين موقفاً وإن تظاهر بأنه لا يفعل. يشترك ريمون آرون وبيار بورديو في تصوّر معيّن للنقد الإبستيمولوجي الذي يبرّر بالكامل علمَ اجتماعِ علمِ الاجتماع[21]،

(21) يمكن أن نقارب في هذه النقطة درسيهما في الكوليج دو فرانس (Collège de France):

Raymond Aron, *De la condition historique du sociologue* (Paris: Gallimard, 1971) (repris dans: Raymond Aron, *Les sociétés modernes*, Quadriges-Grands Textes (Paris: PUF, 2006), pp. 1067-1093), et Pierre Bourdieu, *Leçon sur la leçon* (Paris: Editions de Minuit, 1982).

ولنذكّر أن الثاني كان مساعد الأول، ولئن كان كلاهما عالِميْ اجتماع "ملتزمين"، رجليْ علم، ومثقفيْن حاضريْن في المناقشات السياسية، فقد تصوّرَا مع ذلك التزامهما العلمي الاجتماعي تصوّراً مختلفاً.

1- آرون واستقلالية السياسي

تنبئ أعمال ريمون آرون الغزيرة عن القدرة الهائلة التي كانت لهذا الكاتب على دراسة كل أبعاد المجتمعات المعاصرة السوسيولوجية والسياسية بالصرامة العلمية نفسها. من النّادر، واليوم على وجه أخص، أن يَقْدِر كاتب أن يكتب حول ذلك القدر من المواضيع نظراً لقوّة النزعة نحو التخصّص في العلوم الإنسانية. فكرُه شبيه في الحقيقة بفكر مؤسسي علم الاجتماع في القرن التاسع عشر الذين كانت دراسة الاجتماعي عندهم غير قابلة للعزل عن التصورات الفلسفية وعن المَثَل السياسي الأعلى. وريمون آرون في ذلك من دون شك أحد أواخر كبار علماء اجتماع الفترة الكلاسيكية، وواحد من أولئك الذين كان لهم في الآن نفسه فكر علمي اجتماعي وسياسي، غطوا به واقع العالم الحديث في كل أبعاده. كان ريمون آرون يعرّف علم الاجتماع على هذا النحو:

إنه علمَ العلاقات الاجتماعية على الصّورة التي يفرضها الواقع ويعيشها الأفراد، وهو في الآن ذاته، علمٌ خاصّ وعلمٌ تأليفي. خاص إذ إنه لا يُقصي العلوم الاجتماعية الأخرى ولا يندمج فيها، وتأليفي بما أنه يستهدف في نهاية المطاف الإنسانَ الاجتماعيَّ أو الفرد المنشّأ اجتماعياً، أي صاحب العلاقات الاجتماعية الملموسة إذاً، الموضوع الأقصى لكلّ العلوم الاجتماعية إذاً[22].

---

(22) Préface à: *L'aventure humaine: Encyclopédie des sciences de l'homme* (Paris: Société d'études littéraires et artistiques, 1966), p. 17.

بتحديد ريمون آرون وضعيّة علم الاجتماع ودوره على هذا النحو، هل يجد ذاته بالكامل في هذا الاختصاص؟ ذلك محتمل ولكن لا مناص من الاعتراف بأن من يعرّف بأعماله يجد فيه، في آنٍ واحد، عمل فيلسوف ومؤرخ وعالم اجتماع، من دون أن ننسى عمل الصحافي. صحيح أن انتقائية آرون مُحْيرة، إذ يمكن في الحد الأقصى أن نعتبر أن مفكر القرن العشرين الكبير هذا لا ينتمي إلى أية جماعة علمية محددّة. وعلى ما كان يحوز إعجاب الفلاسفة بفضل أعماله التاريخية، فإنه كان يكثر من التنائي عن الأرثوذوكسية بحيث لا يُعترف به من قِبلهم على أنه فيلسوف "حقيقي" اعترافاً كاملاً. ومع أنه كان أستاذ علم اجتماع في السوربون ثم في الكوليج دو فرانس، فإنه كان في نظر الكثيرين أكثر من عالم اجتماع. لم يكن شغفه بالقضايا الجارية ورغبته في الدفع نحو التعرف على خصوصية النظام السياسي في علم الاجتماع مفهومين دائماً، وقد رأى العديدون في ذلك خطرَ انحرافٍ نحو التعليق الصحافي ماثلاً. وأخيراً حازت أعماله حول العلاقات الدولية إعجاب رجال السياسة والدبلوماسيين أكثر مما فعلت لدى علماء الاجتماع الذين تحفّظوا على اعتبار هذا الحقل من ضمن اختصاصهم.

تحدّد توجّه ريمون آرون العلمي الاجتماعي بعلاقته بالاقتصاد والسياسة، وذلك هو السبب الذي جعَله يلفى نفسه مكملاً لماركس وفيبر، وأنه كان على نحو ما يتبرم بتحاليل دوركهايم، إذ كان يبدو له طموحه العلمي الاجتماعي الكلياني مناقضاً لإبستيمولوجيا العلوم الإنسانية، فيما ظل لا مبال تجاه الأخلاق العلمانية التي كان يعتقد أن دوركهايم يرسيها في أسس علم الاجتماع. تجدر الإشارة أن ريمون آرون شهد في ألمانيا استلام هتلر السلطة وتأسيسه النظام الكلياني، كما أثارت الماركسية والاتحاد السوفياتي قَلَقَهُ. كان كل

علم اجتماع لا يأخذ الثورات على محمل المأساوي ويُنكر خصوصية النظام السياسي يبدو له سابحاً فوق الوضع الإنساني. وإذا كان فيبر قد أثار فيه اهتماماً شغوفاً فذلك يعود في جزء كبير منه إلى أن عالم الاجتماع هذا، وعلى الخلاف مع دوركهايم، "لم يُنكر لا الأنظمة الاجتماعية ولا القرارات غير القابلة للمراجعة والمصيرية التي يتخذها رجال القَدَر". ويؤكّد آرون أنه "بفضل وعيه الفلسفي وحّد معنى الديمومة ومعنى اللحظة، وتوحد فيه عالم الاجتماع ورجل الفعل"(23).

سواء أأراد عالم الاجتماع ذلك أم لم يرد فهو لا يمكن أن يكون في غربة عن المنتدى:

لا يمكن أن يُلْقَى على كاهل علم الاجتماع فحص قضايا الوقائع المضمّنة في كل الأيديولوجيات ونقدها ولا يمكن لهذا إذاً أن يتفادى اتخاذ موقف مُناصِر لتأويلات الأحزاب وبرامجها أو مناهض لها(24).

يمكن للعلم حسب نظره أن يبيّن أن اختياراً ما أكثرُ معقوليةً من اختيارات أخرى، وأن تنتهيَ نتائجُ المقارنة العلمية تلقائياً إلى نصائح حكمةٍ (المؤطّر رقم 12). يكون علم الاجتماع مُفيداً اعترافه بذلك وليس بالتظاهر بالعكس، وليس من النّادر أن يتحمّل علماء الاجتماع اليوم، بفعل انشغالهم بالدّور الذي عليهم أن يضطلعوا به في المدينة، تحمّلاً كاملاً هذه الوظيفة عبر مدّ أعمالهم العلمية بتفكير في

(23) Raymond Aron, *Mémoires: 50 ans de réflexion politique* (Paris: Julliard, 1983), p. 70.

(24) Raymond Aron: "Science et conscience de la société," dans: *Les sociétés modernes*, p. 69.

المقتضيات السياسية والأيديولوجية للنتائج التي يتوصلون إليها. هم يُظهرون على هذا النحو لا حيادهم المطلق، بل ما لهم من إرادة في عدم اتخاذ حُكْم مُنحَاز وفي التوصل إلى أكبر اعتدال ممكن في التحليل.

لم يكن ريمون آرون رجل سياسة ولكنه لم يكفّ على غرار ماكس فيبر عن الوجود على مقربة من السياسة. انخرط في حزب R.P.F. (التجمع من أجل الشعب الفرنسي)[25] غداة تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني بل وكان مدير مكتب أندريه مالرو[26] (André Malraux) ولكن ذلك كان التزاماً سياسياً قصير المدى. ساهم صحفياً من دون أدنى شك في إنارة المناقشة السياسية، وفي مساعدة المسؤولين السياسيين على تحديد اختياراتهم، ولكنه لم يخلط أبداً دوره عالماً في السوربون وفي الكوليج دو فرانس بدوره مستشاراً للأمير. وسم تفكير ريمون آرون العلمي الاجتماعي القرن العشرين بطابعه، وهو يضيء بالفعل كبرى قضايا المجتمعات الحديثة في اشتغالها الداخلي، كما في العلاقات التي تقيمها فيما بينها. رفض بوصفه وريثاً لمونتسكيو ودو توكفيل[27] أن يجعل من دراسة

(25) أسس جنرال الجيش الفرنسي وأحد أهم قادة المقاومة الفرنسية ضد نظام فيشي العميل للاحتلال النازي الألماني لفرنسا (1940-1944) شارل ديغول (1890-1970) التجمع من أجل الشعب الفرنسي يوم 14 نيسان/ أبريل 1947 بهدف وضع برنامجه السياسي الذي كان أعلنه يوم 16 حزيران/ يونيو 1946 موضع التنفيذ. كان التجمع طوال وجوده الخاطف (1947-1955) أحد الحركتين السياسيتين المعارضتين الأهم، بمعية الحزب الشيوعي الفرنسي، للجمهورية الفرنسية الرابعة (1946-1958) (المترجم).

(26) كان أندري مالرو (1901-1976) الصحفي والكاتب ورجل السياسة الفرنسي العصامي تقريباً والديغولي وزير ثقافة من 1959 إلى 1969 (المترجم).

(27) ألكسي هنري شارل دو توكفيل المعروف أكثر بألكسي دو توكفيل أو توكفيل اختصاراً (1805-1859) كاتب ومؤرخ ورجل سياسة وفكر فرنسي. تناول في كتاباته الثورة الفرنسية وقارن بين الديمقراطيات الغربية عامة مع تركيز خاص على الديمقراطيتين الفرنسية =

الاجتماعي غايةً بذاتها متبنياً في الآن نفسه توجهاً تحليلياً تأسس أولاً وقبل كل شيء على المقارنة الدُوَلية، والمنفتحة على تعدّد مستويات التأويل. انتهى به اعترافه بالدور الخاص والفائق الأهمية الذي يضطلع به النظام السياسي كذلك، إلى استطالة مدى التفكير العلمي الاجتماعي الخالص، عبر تساؤل من طبيعة فلسفية. ذلك هو السبب الذي يجعلنا نلفى في أثر ريمون آرون مواقف سياسية يتخذها مدعّماً إياها بشرح أو بتبيين علمي اجتماعي.

المؤطّر رقم 12

من أجل سياسة الإدراك

- كثيراً ما تقولون في تعريفكم لدور المثقف أن له الاختيار بين دوريْ "متلقي أسرار العناية الإلهية ومستشار الأمير". ريمون آرون: يعود هذا التمييز إلى كتابِي *Introduction à la philosophie de l'histoire* **مقدمة في فلسفة التاريخ**. حينها قُدّم بعبارات مغايرة. كان لدينا من جهة سياسة الإدراك، وهو تعبيرٌ يأتينا من آلان (Alain)، ومن الناحية الأخرى سياسة العقل بتفخيم العين.. لا يعرف رجل السياسة في الحالة الأولى المستقبل، هو يعرف الواقع ويحاول أن يمارس الملاحة بين البرازخ وبأفضل ما يكون، وفي الحالة الثانية يزعم رجل السياسة الماركسي مثلاً أنه يعرف المستقبل ويتخذ المواقف السياسية في علاقة بتطور تاريخي يظن أنه يتنبأ به ويتحكم

= والأميركية. خصّص له ريمون آرون بحوثاً أثبت فيه تأسيسه فكراً علمياً اجتماعياً مخصوصاً كما بينت بحوث أخرى أهمية تحليله للثورة الفرنسة من منظور التاريخ وعلم الاجتماع السياسي. وعلى الرغم من مناصرة دو توكفيل للاستعمار الفرنسي للجزائر ولأساليب الهيمنة الوحشية التي اتبعها بل ومساعدته إياه نصحاً وتوجيهاً ورفداً بالبحوث والتقارير، فإنه يعتبر دعامة أساساً في التفكير السياسي الليبرالي بالقدر نفسه، بالنسبة إلى البعض، الذي كان عليه مونتسكيو وروسو وهوبز (المترجم).

فيه. يكون مستشار الأمير إذاً من يساعده على أن يتعرّف على مآل المأساة أو التراجيديا التي تسمّى التاريخ البشري. ولكن قَرْنَنا عرف أيضاً من يتصورون أنفسهم متلقي أسرار العناية الإلهية عَنَيْت أولئك الذين يعلمون أن العناية التاريخية تُخَبِّئُ الانتصارَ للبروليتاريا أو للحزب الشيوعي. هم يمارسون السياسة تبعاً للتنبؤ العام بالتاريخ، وهم على يقين، لا يُحْتَمَل أحياناً، بالنهايةِ السعيدة. بعد أن فكرتُ في الماركسية بَدَا لي من المستحيل التأكيد على أن صراع الطبقات ونزاعات الأمم، تلك التي كنا نحيا، كانت تقود حتماً نحو المجتمع الاشتراكي على الصورة التي كان يتصورها، في ضبابية، من كانوا يعلنون اتّبَاعَهُم ماركس. في هذا المعنى سياستي هي سياسة إدْراك. ولكني أضيف أن ليس بإمكان المرء أن يكون مستشار الأمير، إلا بشرط تملّك تمثل شامل للمجتمع الذي فيه يعيش وبشرط القبول به. **المصدر**: Raymond Aron, *Le spectateur engagé,* entretiens avec Jean-Louis Missika et Dominique Wolton, Paris, Julliard, 1981, p. 311.

يُفسّر هذا الامتدادُ الآروني الخاص للتفكير العلمي الاجتماعي بالفكرة التي ظل بها شديد التعلق على الدوام والقائلة بوجود استقلال نسبي للفكر الفلسفي بالنسبة إلى العلوم الاجتماعية. مفاد قناعته العميقة أن ليس بمقدور عالم الاجتماع أن يظل بعيداً عن الإحساس بالتبعات السياسية والأيديولوجية التي لأعماله وأن يُحجم كلّياً عن الخوْض في ما تشهده الإنسانية من تطورات مأساوية أحياناً. أقلّ ما يمكن أن يُنتظر منه حسب آرون، إن لم يكن انخراطاً مباشراً في الفعل السياسي، وهو ما يكون مناقضاً لدوره عالماً، هو التساؤل حول الحدود المحتومة التي لأبحاثه وغاياتها وممارسة نظر نقدي في ذاته وفي علمه. هذا النقد ضروري بالنسبة إلى آرون خاصة وأنه

مقتنع بأن "كل نظرية تحوي في ذاتها تَبِعات معيارية"[28]. ولكنه هو ذاته يتجاوز مجرّد النقد الإبستيمولوجي المكوّن للعلوم الإنسانية حيث يتحقق التجاوز الأسمى عنده على صيغة إنسانية تتأسس على فكرة العقل أو، إذا ما استخدمنا ألفاظاً أخرى، فكرةً تمثّل وعود الإنسانية الكونية عَنَيْت اكتمال الإنسان كائناً عاقلاً.

2- بورديو "مثقف نوعي"

لئن كان أثر ريمون آرون غزيراً فإن أثر بيار بورديو هو أيضاً كذلك، وإن كان أقل انتقائية. تحوّل من تكوينه الفلسفي شيئاً فشيئاً إلى علم الأجناس وعلم الاجتماع. إذا ما اقتصرنا على ذكر المجالات الكبرى قلنا إنه دَرَسَ، وعلى أثر أولى بحوثه الأنثروبولوجية حوْل مزارعي (Bearn) بيرن، والبروليتاريين الجزائريين المفقّرين، تفاوتَ النظام التعليمي، وعالم الفن، والأذواق والممارسات الثقافية، والنزاعات في الوسط الأكاديمي، والحقل الأدبي، والهيمنة الذكورية والمعاناة الاجتماعية. وإذا ما تفحّصنا مُجْمَل المقالات التي نشرها في *Actes de la recherche en sciences sociales*، المجلة التي أوجدها، أثار دهشتَنا عدم وجود مواضيع علمية اجتماعية لم يكتب فيها.

ظلّ بيار بورديو بعيداً عن السياسة دائماً، ولم يسع أبداً إلى التعليق على الأحداث وعلى القرارات السياسية بما للكلمة من معنى يتميز هو في ذلك عن فيبر وآرون. ظلّ منكفئاً حتى خلال أحداث 1968[29] على الرّغم من أن كتاباته العلمية الاجتماعية وخاصةً منها

(28) Raymond Aron, *Paix et guerre entre les nations* (Paris: Calmann-Lévy, 1962), p. 563.

(29) في أيار/ مايو 1968 تحوّلت حركة الاحتجاج الطلابية الفرنسية إلى حركة =

كتابه *Les Héritiers* الوَرَثَةُ الذي نشر سنة 1964 بالتعاون مع جان كلود باسرون، ساهمت إلى حد كبير في مناقشة عصره الاجتماعية والسياسية. كان متمسّكاً بتمييز حازم بين دوره عالِماً ودوره مواطناً. لم يُفصح للعموم حقيقةً عن التزامه السياسي إلا في الجزء الأخير من مساره حينما كان أستاذاً في الكوليج دو فرانس. عثر لدى نشر *La misère du monde* بؤس العالم سنة 1993 على نمط تعبير قادر على مد جمهور واسع بمفاتيح فهْم العالَم الاجتماعي، وعلى هذا النحو مساعدة، لا السياسيين مباشرة، بل الناس العاديين على التحرر من إكراهات الهيمنة. وكانت تلك الفترة أيضاً هي التي بدأ فيها بورديو يعبّر صراحةً عن مساندته حركات اجتماعية مثل حركة عمال سكك الحديد المضربين سنة 1995.

بُغية تحديد موقفه العلمي الاجتماعي من منظور الفعل السياسي يمكن لنا، مثلما اقترح ذلك جيرارد موجيه[30] (Gérard Mauger) أن نستعيد التمييز الذي أورده ميشال فوكو بين "المثقّف الكوْني" و"المثقّف النوعي". يوافقُ الأولُ وجهَ المثقف الكلاسيكي الملتزم خطى زولا، والمدافعين عن دريفوس، أو الملتزم خطى جان بول سارتر الذي كان يأمل في اتخاذه موقف "كَشْف القيم الأبدية التي تُسْتَدْعَى في المناقشات الاجتماعية والسياسية". يقتصر الثاني على مجال اختصاصه التقني، ذاك الذي يُعترف به له اجتماعياً بحيث

= اجتماعية شاملة جنّدت لأكثر من شهر العمال والمثقفين والبورجوازية الصغيرة وغيرهم في سلسلة من المسيرات والمظاهرات والتظاهرات الفكرية والسياسية والنقابية والفنية والمصادمات مع قوات الأمن. ألقت الحركة بآثارها على الأوساط الطلابية والشبابية في بقية أوروبا وفي الولايات المتحدة الأميركية وكانت ذات أثر في نشأة ما عُرِف لاحقاً باليسار الجديد. في تاريخ الحركات الطلابية والشبابية والاحتجاجية صارت تعرف بحركة أيار/ مايو 1968.

(30) Gérard Mauger, "L'engagement sociologique," *Critique*, nos. 579/ 580 (1995), pp. 674-696.

يكون لكلامه سلطة في المجال السياسي. في حين يُسند الأول لنفسه باسم مشروع فلسفي وطموح شمولي الحقَّ في التدخل في العديد من المواضيع الجارية تبعاً لصلاحية اجتماعية يعتبرها عامةً، يرفض الثاني الحضورَ على كل جبهات الفكر، ويحاكم بشدة كل أشكال "التجريب الإنشائي" ويَحْذَرُ من المضيّ إلى أبعد مما تسمح له به خصوصية معرفته ومعقوليتها.

بيار بورديو "مثقف نوعي" أكثر منه "مثقف كوني" بالفعل، وعلى أساسٍ من نتائج بحوثه سعى إلى إضفاء المعنى على التزامه العلمي الاجتماعي. يتأسس تفكيره قبل أي شيء آخر على نظرية الهيمنة الرمزية التي بناها انطلاقاً من سنة 1960 وأثراها مفهومياً على امتداد مساره. مد تحليل العلاقات الطبقية إلى الصراعات الرمزية الحادثة في العديد من الحقول (الحقل الأكاديمي، الحقل الأدبي، الحقل الصحفي. . .). لا يؤدّي بحثه مباشرةً إلى التزامات من طبيعة سياسية في معنى الانخراط في حزب، كما لا يُتَرْجَمُ في عقيدة ذات دعوة نَبَوِيّة. تظل حرفة عالم الاجتماع بالنسبة إليه في المقابل نشاطاً فائق السياسية، "رياضة عِراك"[31] على ما يقول البعض، في معنى وضعه بديهيات الحس المشترك موضع تشكيك:

في نطاق العلم الاجتماعي يكون ذلك الكشف في ذاته نقداً اجتماعياً لا يراد له أن يكون كذلك، ويكون على الأخصّ أقوى إذا ما كان العلْم أقوى، وإذاً كان أكثر قُدْرَةً على كشف الآليات التي تَدِينُ لبعض فعاليتها بكونها غيرَ معروفة وبذا يمسّ أُسُسَ العُنْف الرّمزيّ[32].

يتعلّق الأمر بعلم اجتماع "مُحَرِّرٍ".

---

(31) كان ذاك هو عنوان شريط أنجز حول أثر بيار بورديو العلمي الاجتماعي.

(32) Pierre Bourdieu et Loïc Wacquant, *Réponses: Pour une anthropologie réflexive*, Libre Examen (Paris: Seuil, 1992), p. 168.

المؤطّر رقم 13

علم الاجتماع يقتضي خُلقية

- هل ترى أن طريقة تحليلكم، وعلم الاجتماع الذي تمارسون يشتملان في الآن ذاته على نظرية للعالم الاجتماعي وعلى خُلقية ما؟ أيمكن أن نشتق من علم اجتماعكم نوعاً من مثل أعلى لسلوككم الشخصي؟ بيار بورديو: "تُغْوِيني الإجابة بنعم ولا في آنٍ واحد. ولكني أقول لا إذا ما ظللنا منحبسين في التعارض القديم بين الوضعي والمعياري، وأقول نعم إذا ما قبلنا بالتفكير في ما يتجاوز ذلك التعارض. هي في الحقيقة خُلقيّة لأنها علم. إذا ما كان ما أقول صحيحاً، وإذا ما صّح أن شكلاً من الحرية التي تمثل شرطَ الخلقيّة وصُنْوَهَا يصير ممكناً عبر معرفة تحديدات يوفّرها العلم، كان صحيحاً كذلك أن علماً يعكس تفكير المجتمع في ذاته يقتضي خلقيّة ويشتمل عليها علماً وأنها ليست خُلقيّة علموية (ومن نافلة القول إن هذه الطريقة ليست الوحيدة التي تُبنى بها الخلقية). في هذه الحالة تكون الأخلاقية ممكنة عبر اكتساب وعي يمكن للعلم أن يحفّزه حسب بعض الشروط. ليس علم الاجتماع ذا نفع يُذْكَر إذا ما ظلّ على مستوًى كثير التجريد والشكلية، وعندما ينزل علم الاجتماع حتى يبلغ تفاصيل الحياة الواقعية، يكون أداةً يمكن للناس أن يطبقوه على ذواتهم، في غايات شبه تطبية. يَهَبُ لنا علم الاجتماع فرصةً صغيرةً لتقليص إِطْبَاقِ قوى الحقل الذي فيه نتحرك، وإطباق القوى الاجتماعية التي يتضمّنها، تلك التي تفعل فينا فِعْلَها. وعليه فإنني أرى أن لعلم الاجتماع الانعكاسي استعمال خـلـقـي" . Pierre Bourdieu (avec Loïc Wacquant), *Réponses. Pour une anthropologie réflexive*, Paris, Seuil, «Libre examen», 1992, p. 171.

وهكذا وليس لعلم الاجتماع غاية الفعل السياسي، ولكن بإمكانه أن يمد الفاعلين، ولنقلْ، كلّ فرد، بأسلحة حتى يناضلوا ضد كل أشكال الهيمنة التي تَسِمُ العلاقات الاجتماعية بما في ذلك تلك الأكثر خفاءً والأكثر تغطيةً ولكنها بنفس الفعاليّة. يمكن له على هذا النحو أن يسمح بالنضال ضد أثر فرض المعايير والتصنيفات المؤسسة على تطبيع النظام الاجتماعي. من دون المعرفة العلمية الاجتماعية المستقاة من تحقيقات صارمة، لا يُدْرَك الترتيب المدرسي إلا كانعكاس لقدرات التلاميذ الذهنية فحسب، ولا تُفَسّر البطالة الطويلة الأمد إلا بكَسَل الأفراد، ولا يكون للهيمنة الذكورية من تفسير، إلا على أنها مجرد تمظهر للتفوق البيولوجين... إلخ. عبر الكشف عن مسببات الهيمنة المخفية، يوفّر علم الاجتماع، على الصورة التي يراها عليها بورديو، وسائل قابلة للتوظيف في الفعل السياسي، أو حسب عبارته "وسائل الهيمنة على الهيمنة"[(33)]. يحوي علم الاجتماع في ذاته نقداً ضمنياً للنظام الاجتماعي وتنديداً بالرجعيات.

ليس لعالم الاجتماع الملتزم على الصورة التي يحددها له بورديو أية علاقة بمستشار الأمير. إن العالَم الاجتماعي الذي يسلّط عليه معرفته يضعه على مستوى غير ذاك الذي تتخذ فيه القرارات، إن في الحكومة، أو في المنشآت أو الإدارات، على كلّ إن بيار بورديو أثبت شراسته تجاه علماء الاجتماع الذين كثيراً ما ينخرطون في لعبة الطبقة المهيمنة، وإذاً في لعبة النظام القائم عبر ما يشيرون به على أصحاب القرار.

---

(33) Pierre Bourdieu, *Questions de sociologie* (Paris: Editions de Minuit, 1980), p. 49.

قسم مهم ممن يُعَرِّفون أنفسهم على أنهم علماء اجتماع واقتصاديون هم مهندسون اجتماعيون، تتمثل مَهَمَّتُهُم في تقديم وصفات لمُسَيِّرِي المنشآت الخاصة والإدارات. هم يُوَفِّرون عقلنةً للمعرفة العملية أو شبه العلمية التي تكون لأعضاء الطبقة المهيمنة حول العالَم الاجتماعي. يحتاج الحكام اليوم إلى علم يكون قادراً في الاتجاهين على عقلنة الهيمنة التي تسمح في الآن ذاته بتعزيز الآليات التي تحققها وبشرعنتها. من البديهي أن هذا العلم يجد حدوده في مهامه العملية لدى المهندسين الاجتماعيين ولدى مدراء الاقتصاد في الآن نفسه، وليس بمقدور هذا العلم أبداً المباشرة بوضع الحال موضع سؤال جذري[34].

قد يبدو هذا الكلام جذرياً. أفلا يمكن لعالم الاجتماع أن يعمل في الآن نفسه، ضمن سيرورة كشف الحقيقة وإبراز آليات التفاوت المخفية إلى العيان، والإسهام إذا ما طُلِب منه ذلك، التفكير في الحلول المحتملة لمعالجة ما يمثّل إشكالاً في حياة المجتمع؟ كل ما في الأمر توازن، وكما سنرى في القسم التالي، تَقْوِيماً للمخاطر التي تُحدق بعالم الاجتماع حين استجابته للطلب الاجتماعي أو حينما يُستدعى بوصفه خبيراً. ومع ذلك يشير موقف بورديو بمضاعفة الانتباه إزاء ما يهدد عالم الاجتماع من الانحباس في دور لا يسمح لوحده بتحديد المسار العلمي الاجتماعي وتبريره. لنحتفظ خاصةً أن علم الاجتماع الذي طوّره يشتمل في ذاته على التزام سياسي مبني على خُلقية التحرير. ذلك التزام مختلف عن التزام ريمون آرون، ففي حين بحث هذا عن التجاوز الأسمى في إنسانيةٍ مبنية على العقل، كان التعبير عن ذلك لدى بورديو في تحقيق طموح نوعي هو القطع مع

(34) المصدر نفسه، ص 27.

البنى الذهنية والاجتماعية التي تَهَبُ العنف الرمزي قوّته.

بيبليوغرافيا

Alun Jones Robert, «La science positive de la morale en France: Les sources allemandes de la division du travail social», in, P. Bersnard, M. Borlandi, P. Vogt (dir.), *Division du travail et lien social. Durkheim, un siècle après*, Paris, PUF, 1993.

Aron Raymond, «Introduction», in Max Weber, *Le savant et le politique*, Paris, Plon, 1959, p. 8.

—— *Paix et guerre entre les nations*, Paris, Calmann-Lévy. 1962.

—— *De la condition historique du sociologue*, Paris, Gallimard, 1971 (repris in Raymond Aron, *Les sociétés modernes*, Paris, PUF, «Quadriges- Grands textes», 2006.

——— *Mémoires. 50 ans de réflexion politique*, Paris, Julliard, 1983.

——— Préface à *L'aventure humaine. Encyclopédie des sciences de l'homme*, t III. *Les sociétés modernes*, Paris, Société d'études littéraires et artistiques, 1966.

—— «Science et conscience de la société» (1960), in, Raymond Aron, *Les sociétés modernes*, op. cit.

—— *Le spectateur engagé*, entretiens avec Jean-Louis Missika et Dominique Wolton, Paris, Julliard, 1981.

Bourdieu Pierre, *Questions de sociologie*, Paris, Editions de Minuit, 1980.

—— *Leçon sur la leçon*, Paris, Editions de Minuit, 1982.

—— (avec Loïc Wacquant), *Réponses. Pour une anthropologie réflexive*, Paris, Seuil, 1992.

Durkheim Emile, *De la division du travail social* (1893), Paris, PUF, 1930; «Quadrige-Grands textes», 2007.

——— «Cours de science sociale: Leçon d'ouverture», *Revue internationale de l'enseignement*, XV, 1888, pp. 23-48, repris in, Emile Durkheim, *La science sociale de l'action*, Paris, PUF, «Le sociologue», pp. 77-110.

– «L'élite intellectuelle et la démocratie», *Revue bleue*, 5ème série, t.

I. pp. 705-706 ; Repris in Emile Durkheim, *La science sociale et l'action*, Paris, PUF, «Le sociologue», p. 280.

Fournier Marcel, *Emile Durkheim (1858-1917)*, Paris, Fayard, «Histoire de la pensée», 2007.

Hirschhorn Monique et Coenen-Huther Jacques (dir.), *Durkheim, Weber: Vers la fin des malentendus?*, Paris, L'Harmattan, «logiques sociales», 1994.

Kaesler Dirk, Max Weber, *Sa vie, son œuvre, son influence*, Paris, Fayard, 1996.

Mauger Gérard, «L'engagement sociologique», *Critique*, 1995, no. 579/ 580, pp. 674-696.

Mauss Marcel, *Oeuvres*, Paris, éditions de Minuit, 1968, t. III.

Mucchielli Laurent, *La Découverte du social. Un tournant des sciences humaines* (1870-1914), Paris, La Découverte, 1998.

Weber Max, *Le savant et le politique*, Paris, Plon, 1959.

—— *Essais sur la théorie de la science* (1ère édition en français, 1965), Paris, Pocket, 1992.

ثانياً: قضايا معاصرة في الالتزام

بتحليلنا تباعاً أشكال التزام دوركهايم وفيبر من ناحية، وتلك الأكثر معاصرة لدى آرون وبورديو من ناحية ثانية نكون قد باشرنا مقاربة عددٍ من القضايا التي يتوجب على عالم الاجتماع أن يواجهها، كلما كان إزاء الفعل السياسي بصفة مباشرة، أو بصفة غير مباشرة. إن طرح مسألة الالتزام يعني الخضوع إلى ضرورة تبرير الممارسة فعلياً، كما يعني مباشرةَ تلك القضية العويصة المتعلقة بغاية حرفة علم الاجتماع هذه أو بفائدتها. فلنستعدْ إذاً، مستعينين ببعض الأمثلة، بعض وجوه الالتزام السوسيولوجي.

أ- الاستجابة للطلب الاجتماعي

أَعَلَى عالم الاجتماع أن يستجيب للطلب الاجتماعي؟ لم يكن البحث التعاقدي موجوداً زمن دوركهايم، ولكن بإمكاننا أن نفترض أنه كان يجيب بالإيجاب على السؤال بما أنه كان يؤكد، كما رأينا ذلك أن علم الاجتماع لم يكن ليستحق ساعة جَهْد واحدة لو لم يكن من فوائد له إلا النظري. حاجة عالم الاجتماع إلى الإحساس بذاته، وإلى أن يعترف به حاجةً شرعيةً تماماً، وهل من مزيد على عقم العمل على أثر لا يخلّف ولو تأثيراً واحداً، ويتجاهل كل الناس

وجوده؟ إن دعوة علم الاجتماع هو أن يكون في الآن ذاته مستقلاً وموجوداً في قلب المناقشات الاجتماعية والسياسية، مع العلم أنه توجد العديد من الطرق في الاستجابة للطلب الاجتماعي، والانخراط في بحث تكون غايته المعلنة خدمة مصالح الفعل، ولكن ذلك لا يعني أن ليس على عالم الاجتماع أن يحرص، على عدم فقدان استقلاله، وإبداعه وانفصاله النقدي.

يُظهر علماء الاجتماع بعض التحفظ عادةً في الاعتراف بأنهم يستجيبون مباشرة للطلب الاجتماعي، وهم يفضلون باسم طهورية إبستيمولوجية أن يُظهروا تمام استقلاليتهم. حين يحدّدون الأشياء التي يشتغلون عليها بحيث لا يتْبعون إلا مصالح العلم العليا. بل إن البعض منهم يُظهرون أحياناً نوعاً من الاحتقار لأولئك الذين يباشرون أعمالهم حصراً في مصالح الدراسات في الإدارات، أو بالاعتماد على تمويل يحصلون عليه في إطار عقود مع مصالح عمومية أو خاصة. يبدو لمن يسمع هؤلاء أن انقساماً حاصلاً بين علماء الاجتماع الأنقياء المخلصين للعلم تماماً، الذين يظلون بإرادتهم إذاً على مَبْعَدَةٍ من الانشغالات الاجتماعية المباشرة، وبين الآخرين المرتبطين بإلزامات تعاقدية، ويكونون تعريفاً موضعاً للإفساد بفعل رهانات غير علمية، بما أنهم ينشغلون قبل أي شيء آخر بجني قوتهم. يتوافق هذا التمييز إلى حد بعيد مع ذاك الذي دَرَسَهُ هوارد بيكر (Howard Becker) بين موسيقيي الجاز حيث كان أولئك الذين ينساقون إلى التطلعات الجمالية وحسب، ويدعون إلى الفن للفن، يحاولون بكل الطرق الحطّ من شأن الآخرين، متّهمينهم بأنهم يسعون أوّلاً وقبل أي شيء إلى ممارسة المهنة بطريقة مغرقة في التجارية، عبر استجابتهم لانتظارات الجمهور. كان الأولون يعتبرون أنفسهم فنانين مبدعين يتوجب عليهم أن يتحرروا من كل رقابة خارجية، ذلك

الوجوب الذي لم يكن الآخرون معنيين باحترامه وهو ما كان يجرّ عليهم نعتهم بكونهم "فناني دهاليز"[1].

لن نُدْلِي برأيٍ في ما يهم مدى مناسبة هذا الانقسام بين موسيقيي الجاز لواقع الحال المعاصر، ولكن يجدر بنا أن نتساءل حول هذا التعارض بين علماء الاجتماع العازفين عن خدمة المجتمع، وأولئك الملتزمين بها. والحقيقة أن حرفة علم الاجتماع، على ما تمارس عليه اليوم، لا تضع الباحثين وَجْهاً لِوَجهٍ بمثل هذه الحِدِّيَّةِ. من علماء الاجتماع من يشتغل في معاهد البحث، وفي الجامعات، ومنهم من يُستخدم في مكاتب الدراسات في الإدارات أو في المنشآت. استقلال الأوّلين أكثر وضوحاً بالطبع سواء فيما يخص اختيار أغراض البحث، أو الطرق المستخدمة أو أشكال الكتابة. لا يمنع الارتباط المباشر في الحاجة إلى الإحصائيات بالإدارة وبمصلحة الدراسات في وزارة العمل، أو الصحة مثلاً من إنجاز تحقيقات علمية اجتماعية حقيقية، ولا من إجرائها تحت شروط منهجية صارمة، ولكنه قد يعرقل، وإن إلى حد، حرية الباحث الذي قد يكون مُلزَماً بحفظ السر المهني، ولا يتمكن من برمجة نشاطه تبعاً لخياراته أو حُدُوسِهِ لوحدها. ومع ذلك، قد يكون من الوهم كذلك الاعتقاد في كون علماء الاجتماع الجامعين غير عابئين تماماً بالطلب الاجتماعي.

المعاينة تفرض نفسها مؤكدةً أن علم الاجتماع اليوم مرتهن وإن جزئياً إلى التمويل العمومي والخاص الخارج عن البحث. لا يكون

(1) Howard S. Becker, *Outsiders: Etudes de sociologie de la déviance,* (1er édition en anglais, 1963 (Paris: A.-M. Métailié, 1985), voir en particulier le chapitre 5: "La culture d'un groupe déviant: Les musiciens de jazz".

إنجاز كبرى التحقيقات العلمية الاجتماعية ممكناً إلا بشرط الحصول على إمكانيات مالية وتقنية توفّرها المنظّمات المهتمة بنتائجها، لا لمصلحة المعرفة العلمية الاجتماعية في ذاتها، ولكن لمصلحة القرارات السياسية، أو الإدارية التي يتعين عليها اتخاذها. من النادر أن يتمكن عالم الاجتماع، حتى وإن أَمَّنَتْ له أجرَه الجامعةُ، أو منظمةُ بحث مثل المركز الوطني للبحث العلمي (CNRS)، من العمل بمفرده ومن دون الالتجاء إلى وسائل إضافية. يتطلب تحقيقٌ عادةً تعاون عدة أشخاص، وأدوات يكلّف استعمالها كلفةً عاليةً. يتعلق السؤال بمعرفة الطريقة التي بها يمكن التوفيق بين المسافة النقدية التي تُوجبها حرفة عالم الاجتماع، والإكراهات المرتبطة بتمويل البحث التعاقدي الذي يوجّهه الفعل.

تكون الحاجة إلى التمويل أكبر ما تكون ولا شك في حالة التحقيقات الإحصائية الكبرى. يجند تحقيقٌ يستخدم استمارة الاستبيان لدى عينة ممثلة للمجموعة السكانية ضرورةً فريقاً من المحققين والمشرفين وفريق معلوماتية يؤمّن تدوين النتائج وتوفير المعطيات، وفريقاً من علماء الاجتماع الإحصائيين لمعالجة النتائج. الكلفة الإجمالية باهظة، وما من معهد بحث بقادر حقاً على توفير تمويل كامل. يمكن أن نميّز بين حالتين ممكنتين. تناسب الأولى منهما الوضعية التي يكون فيها لعالم الاجتماع مشروع تحقيق يبحث له عن تمويل. حينها يتجه إلى المنظمات التي يمكن أن تهتم بالنتائج، وأن تقدم لذلك السبب دعمها المالي، ومثال ذلك التحقيق الطولي[2]

(2) التحقيق الطولي تحقيق مسحي يتناول مشكلةً موحدةً لدى مجموعة من الأفراد موحدي الصفات أو مختلفين فيها، يتم تقصي سلوكهم وممارساتهم وأنشطتهم وحالاتهم في ما يتعلق بالمشكلة المعنية على امتداد أشهر أو سنوات (المترجم).

الضّخم حول الصحة، ومظاهر التفاوت والانقسامات الاجتماعية الذي أنجز سنة 2005 (الموجة الأولى) مع عيّنة ممثلة لمجموعة السكان البالغين في التجمع المناطقي الباريسي، والذي كان يستجيب لحاجة فريقيْ بحث، واحد من المركز الوطني للبحث العلمي، وآخر من المعهد الوطني للصحة والبحث الطبي، إلى معرفة أفضل بالعوامل المسبّبة لتراكم مظاهر التفاوت في الأحياء ذات التركيبة الاجتماعية المختلفة، وكذا بآثار موقع الإقامة في مشاكل الصحة. حينها، وفضلاً عن المنظّمات الأصلية التي كان يرتبط بها أعضاء الفريقين. حاول الباحثون المنخرطون في هذا التحقيق البحث عن تمويل لدى مؤسسات مثل مدينة باريس، والمجلس الجهوي لمنطقة إيل دو فرانس والمفوضية الوزارية لسياسة المدينة، ووزارة الصحة والمعهد الوطني لمكافحة السرطان وحتى الصندوق الاجتماعي الأوروبي. بعد العديد من الاتصالات نجحوا في إقناع هذه المنظمات بأهمية التحقيق في ما يتصل بآثاره في العمل العمومي. في هذه الحالة يكون التحقيق في الآن نفسه مصدراً ثميناً للبحث العلمي الاجتماعي والوبائي، وقاعدة يمكن الانطلاق منها إلى الفعل، أو على الأقل لإنارة الخيارات في ما يهم السياسات العمومية. وبما أن علماء الاجتماع كانوا هم المصدر، فإن خطر حرمانهم من الاستقلالية الضرورية في إنتاج المعرفة غيرُ ماثل أمامهم، ويمكنهم بيُسْرٍ إذاً، تمييز استغلال المعطيات ذي الهدف العلمي البحت والموجه للمنشورات الأكاديمية، عن الطلب المؤسسي أو الإداري الذي وُجّه لهم من قِبل الهيئات المنخرطة في بناء السياسات العمومية.

تُفسح الحالة الثانية مجالاً أقل لاستقلال الباحث إذ يتعلق الأمر بتحقيقات تُطلب لغايات عملية. يمكن لعالم الاجتماع أن يجد فيها

مصلحةً وأن يساهم مباشرةً في الإنجاز مع علمه أنها ليست موجهة للاستخدامات العلمية بصفة أولوية. لنضرب مثلاً آخر. في القانون حول الدخل الأدنى للإدماج (RMI) الذي تم التصويت عليه في الأول من كانون الأول/ ديسمبر 1988، بُرمج تقويم هذه السياسة وأنشئت لجنة خاصة للغرض. رأت اللجنة من المفيد تكليف منظمات بحث بإنجاز تحقيقات لدى الحاصلين على منحة الدخل الأدنى للإدماج. على هذا النحو، وبعد أن ناقشتُ أطروحتي "حول التغيير الاجتماعي" (*La disqualification sociale*) قبل ذاك بشهور عدة، أُشْرِكتُ في إنجاز تحقيق طولي لدى عيّنة ممثلة لهذه المجموعة السكانية. كان هذا التحقيق الذي أنجز بين سنتي 1990 و1991 في إطار مركز دراسة العوائد والتكلفة، يستجيب إذاً لغايات تقويم الدخل الأدنى للإدماج، ولكنه كان يمثّل في الآن ذاته فرصةً لمعرفة أفضل بأشكال الفقر في فرنسا. وفضلاً عن وظيفته الرئيسة كان التحقيق يجسد بالنسبة لي أهمية التأكد على مستوى ضخم من التصنيف الذي بنيتُه في أطروحتي انطلاقاً من تحقيق مونوغرافي أنجز في سان بريوك (Saint-Brieuc). أمكن بذلك أيضاً تحليل تطوّرات المجموعة السكانية على امتداد زمني محدّد بما أن التحقيق بَرْمَجَ على ثلاث موجات متلاحقة متابعةَ الألفي متمتع بالمنحة موزّعين على تسع مناطق. مكّن هذا التحقيق من تعميق المعرفة بسيرورات التعيير الاجتماعي. وفي حين كانت التحقيقات حتى حينه تتعلق بمختلف أنماط العلاقة بالمساعدة، أمكن لي المباشرة بتحليل شروط المرور من مرحلة في هذه السيرورة إلى أخرى. لقد أمكن في نهاية المطاف عبر المشاركة المباشرة في وضع هذا التحقيق موضع التنفيذ إدراج فرضيات ذات مساس مباشر بإشكالية علمية اجتماعية ضمن التساؤل الأصل، وهو ما ساهم في الآن نفسه في إثراء المعرفة العلمية الاجتماعية بذاتها، وفي ما يتوجب تجديده ولا شك من تغذية

التفكير السياسي والإداري حول مسألة الفقر.

تمثّل المباشرة بمثل هذا النمط من التحقيقات الكبرى إذاً، طريقةً في ممارسة حرفة عالم الاجتماع مع الاستجابة المباشرة أو غير المباشرة للطلب الاجتماعي، وقد كانت استقلالية عالم الاجتماع في الحالتين التي فحصنا محفوظةً بالكامل.

لنفحص الآن وجهاً آخر للاستجابة للطلب الاجتماعي عَنَيْتُ التقدم بمشاريع بحث في إطار طلبات عروض تَصْدُر عن الوزارات أو عن المنظمات الخاصة أو العمومية. تتلقى مختبرات البحث بانتظام طلبات عروض ويستجيب لها أغلب الباحثين بانتظام بغية تمويل كل تحقيقاتهم أو بعضاً منها. تكون بعض طلبات العروض مصاغةً من قبل ذوي كفاءة استغرقهم الوقت في بناء إشكالية سألوا عنها اختصاصيي الميدان المعني. يكون من اليسير عندها على عالم الاجتماع اقتراح مشروع بحث ذي صلة مباشرة بتوجه أعماله أو أعمال فريقه. في الكثير من الأحايين تبادر المنظمات التي تتوفر لديها وسائل إطلاق طلبات العروض إلى تكوين لجنة علمية تُكلّف بالتنسيق بين الباحثين والفِرَق التي تُقْبَل مشاريعها. عندها تبرمجُ اجتماعات دورية على امتداد فترة العقد بل وتنظّم أيام تثمين لنتائج البحث. ليس في مشاركة عالم الاجتماع في هذا النوع من المسارات أيّة مخاطرة بما أن دعوته تتم على أساس معرفته وتجربته.

على أن من أشكال البحث التعاقدية الأخرى ما يكون فيها هامش استقلالية الباحث أكثر تقلصاً. تلك هي الحال خاصةً عندما يُدعى عالم الاجتماع للاستجابة إلى طلب محدّد يصدر عن منظمة عمومية أو خاصة. عندئذ يمكن للسؤال الأصل أن يصاغ بطريقة عملية جداً من دون أية صلة مباشرة بإشكالية علمية اجتماعية. يمكن لعالم الاجتماع إمكاناً تاماً أن يعتبر أن ليس من مشمولاته أن يتدخل

في إطار لا يسيطر عليه تمام السيطرة، ومن الأفضل فعلاً في بعض الحالات عدم الاستجابة لطلبات تدخل لا تكون متوافقة مع مسار بحثي. ومع ذلك يكون من المفيد التفكير في الطلب ذاته على الصيغة التي تتم بها صياغته من قبل فاعلين غرباء عن عالم البحث، إذ إنه يكون دالاً على الانشغالات المباشرة التي تخالج أولئك الذين يفعلون بوتيرة اليومي وتبعاً لمصالح ورهانات تعتمل في العالم الاجتماعي. يمكن لعالم الاجتماع عندها أن يقرّر إِعْمَالَ التحليل العلمي الاجتماعي في السؤال الذي وُضع له حتى قبل المباشرة بالإجابة عليه، ومرافقة طالب الخدمة في تفكيرٍ في الطلب ذاته. على هذا النحو خَبِرَ العديد من الباحثين إمكانية تحويل السؤال الأصل نحو سؤال مغاير تماماً أكثر أهمية، لا بالنسبة إلى عالم الاجتماع فحسب بل إلى طالب الخدمة كذلك وبوجه أخص إذا لم يتخذ هذا المسافة الزمنية اللازمة لفهم الآليات الاجتماعية التي يُفترض فيه عَمَلُهُ على التأثير فيها. على هذا النحو، للعمل العلمي الاجتماعي أن يقام في مبتدأ البحث ذاته لدى تحضير العقد. يمكن لمسؤول سياسة المدينة مثلاً أن يطلب من عالم الاجتماع دراسة عوامل الجنوح في حي أو آخر تكون فيه مؤشرات الإجرام قد لوحظت في سياق البرمجة لتحقيق لدى المتّهمين باقترافه من الشباب. يمكن لعالم الاجتماع حينها أن يساعد على صياغة السؤال الأصل بالتأكيد على أهمية التحقيق، لا لدى الشباب أنفسهم مباشرةً وحَضْريّاً بل لدى كل المجموعة السكانية في تلك الأحياء. يمكنه أن يساعد طالب الخدمة على أخذ العلاقات الاجتماعية بنظر الاعتبار بصفة إجمالية عبر التخلّص من النظرة القطاعية والجوهرانية إلى المشكل الموضوع. على هذا النحو، ولئن صَحّ أن الطلب هو دراسة القضية الاجتماعية على الصورة التي يثار بها في الحس المشترك، أو على الصورة الإدارية التي يواجهها فيها فاعلون مكلّفون باتخاذ قرارات، فإنه يعود

إلى عالم الاجتماع صياغتها سوسيولوجياً وتفسير فائدة التصرف على هذا النحو. وإذا كان عالم الاجتماع على معرفة بالغُنم الذي يمكن أن يَجْنِيَهُ في وضعه العالَم الاجتماعي محل تساؤل، فبإمكانه أن يستثير ذات النوع من التساؤل لدى آخرين عبر "مرافقتهم" في سيرورة أشكلة السؤال الأصل.

ولنؤكّدْ كذلك على أن لبعض عقود البحث غايةً مباشرةً أخرى غير معهودة بصرف النظر عن البحث بذاته. يمكن لنيّة طالب الخدمة في التحقيق حول هذا الجهاز أو ذاك، ومن دون أن يصرّح بذلك رسمياً لعالِم الاجتماع بالطبع، أن يدفع بتفكير الأعوان الذين يرتبط معهم بعلاقات شغل يومية، بحيث يوفر لنفسه هامش فعل أكبر في تخفيف التوتر أو تخطي مصاعب تنظيمية. عندها يكون أقل اهتماماً بالنتائج المتوقعة من اهتمامه بسيرورة الإصلاح الداخلية التي سيسمح البحث بإطلاقها. على هذا النحو يكون على عالم الاجتماع أن يمعن النظر في فحص الطلبات التي توجه إليه حتى لا يقع هو ذاته في فخ توظيف غير مباشر.

أخيراً، ومثلما أشرنا إلى ذلك (انظر الفصل الأول من القسم الثاني "شروط التحقيق العلمي الاجتماعي")، يعتبر العمل بطريقة تعاقدية مع منظمات خاصة أو عمومية شرطاً للوصول إلى مصادر إدارية ذات أهمية بالنسبة إلى البحث. وعلى هذا يمكن لاستغلالها أن يكون موضع اتفاق يُحَدِّد بدقة ما يتبادله الباحثُ وطالبُ الخدمة من التزامات. تكون هذه المصادر مشتتة أحياناً، ويمكن للبحث أن يوفر لطالب الخدمة فرصة جمعها بطريقة متناسقة وتحيينها مع تأسيس نمط تنظيم جديد لها في الآن ذاته. حينها يمكن لعالم الاجتماع الذي يشارك في هذا المشروع أن يحصل من الإدارة أو الجهاز المعني على وسائل إضافية لمباشرة عمله.

ليس من فائدة في إكثار الأمثلة، إذ إن تلك التي اعتمدناها تجسّد تنوّعَ الحالات التي يُحتمل أن يواجِهها عالم الاجتماع عندما يقبل الاستجابة إلى طلب اجتماعي ذي شكل تعاقدي. ولئن كان خطرُ الوقوع تحت طائلة فرض إطار تحليل ملزم، والعمل تحت شروط قليلة المناسبة لإنجاز عمل علمي اجتماعي دائمَ المثول، فلا بد من التأكيد على وجود هامش تفاوض بين طالب الخدمة والباحث في غالب الأحيان حول إشكالية البحث أو حول أنماط الموضعة المحتملة. وعلى هذا يبدو اليوم التعارضُ بين علماء الاجتماع غير المهتمين بالطلب الاجتماعي وعلماء الاجتماع القريبين منه في عداد الماضي. من المشروع أن يوليَ عالم الاجتماع أهمية كبيرة للمشاكل الاجتماعية، وبما أن صيغتها لا توافِقُ موافَقَةً مباشرةً قضايا علمية اجتماعية، فإن على عالم الاجتماع أن "يشتغل" على الطلب الاجتماعي مع طالبه، وأن يتفاوض معه حول الإطار المناسب الذي يمكن أن يضمن للبحث أكبر استقلالية ممكنة. ذلك جزء من حرفة عالم الاجتماع.

ب - إكراهات دور الخبير

على ما رأينا، يكون علماء الاجتماع في العديد من الأحيان موضع طلب من وسائط الإعلام للإدلاء بآرائهم حول مستجدات الأحداث ذات القرب من أعمالهم، وهم كذلك من قِبَل أعوان المجال السياسي الإداري. ليس من النادر في مرحلة التحضير لقانون أن يستشير الوزراء مباشرة شخصيات يُقَدِّرُون أنها خبيرة في مجالها وأن يلجأوا إلى علماء الاجتماع. يحتمل أن يشعر هؤلاء حينها أنهم محلّ تقدير، بفضل الأهمية التي تولى لأعمالهم وأن يقبلوا بعرض تقارير عنها على شاكلة اجتماع لجنة مصغرّة. أليس طلب السياسيين للمعرفة التي لعلماء الاجتماع قبل اتخاذ قرار دليلاً على نفع علم

الاجتماع؟ ومع ذلك يتوجّب عدم الانسياق وراء حماس ساذج، إذ يمكن لاستشارة عالم الاجتماع أن تكون شكلية كلياً وأن تستخدم تَزْكِيَةً لقرار سياسي يكون قد اتُّخِذَ بَعْدُ. من المشروع والمُطَمْئِن للمسؤول السياسي أن يُعْلِن أن قراره اتُّخذ على أثر استشارة اختصاصيين، وخاصة إذا ما كان ذلك الخيار مصدر جدل. يكون ذلك حينها من قبيل استراتيجية تستبق نزع فتيل الانتقادات المحتملة.

ولكن ما خفي كان أعظم. فلئن اعتبر الكثيرون مُجْزِيَةً تلك المساعدةُ التي تُطلب من عالم الاجتماع، فلا ينبغي اهمال خطرُ انسياقه نحو تساؤل من طبيعة معيارية يتجاوز أَمْدَاءَ بحوثه، إذ يحتمل أن يتصرف باسم العلم لا بوصفه عالماً بل بوصفه فاعلاً من بين آخرين منخرطين في سيرورة تقريرية. ألا يُلْزَمُ أحياناً باتخاذ موقف؟ أو بإمكانه أن يظل على حياد تام إزاء تساؤل وزير تكون وجهته السياسية واضحة التحديد؟ أَوَلاَ يُحَاوِلُ الوزير في غالب الأحيان أن يستثير لدى من يستشيره تعاطفاً ما، مع السياسة التي ينوي اتّباعها؟ حينها يَمْثُلُ خطر التوظيف حقّاً كما أكّد على ذلك تشارلز رايت ميلز (Charles Wright Mills):

يكمن الدور الثاني وهو الأكثر تواتراً في اتخاذ موقع مستشار الملك، ويمثّل طلب المساهمات البيروقراطية التي وصفتُ أفضل الأمثلة عليه. ينزع عالم الاجتماع المعزول إلى حشر إصبعه بين أسنّة المجتمع الحديث المُرَكَّبَةِ التداخل، تلك التي تجرّ الفرد إلى داخل بيروقراطية عقلانية، ووظيفية فينكفئ في عَيْن اختصاصه بحيث لا يتعرف على البنية الاجتماعية ما بعد الحديثة. يتّخِذُ علم الاجتماع هاهنا شكل الآلة العقلانية والوظيفية، فيما يفقد عالم الاجتماع المعزول السلطة الأخلاقية والعقلانية الرّاسخة ويتقلص دور العقل في المسائل المشتركة مستخدماً على ما هو عليه من قبل البيروقراطية

والتوظيف اللّذين يُقْتَصَرُ مُذَّاكَ على تجيد تقنياتهما. . ذلك دور يعسر فيه الحفاظ على النزاهة الأخلاقية والفكرية واستتباعاً على حرية عمل عالم الاجتماع(3).

ليس المسؤولون السياسيون الحاكمون وحيدين في دعوة علماء الاجتماع إذ كثيراً ما تفعل الأحزاب السياسية والنقابات نفس الشيء، ويدعو مندوبوهم الباحثين الذين يمكن لهم أن يقدّموا مساعدتهم سواء أكان في إطار مناقشة للأفكار تسبق تحديد برنامج سياسي، أو عند التأهب لاتخاذ قرار حول هذا أو ذاك من مشاريع القوانين. تتباه بعض الأحزاب أو النقابات بأن لها علماء اجتماع من "أبناء الدار" أي أولئك الذين يمكن لهم إقامة مناخ من الثقة معهم ينبني في غالب الأحيان على تقارب فكري مناضل. يجازف عالم الاجتماع الذي يَقْبَلُ بأن يكون خبير حزب أو نقابة هو أيضاً بأن يكون مُلْزَماً بالانضباط الداخلي، وبواجب التحفظ المُحَتَّمَيْنِ على أعضاء هذا النوع من البنية. من العسير الاحتجاج على توجه سياسي بعد المساهمة في تحديده. ولكن من الممكن، بصفة أعم وفي ما يتجاوز حدّاً معيناً، التساؤل حول إمكانية القيام بحرفة علم الاجتماع لمن كان شديد الارتباط بحركة سياسية بوصفه مستشاراً "سوسولوجياً" دائماً. ليس التعاطف مع حزب أو آخر، وإظهاره والقبول بمده بالخبرة في مناسبات بعينها، أمر، بينما الاضطلاع فيه بدور عالم الاجتماع. هو أمر آخر منطقياً. يَحْسُنُ بعالم الاجتماع أن يمدّ في حرية مساعدته لكل بنية سياسية أو نقابية يحتمل أن تمارس الحكم من دون أن

---

(3) Charles Wright Mills, *L'imagination sociologique* (Paris: La Découverte, 2006), p. 184,

يتساءل الفصل العاشر من هذا المصنف والمُعَنْوَنِ "في السياسة" بطريقة أكثر تعميماً حول موقف عالم الاجتماع إزاء المآزق الأخلاقية.

تكون تزكيةً علمية للقرارات الأيديولوجية التي فيها تتخذ. ولكنه يندر في الواقع أن يتم استدعاء عالم الاجتماع لمجرد مؤهلاته العلمية حيث يُنتظر منه، على نحو ضمني إلى هذا الحد أو ذاك ولا شك، أن يتّبع مساراً فكرياً مناضلاً بحيث يكون في عهدة كل واحد تقديرُ الحد الذي لا يحسن تجاوزه، واستطاعة الاحتفاظ على استقلالية دور العالم الإبستيمولوجية.

أخيراً، يُحتمل استدعاء عالم الاجتماع بصفته خبيراً ضمن هيئات يُسَمِّي أعضاءَها الحكمُ القائمُ، ويحتمل أن يكون فيها دائم العضوية. تتعدد هذه الهيئات اليوم إلى حد ما إذ صار من المعتاد، كلما أثيرت قضية اجتماعية وكان إصلاح جوهري جارياً، الاستناد على عمل مجموعة من الخبراء. تتمثل المهمة التي تكلف بها المجموعة في إنجاز تقرير يُسلّم رسمياً لاحقاً إلى من طلبه أو طلبته ثم يُنشر على العموم. يعسر على عالم الاجتماع أن يتهرب من هذا النوع من المهام. ذلك وجه من الحرفة غير معروف على نطاق واسع، ومع ذلك تكفي قراءة تقارير نشاط الباحثين حتى ندرك أن عدد من يشاركون في هذا النوع من اللجان ليس قليلاً. على هذا النحو تم إنتاج عدد كبير من تقارير الخبرة حول مواضيع مختلفة مثل إصلاح المستشفيات، ومدوّنة قوانين الجنسية، والمخدرات، والجنوح، وانتحار الشبان، وسياسات التشغيل، والسياسة المدرسية، والسياسات العائلية... إلخ، يمكن لهذه التقارير أن تَجْرُدَ المعارف العلمية الاجتماعية في هذا الميدان أو ذاك، ولكنها قليلاً ما ترتكز على تحقيقات جديدة. هي أدوات توضع تحت تصرّف الحكم. ما الذي يمكن لعلماء الاجتماع أن ينتظروا منها مباشرةً؟ لا شيء يُذكر والحق يُقال، اللّهُمَّ التمكّن من المشاركة في مجابهة نادرة الحدوث بين باحثين وممارسين وشخصيات خارجة عن عالم البحث، ولكن

وباسم المصلحة العامة من واجبهم المشاركة في مثل التفكير العام هذا.

ت- من أجل علم اجتماع ناقد

ليس بمستطاع عالم الاجتماع أن يظل في برجه العاجي، وأن يمتنع عن المشاركة في المناقشات الاجتمَاعية والسياسية، وعلى الأخص إذا تعلقت مباشرةً بالأعمال التي يكون قد فرغ منها للتو. ليس بمستطاعه ألا يكون حسّاساً تجاه غايات بحوثه، ويتوجب عليه أن يراقب استخدامها الاجتماعي والسياسي اللاحق. ولكنه ينخرط بعدُ بدايةً، عند اختيار موضوع بحث ونمطٍ من الموضعة، في مسار علمي يضعه في موضع ناقد للنظام الاجتماعي. يجدر هاهنا الاتفاق على معنى اللفظ "نقدي" مطبّقاً على علم الاجتماع. فلئن كان علم الاجتماع نقدياً تعريفاً، فليس ذلك في معنى الاحتجاج المتحزب أو المناضل، بل في معنى كشف الآليات غير المرئية وغير الواعية الفاعلة في مجتمع ما. يطارد علم الاجتماع الأساطير مفسّراً القاعدة التي عليها ترتكز وينزعُ، وإنْ جزئياً، عن العالم الاجتماعي سِحْرَه عبر دراسته انطلاقاً من مُسَيِّرَاته المخفية. هو لا يكتفي بالمسرح والديكور ولكنه يحرص على النقيض من ذلك، على الدخول إلى الكواليس بغية فهمٍ أفضل لأطر التجربة الإنسانية الاجتماعية ومسبّبات الفعل.

يشرح روبرت كاستيل (Robert Castel) مثلاً الطريقة التي أمكن بها مساءلة مستشفى الأمراض النفسية أو السجن مساءلةً علميةً اجتماعيةً انطلاقاً من وجهة نظر نقدية:

ترفض مقاربة علم الاجتماع النقدي هذه، التمثل الأحادي البعد، عَنَيْتُ التمثل الخالص الخبري للواقع الاجتماعي الذي لا

يوجد بحسبه إلا ما يمكن لنا أن نلاحظه في الدرجة الأولى. ولكن هذا الواقع تخترقه النزاعات والتناقضات وفيه تكون على الدوام قراءتان على الأقل للرهانات تبعاً للوضعية التي يحتلّها المتصارعون. على هذا النحو يمكن لاختيار وجهة النظر التي تُعَتِّمُ عليها الأيديولوجيات المهيمنة عادة أن يكون، إذا ما تمّت مراعاته بحزم، مُجْزِياً للمعرفة العلمية الاجتماعية. فقد كانت وجهة النظر النقدية المسلطة على مستشفي الأمراض النفسية، أو على السجن مثلاً هي التي ساهمت بالتأكيد في تأسيس علم اجتماع هذه المؤسسات، في حين كان خطاب المهنيين والمديرين يكتفي في الغالب بتكرار التبريرات الرسمية التي كانت تُسْنِدُ لهم الدّوْر الحَسَن. ولكنا كنا نرى، أقول كنا إذ عملتُ في إطار هذا المجال وهو ما لا أندم عليه اليوم، أن تناقضاً قائمٌ، وأن علينا أن نكشف وجوده بين ذاك التباهي الذاتي بفضائل التقدم والمعرفة العلمية والمعاملة وكأنها من القرون الوسطى التي كانت تسلط في هذه المؤسسات على بعض مواطني مجتمع ديمقراطي. أنتج هذا الموقف الذي اتخذناه فائضَ قيمةِ معرفةٍ "موضوعيةٍ". لن يتوانى المدافعون عن موضوعاتية نقية وصارمة بالتأكيد عن تعيير هذا الموقف عبر القول إنه ينبني على اختيار منحاز، ولكن هذا الانحياز، إن وُجد، يوازن كفّاً بكفٍّ اختياراً منحازاً آخر تجسّده موضوعاتيةُ خطابٍ "محايد" يعتبر الأوضاع الحاصلة واقعاً وبذا يزكّيها[4].

كان دوركهايم وتلاميذه يعتقدون أن اشتغال المجتمع هذا على

(4) Robert Castel, "La sociologie et la réponse à la demande sociale," dans: Bernard Lahire, *A quoi sert la sociologie?* (Paris: La Découverte et Syros, 2002), pp. 72-73.

ذاته، انطلاقاً من المعرفة العلمية الاجتماعية، يسمح بالترقي بوعيه، وإذاً بتسوية معيارية أفضل للمشاكل الاجتماعية. لا يهدف النظر النقدي الذي يسلطه علم الاجتماع على النظام الاجتماعي إلى وضعه موضع سؤال بالضرورة، ولكنه يمكن كما رأينا أن يكون نافعاً في التحضير لإصلاحات تهدف إلى تغييره. يسمح هذا النظر على الأخص بإلقاء أسئلة جديدة.

بهذه الروح شارك العديد من علماء الاجتماع وباحثون آخرون في العلوم الاجتماعية في المصنّف الجماعي المعنون[5] (*Repenser la solidarité*) إعادة التفكير في التضامن. كانوا يودّون إيضاح المناقشة والخروج من حالة الضبابية الذهنية التي تحوم حول قضايا التضامن. يمر ذلك حتماً تقريباً بشكل من النقد الاجتماعي، ولكنه لا يقتضي ترجمةً مباشرةً للأفكار التي يدافع عنها في برنامج سياسي. كان دوركهايم يضع على عاتق علم الاجتماع دوراً تربوياً، وكان يؤكّد أن تضامن المجتمعات الحديثة ذا الطبيعة العضوية والمؤسسَ على ترابط تبعية الأفراد بعضهم لبعض هشٌ. كيف يمكن اليوم، بالقدر نفسه الذي كان في منتهى القرن التاسع عشر على الأقل، ألا ننشغل إزاء مظاهر التفاوت، وخطر انشطار روابط تضامننا الجماعية؟ ومع ذلك، تتمثل ردة فعل المسؤولين السياسيين العفوية في التغاضي عن الرهانات المُحْرِجة مثل مظاهر التفاوت بين الأجيال. كيف يمكن تصوّر سياسة طموح من إعادة التوزيع لصالح الشباب، في حين يميل جسم المتقاعدين الناخب إلى التخفيض في الضرائب؟ وعلى النحو ذاته يمكن أن يعنّ للسياسيين أن يخيّروا مباشرةَ مسألة التضامن

(5) Serge Paugam, *Repenser la solidarité: L'apport des sciences sociales*, Le Lien Social (Paris: PUF, 2007).

باعتماد مجال المساعدة التقليدي مقياسَ نظرٍ حصرياً واضعين بذلك سؤالاً لا يَتَصَوّر إصلاحات بنيوية، تتكفل بطريقة أفضل بالمخاطر المتصلة بمظاهر التفاوت الجديدة إن في سوق الشغل، أو في مجال السكن، أو في مجال تهيئة الأحياء الحضرية. تغلب على الأنشطة المقامة على استعجال باسْم ما يعرّف اليوم على أنه نفقات التضامن الصفةُ الإعلامية ولكنها تُخفِي في الكثير من الأحيان القضايا الحقيقية. القلق الذي ينتاب الباحثين في العلوم الاجتماعية إزاء الانحراف في معنى التضامن هذا مشتَرَكٌ في الحقيقة بين العديد من المواطنين الذين يشاركون في المناقشات التي يحفظها تنامي المعارف الذي نشهد. وعليه لا يمكن للسياسيين إلاّ أن يُصيغوا السمع إلى هذه الحاجة العميقة للتعبير عن التضامن، في معنى تعزيز الترابط المتبادل بين الأفراد والعقد الاجتماعي.

يمكن لعلم الاجتماع في مقاربته بطريقة مختلفة القضايا الاجتماعية، وفي إعادة تحديد موضعها في إطار تحليلي مستقل عن المصادفات المباشرة للفعل السياسي والبيروقراطي، أن يهب أفضل ما لديه. يمكنه، بتوفيره نظرة نقدية في الاشتغال الاجتماعي أن يساعد الأفراد، كما أكد على ذلك بورديو، على التحرر من الهيمنة، ومن العنف الرمزي الذي يقعون ضحاياه. يمكنه أن يجعلهم أقل تبعية تجاه البديهيات المغلوطة، والأحكام المسبقة، وأشكال التوظيف التي تهيمن على الحياة في المجتمع. للأعمال التي ينجزها علماء الاجتماع فائدة اجتماعية في معنى ما تسمح به من فهم أفضل لعوامل الانسجام والانقسام في المجتمعات الحديثة في آن واحد، والمساعدة بذا على التفكير العام في الإصلاحات الجارية أو المقبلة. ولكن هذه الفائدة الاجتماعية لا تكون إلا بشرط اجتهاد علماء الاجتماع في جعل بحوثهم في متناول العدد الأوسع من الناس. ليست دعوة علم

الاجتماع البقاء منكفئاً على المجال الأكاديمي، والبقاء بعيداً من مناقشات المدينة. إن الانفتاح ضرورة بل هو من خصائص الحرفة الجوهرية.

بيبليوغرافيا

Becker Howard S., *Outsiders. Etudes de sociologie de la déviance* (1ère édition en anglais, 1963), Paris, A.-M. Métailié, 1985.

Castel Robert, *la sociologie et la réponse à la demande sociale*, in, Bernard Lahire (dir.), *A quoi sert la sociologie?,* Paris, La Découverte et Syros, 2002.

Paugam Serge (dir.), *Repenser la solidarité. L'apport des sciences sociales*, Paris, PUF, «Le lien social», 2007.

Wright Mills Charles, *L'imagination sociologique* (1ère édition en anglais. 1959), Paris, La Découverte, 2006.

خاتمة

إن أكثر ما يميّز ممارسة علم الاجتماع من خصائص، إضافة إلى الطرائق وتقنيات هذا الاختصاص التقليدية، هو من دون شك النظرة الانعكاسية التي يسلّطها عالم الاجتماع على امتداد بحثه على الموضوع وعلى مساره التحليلي، وعلاقته بالميدان، وتأويله لنتائج التحقيق، وانخراطه في حياة المدينة. بمراهنتنا في هذا المصنّف على إعادة رسم سلوك الباحث لسبيله انطلاقاً من الاختيار الأصل لموضوع الدراسة وصولاً إلى نشر الاستنتاجات في شكل مقالات أو كتب، وبمباشرتنا في كل مرحلة المسائل التي تكون في القلب من سيرورة الموضعة أكدنا مراراً وتكراراً على انعكاسية عالم الاجتماع. ما من علم بالعلاقات الاجتماعية من دون تباعد ومن دون نظرة نقدية في ما يَصُوغُ نسيج الحياة المجتمعية. تتأت الصعوبة من كون عالم الاجتماع عنصراً من عناصر الاشتغال الاجتماعي وليس بمستطاعه الانفصال عنه، مؤقتاً على الأقل، طوال زمن البحث، إلا بفضل جَهْد مستمر من التباعد يضاهي بذله جُهْداً على نفسه. ليس بإمكانه النجاح إلا إذا تبنّى وجهة نظر نقدية في مساره.

يبدأ التفكير العلمي الاجتماعي بالقطع مع الحس المشترك عَنَيْتُ التصورات التي تتقاسمها العديد من مكونات المجتمع بل

والمؤسسات التي تضمن الحفاظ على التسويات المعيارية للمجتمع. والحال أن الحسّ المشترك يفرض نفسه بيسر على كل الأفراد، وخاصة لأنه ينهج طريق نوع من التلقين المستمر لطُرُق الفعل وموافقات الحياة الاعتيادية والمعايير والقيم التي تحدّد مراعاتها، وإن جزئياً، الاندماج الاجتماعي (في معنيي الاندماج في المجتمع واندماج المجتمع). ليس عالم الاجتماع يختلف عن رجل الشارع، وهو، مثْله مثْل كلّ الناس، واقع تحت تأثير البديهيات التي تهيمن على الحسّ المشترك. ويتمثل التحرّر منها بالضبط في اعتبارها بديهيات مغلوطة، وفي تفكيك أساسها عبر نظرة انعكاسية في البنى التي يتم على الغالب استبطانها بطريقة لاواعية.

يكون وضع هذا الحال موضع سؤال عند عالم الاجتماع في اللحظة التي يتساءل فيها عن موضوع بحثه. لقد أكدنا أن علماء الاجتماع لا يتخيّرون البتة المواضيع التي عليها يشتغلون بمحض المصادفة، حيث تكون تجربتهم المعيشة في الكثير من الأحيان محددةً، ومن النادر أن يدرسوا ظاهرةً اجتماعيةً من دون أن يكونوا في لحظة ما من حياتهم قد جابهوها إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. في هذه المرحلة التي تسبق بداية البحث تجري عملية التباعد الأولى بالنسبة إلى الحسّ المشترك. يستثار اهتمام عالم الاجتماع على نحو ما عن طريق ملاحظةٍ أو نقاشٍ أو حادثةٍ نقلتها الصحافة، وبصفة أعم، يكون المثير حادثاً من حوادث الحياة الاجتماعية يسائله فجأة لأنه لا يبدو له مفروغاً منه. لا يضمن وضع الأمر موضع استفهام علمية المسار، ويُحَبَّذُ أن يواصل عالم الاجتماع التساؤل حول ما انتهى به إلى هذا الاختيار الأول. تحت أي من الشروط وفي سياق تضافر أية ظروف تظهر الأسئلة "الجيدة" تلك التي تقود إلى بحوث مجدّدة؟ تعسُر أحياناً معرفة ذلك يقيناً، على أن الوعي

بالمسبب الاجتماعي، والنفسي غالباً، الذي انتهى إلى الاختيار البحثي يساعد على تأمينِ أفضلَ لعمليات التّباعد اللاّحقة.

المعركة اللاحقة التي على عالم الاجتماع خوضها هي تلك التي تضعه وجهاً لوجه مع الأفكار المسبقة التي تمثّل عقبات حقيقية على طريق المعرفة العلمية الاجتماعية. على كل عالم اجتماع رسم مسافةٍ تُبْعده عن اللغة اليومية التي فيها تختبئ الأفكار الموروثة، والمظاهر الاعتيادية للوجود المعهود، وكذلك تمثلات المؤسّسات الرسمية التي تحكم حياة الناس المجتمعية. إن مساءلة الاشتغال الاجتماعي هي في الآن ذاته مساءلة للألفاظ التي تسمّيه وتفرضه على أنه مفروغ منه. يسمح الاستفهام حول المقولات التي تبدو بديهية الوجود وإعادة تركيب تَخَلُّقِهَا بفهم الكيفية التي أمكن لها بها، عَبْر عمل جماعي وأحياناً عبْر نزاعات اجتماعية، أن تفرض شرعيتها. إذا ما تم تفكيك الأفكار المسبقة تكون أكثر مطواعية في إعادةِ بناءٍ من طبيعة مغايرة فتستحيلَ مفاهيمَ علميةً. يمكن للمقارنة بين مجموعات اجتماعية، ومجتمعات أو بلدان أن تكون وسيلةَ إظهارٍ لقوّة مقولات الحس المشترك. لا يعني النجاح في فعل ذلك مرةً أولى الإعفاء من فعله ثانية، بما أن معاودة الظهور واكتساح الحقل التحليلي في مستطاع الأفكار المُسْبَقة التي تكون السيطرة عليها قد تمت، مَثَلُهَا في ذلك كَمَثَلِ الأعشاب الضارة. التيقظ الدائم وحده بوصفه ثمرة للممارسة الانعكاسية قادر على هزمها.

تتدخل الانعكاسية لحظة إنجاز التحقيق الميداني كذلك. ومثلما رأينا ذلك، ومهما كانت المقاربة المعتمدة، توافقُ علاقةُ التحقيق تفاعلاً من بين تفاعلات أخرى. تكون المعطيات التي نستقيها منه متأثّرة بنوع العلاقة المبنية بين المحقِّق والمحقَّق معه أو مجموع المحقَّق معهم. يعني التساؤل حول هذه التداعيات إجبارَ النفس على

اعتبار جديّ لإمكانية قيام حدود من داخل الطريقة ذاتها. تمثّل اليومَ الملاحظةُ الإثنوغرافية وإنجازُ محادثة معمّقة، أو تمريرُ استمارة استبيان كذلك، تقنياتٍ دارجةَ الاستعمال في علم الاجتماع، ولكن ما من واحدة منها بإمكانها ادعاء عدم قابليتها للخطأ مُطْلَقاً. يتأتى خطر إرباك الواقع الذي يمكن أن تُدخله من حضور المحقق ذاته في الميدان ونوع أداء جمع البيانات التي يستعملها. يؤدي العَوْدُ النّاقد إلى الطرائق المستعملة وإلى مجمل الأدوات المستخدمة على طريق التوصل إلى المواد القابلة للاستغلال، إلى ازدياد فُرَصِ إنجاز تأويل علمي اجتماعي ذي جودة. على أن هذا الجهد يعتبر أحياناً ثانوياً من قبل بعض علماء الاجتماع الذين هم على عجلة من أمرهم، وعندها تؤخذ المعطيات المستقاة من التحقيق على علاّتها من دون رسم مسافة تجاهها كما لو كانت ومنذ الوهلة الأولى دالةً تماماً. على النقيض من ذلك، على عالم الاجتماع أن يسائل معطياته، وأن لا يثق بها ثقةً عمياء، بحيث يُمَثّل احتساب حَرْفِهَا المحتمل في التأويل ببساطة شرطاً من شروط العلمية.

كيف يتأتى لعالم الاجتماع أن يستغني عن عمل انعكاسي على نتائجه ذاتها؟ أيكون تأويلها خالص النقاء من أي انحياز؟ أيمكنه أن يكون موضوعياً تماماً؟ ألَيْس خطر انقياده لحظة الكتابة إلى التعبير عن حساسيته أو تفضيلاته ماثلاً؟ تكبر الغواية بتجاوز ما تسمح بقوله معطيات التحقيق، أو بإخفاء نقاط الظل ومساحات المعرفة غير المحددة. ويجد عالم الاجتماع نفسه في بعض الأحيان مدفوعاً بالطلب الاجتماعي، أو بما يطلب منه الاضطلاع به من دور الخبير، إلى تقديم تأويل شخصي مستعيضاً عن المعطيات المنقوصة التي تكون بحوزته بحدسه ذاته أو بحكمه الخاص. ليس من شك في وجوب اعتبار هذه المواقف منافية للروح العلمية ولكنها مع ذلك

أكثر تواتراً مما يعتقد. تتوخّى الكتابة العلمية الاجتماعية، وعلى الأخص حينما تستهدف جمهوراً غير مختص، وفي الآن نفسه، التبسيط أو التعميم بطريقة تكاد تكون حتمية. تبسيطاً إذاً من المستحيل تقديم عرض لجسم واسع من قرّاء العمل العلمي من دون تلخيص، ومن دون تَفَادٍ للشروح الكثيرة التعقيد. وتعميماً إذاً إن الطلب المستعجِل على الأجوبة على القضايا الجارية يجبر عالم الاجتماع على بناء فرضيات عامّة بالاعتماد على معطيات جزئية. كان دوركهايم يعتبر أن على علماء الاجتماع أن يكونوا أولاً وقبل كل شيء مستشارين ومربّين، وكان يحثهم على التفكير في تبعات أعمالهم الاجتماعية والسياسية. ليس بإمكان الانعكاسية العلمية الاجتماعية أن تتفادى هذا الاستفهام حول نتائج البحث واستعمالاته الاجتماعية. ذلك الاستفهام جزء مكين من الممارسة المعاصرة لعلم الاجتماع.

يسلّط عالِم الاجتماع نظراً نقدياً ضرورةً على العالَم الاجتماعي بما أن عمله يتمثل في مطاردة الأفكار المسبقة وأساطير الحياة الاعتيادية. وباستكشافه لكواليسها يجازف على الدوام بأن ينزع عنها سحرها، لا بل يجلب خيبة الأمل للرجال وللنساء المتحفزين دائماً، إلى الركون إلى ما يبدو لهم بديهيات أو حقائق مطلقة. ولكن دور نازع السحر هذا لا يمنعه من الانخراط هو ذاته في خدمة المجتمع، عبر تثمين نتائج بحوثه، والبحث لها عن فائدة اجتماعية. عالم الاجتماع موجود في قلب المدينة، وليست أعماله موجهة إلى البقاء منحبسةً بين أيدي بعض المختصين. يمكن لها عبر نشرها الواسع والاهتمام الذي تستجلبه أن تعزّز وعي المجتمعات بذاتها وتساهم على هذا النحو، وإنْ بطريق غير مباشر، في تنظيمها. حينها، تتمثل الانعكاسية الأسمى لعمل عالم الاجتماع في مساءلة عموم حركة

ممارسة علم الاجتماع. تجسيد ذلك بالنسبة إلى عالم الاجتماع، هو أن بُقِيمَ علم اجتماعٍ لعلم الاجتماع عَنَيْتُ أن يُدرج ضمن تحليله ما لسيرورة مراكمة المعرفة التي تصدر عنه من أَثَرِ اجتماعي.

الثبت التعريفي

أشكلة (problématisation): هي وضع البداهة والعفوية والاعتيادية والانسيابية التي يبدو عليها حال العالم الاجتماعي موضع تشكيك واستفهام. وتتم الأشكلة بتفريع السؤال الأصل إلى أسئلة ذات علاقة بحيث يدقق الاستفهام عن الفاعل وعن الفعل وعن سياقه الزماني وإطاره المكاني وعن طريقة ممارسته أو نمطه وعن دوافعه وغاياته. وعادةً ما يتم تلخيص ذلك على الصيغة التالية: من يفعل ماذا، أين، متى، كيف وتحت أثر أي دافع ومن أجل أية غاية؟

بحث/ دراسة (recherche): جملة العمليات الاستفهامية، الافتراضية، التوقعية، الاستقصائية، التبويبية، التحليلية والتأويلية التي يكون موضوعها معطيات ملموسة ذات علاقة بإشكالية علمية محددة بحيث يتيسر تقديم إجابة تفسيرية تأويلية ما على أسئلة الإشكالية كلها، أو بعضها.

تأويل (interprétation): جملة عمليات التثبت والقراءة والمقارنة والتجريح والتعديل والفهم والتفهم والترجيح والتفسير المسلّطة على بيانات ومعطيات تُسْتَقَى من الميدان وتخص إشكالية بحثية محددة بهدف إضاءة بعض جوانبها.

تحقيق (enquête): جملة العمليات الاستنطاقية والاستجوابية والاستقرائية التي تستخدم تقنيات الاستقصاء جامعة محققاً ومحققاً معه، أو باحثاً ومبحوثاً، أو مستجوِباً ومستجوَباً، أو قارئاً جارداً ومدونات أومخزونات أرشيفية أو مواد إحصائية.

تقنية (technique): وسيلة مقعّدة يتمكن باستخدامها الباحث من الحصول على المعطيات والبيانات الكمية أو الكيفية التي تهم إشكاليته، وتمكّنه من التأكد من مدى صحة فرضيته أو صواب توجهات بحثه. ومن تقنيات استقصاء المعطيات ما هو كمي ومنها ما هو كيفي وهي الملاحظة واستمارة الاستبيان والمقابلة الحرة ونصف الموجهة والمعمقة والجماعية وتحليل المضمون والجرد الأرشيفي أو الإحصائي.

سؤال الأصل (question de l'origine): هو السؤال الأول الذي يتبادر إلى ذهن الباحث في علم الاجتماع لدى ملاحظته المباشرة واقعةً أو ممارسةً أو سلوكاً أو ظاهرةً تسترعي انتباهه، أو لدى قراءته بحثاً أو دراسةً علميةً اجتماعيةً تجعله يتساءل عما كان لاحظه في محيطه الاجتماعي أو الشخصي. يتميز السؤال الأصل في العمل البحثي العلمي الاجتماعي، في كونه لا يقتنع بالبداهة ولا بالاعتيادية ولا بالعفوية التي تبدو عليها الوقائع والممارسات وأنماط السلوك التي يأتيها الفاعلون الاجتماعيون.

فرضية (hypothèse): ربط افتراضي بين متغيرين اثنين من المتغيرات ذات العلاقة بأحد أسئلة الإشكالية، يرشد البحث عن معطيات محددة يكون من شأنها تمكين الباحث من التأكد من صحة الفرضية أو عدمها واقعاً. وعادةً ما توضع الفرضية على صيغ محددة منها مثلاً: كلما كان.... (متغير يتعلق بالسن أو المستوى الدراسي أو الحالة العائلية أو المهارة المهنية أو القناعة السياسية أو الاعتقاد

الديني مثلاً) كان..... (متغير يتعلق بسلوك أو بممارسة أو بتصرف أو بوضع أو بعلاقة مثلاً). يسمى المتغير الأول مستقلاً (وعادة ما يعتبر سبباً مفسِّراً) فيما يسمى المتغير الثاني تابعاً (وعادة ما يعتبر نتيجةً للأول أو أثراً له).

مسألة (affaire): هي السؤال الأصل معمّماً، بحيث ينزع عنه الباحث الصبغة الفردية والخصوصية. يخرج السؤال الأصل بذلك عن سياقه الأول ليتعلّق لا بالأفراد أو المجموعات أو المؤسسات التي ارتبطت نشأته بها بل بأكثر ما أمكن من الأفراد أو المجموعات أو المؤسسات الشبيهة ذوات الصلة شبهاً أو تعارضاً أو اشتراكاً أو مجايلةً في السياق الذي يتم اختياره.

موضعة (objectivation): هي العملية العقلية التي يتم بها المرور من السؤال الأصل، إلى مسألة البحث بحيث يكون خروج من مجال الذاتية إلى مجال الموضوعية، ومن مجال الانطباع إلى مجال التعقل أو العقلنة.

موضوع البحث أو الدراسة (sujet de recherche): السؤال الأصل موضوعاً في سياقه الاجتماعي أي التاريخي، الجغرافي، الاقتصادي، السياسي، الثقافي والقومي...

ميدان (terrain): ما يختاره الباحث من الحقول أو المحالات الاجتماعية (حي سكني أو مجموعة أحياء، قرية أو مجموعة قرى، مدينة أو مجموعة مدن، بلد، قارة...) ليجري فيه تحقيقه مسلطاً تقنيات الاستقصاء على الأفراد أو المجموعات أو الجماعات أو المنشآت أو المؤسسات، وما يلاحظه، وعلى والأفعال والأقوال والممارسات في حالاتها وظروفها وسياقاتها وشروطها ومعانيها.

نتائج البحث (résultats de la recherche): آراء وأفكار وإقامة

لارتباطات أُثبتت وفصل لارتباطات لم تثبت، تتعلق بأسئلة الإشكالية وتنقاد بالفرضيات أو بالتوجهات الموضوعية، لتسمح بفهم أفضل للعالم الاجتماعي.

ثبت المصطلحات

أتراب (جماعة الـ)	pairs (communauté de)
إثنولوجي (عالم أجناس)	ethnologue
إثنولوجيا (علم الأجناس)	ethnologie
أثر	oeuvre
إثنوغرافيا (وصفيات أجناسية)	ethnographie
اجتماعي	social
إحصائي	statisticien
إدراك	entendement
استجواب	interview
استقصاء	investigation
استمارة استبيان	questionnaire
أشكلة	problématisation
اعتدال	équité
أفكار مسبقة	prénotions
أفكار موروثة	idées reçues

éclectisme	انتقاية
anthropologue	أنثروبولوجي (عالم إناسة)
anthropologie	أنثروبولوجيا (إناسة)
biais	انحراف
partialité	انحياز
cohésion sociale	انسجام اجتماعي
chercheur	باحث
recherche	بحث
recherche contractuelle	بحث تعاقدي
recherche-action	بحث/ فعل بحث نَشِطٌ
argument	برهان
argumentatif	برهاني
argumentation	برهنة
structure	بنية
synthèse	تأليف
interprétation	تأويل
démonstration	تبيين
cohérence sociale	تجانس اجتماعي
expérimentation	تجريب تجربة
analyse	تحليل
genèse	تخلّق
diagnostic	تشخيص

légitimation	تشريع/ تبرير
typologie	تصنيف
normalisation	تطبيع
extrapolation	تعميم
régulation	تعيير
explication	تفسير
désagrégation	تفكك
représentation	تمثل
distribution	توزيع
culture	ثقافة
communauté sociale	جماعة اجتماعية
lectorat	جماعة القراء
délinquance	جنوح
métier	حرفة
mouvement social	حركة اجتماعية
sens commun	حس مشترك
sens	حس معنى
civilisation	حضارة
champ	حقل
jugement de valeur	حكم قيمة
jugement de fait	حكم واقعة
empirique	خِبْرِي

expert	خبير
étude	دراسة
vocation	دعوة
signification	دلالة
preuve	دليل
goût	ذوق الذائقة
lien (inf.)	رابط
esprit scientifique	روح علمية
habitant(s)	ساكن سكان
légitimité	شرعية
totalisant	شمولي شامل
page (virtuelle)	صفحة (افتراضية)
lien social	صلة اجتماعية
rédaction	صياغة
banlieue	ضاحية
méthode(s)	طريقة/ طرائق
puritanisme	طهورية
phénomène social	ظاهرة اجتماعية
sociologue	عالم اجتماع
monde de l'art	عالم فن
sociologique	علمي اجتماعي سوسيولوجي
publique	عمومي

écriture	كتابة
totalitarisme	كليانية
anomie	لامعيارية
langue	لسان
langage	لغة
structuré	مبني مهيكل
société	مجتمع
sociétal	مجتمعي
population	مجموعة سكانية (ساكنة)
enquêteur	محقق
enquêté	محقق معه
blog	مدونة
intervieweur	مستجوِب
interviewé	مستجوَب
démarche	مسيرة
problème	مشكل مسألة قضية
donnée(s)	معطى/ معطيات
norme	معيار
normatif	معياري
concept	مفهوم
entretien libre	مقابلة حرة
entretien	مقابلة محادثة

entretien directif	مقابلة موجهة
entretien semi-directif	مقابلة نصف موجهة
approche	مقاربة
comparaison	مقارنة
essai	مقال إنشائي
catégorie (d'analyse)	مقولة (تحليلية)
critère de scientificité	مقياس علمية
l'écrit	مكتوب
observation	ملاحظة معاينة
pratiques culturelles	ممارسات ثقافية
débat	مناقشة
entreprise	منشأة
méthodologie	منهج
profession	مهنة
objectivation	موضعة
site (virtuel)	موقع (افتراضي)
institution	مؤسسة
terrain	ميدان
résultat	نتيجة
lutte	نزاع صراع
activité	نشاط
publication/ diffusion	نشر

système	نظام
système éducatif	نظام تعليمي
précarité	هشاشة
domination	هيمنة
domination masculine	هيمنة ذكورية
fait social	واقعة اجتماعية
milieu social	وسط اجتماعي

المراجع

لا تستعيد هذه البيبليوغرافيا مجمل العناوين المذكورة في الهوامش (الحواشي) أسفل الصفحات، مقتصرة على المراجع التي بدت لنا الأكثر فائدة في تعلم أساسي لممارسة علم الاجتماع:

Aron R., *Les étapes de la pensée sociologique*, Paris, Gallimard, 1967.

— *Les sociétés modernes*, Paris, PUF, «Quadrige», 2005.

Bouglé C., *Qu'est ce que la sociologie?*, Paris, Alcan, 1925.

Becker H. S., *Les ficelles du métier. Comment conduire sa recherche en sciences sociales* (1ère édition en anglais, 1998), Paris, La Découverte, 2002.

Bourdieu P., Chamboredon J.-C., Passeron J.-C., *Le métier de sociologue*, Paris, Mouton-EHESS, «Textes de sciences sociales», 1968.

Durkheim E, *De la division du travail social* (1893), Paris, PUF, «Quadrige- Grands textes», 2007.

—— *Les règles de la méthode sociologique* (1895), Paris, PUF, «Quadrige- Grands textes», 2007.

—— *Le suicide. Etude de sociologie* (1897), Paris, PUF, «Quadrige- Grands textes», 2007.

—— *La science sociale et l'action*, Paris, PUF, «Le sociologue», 1970.

Elias N., *Qu'est ce que la sociologie?,* (1ère édition en allemand, 1970), Paris, Editions de l'Aube, 1991.

Hughes E. G., *Le regard sociologique. Essais choisis*, Paris, Editions de l'EHESS, 1996.

Simmel G., *Sociologie. Etudes sur les formes de socialisation* (1ère édition en allemand, 1908), Paris, PUF, «Sociologies», 1999.

Weber M., *Le savant et le politique*, Paris, Plon, 1959.

— *Essais sur la théorie de la science* (1ère édition en français, 1965), Paris, Pocket, 1992.

—— *Economie et société* (1ère édition en français, 1971), Paris, Pocket, 1995.

White W. F., *Street Corner Society. La structure sociale d'un quartier italo-américain* (1ère édition en anglais, 1943), Paris, La Découverte, 1996.

Wright Mills C., *L'imagination sociologique* (1ère édition en anglais, 1959), Paris, La Découverte, 2006.

قراءات إضافية

Arborio A.-M., Fournier P., *L'enquête et ses méthodes: L'observation directe,* Paris, Armand Colin, «128», 2005.

Beaud S., Weber F., *Guide de l'enquête de terrain*, Paris, La Découverte, 2003.

Berger P. L., *Comprendre la sociologie. Son rôle dans la société moderne,* Paris, Editions du Centurion, 1973 (trad.).

Blanchet A., Gotman A., *L'enquête et ses méthodes: L'entretien,* Paris, Armand Colin, «128», 2005.

Bourdieu P., *Questions de sociologie*, Paris, Editions de Minuit, 1980.

—— (avec Loïc Wacquant), *Réponses*, Paris, Seuil, 1992.

—— «Comprendre», in, Bourdieu P. (dir.), *La misère du monde*, Paris, Seuil, 1993.

Boudon R., «L'intellectuel et ses publics: Les singularités françaises», in, Grafmeyer Y., et Padioleau J.-G., *Français, qui êtes-vous?,* Paris, La Documentation française, 1982, pp. 465-480.

Cefai D., *L'enquête de terrain*, Paris, la Découverte, «Recherches», 2003.

Dubet F., *L'expérience sociologique*, Paris, La Découverte, «Repères», 2007.

Houdeville G., *Le métier de sociologue en France depuis 1945. Renaissance d'une discipline*, Rennes, Presses Universitaires de Rennes, «le sens social», 2007.

Kaufmann J.-C., *L'entretien compréhensif*, Paris, Armand Colin, «128», 2004.

Lahire B. (dir), *A quoi sert la sociologie?,* Paris, La Découverte, 2004.

—. *L'esprit sociologique*, Paris, La Découverte, 2005.

Lewis O., *Les enfants de Sanchez. Autobiographie d'une famille mexicaine* (1ère édition en anglais, 1961), Paris, Gallimard, 1963.

Mendras H., Oberti M., *Le sociologue et son terrain. Trente recherches exemplaires*, Paris, Armand Colin, 2000.

Paugam S., (dir), *L'enquête sociologique*, Paris, PUF, «Quadrige-Manuels», 2009.

Passeron J.-C, *Le raisonnement sociologique. L'espace non poppérien du raisonnement naturel*, Paris, Nathan, «essais et recherches», 1991.

Peretz H., *Les méthodes en sociologie. L'observation*, Paris, La Découverte, «Repères», 2004.

Pinçon M., Pinçon-Charlot M., *Voyage en grande bourgeoisie. Journal d'enquête*, Paris, PUF, 1997; «Quadrige», 2002.

Schnapper D., *La compréhension sociologique. Démarche de l'analyse typologique*, Paris, PUF, «Le lien social», 1999, nouvelle édition, «Quadrige -Manuels», 2005.

Schwartz O., «L'empirisme irréductible», Postface à Nels Anderson, *Le Hobo. Sociologie du sans-abri*, Paris, Nathan, 1993.

———. «Une méthode ethnographique», in, Olivier Schwartz, *Le monde privé des ouvriers. Hommes et femmes du Nord*, Paris, PUF, 1990, «Quadrige», 2002, pp. 35-57.

Singly F. (de), *L'enquête et ses méthodes: Le questionnaire*, Paris, Armand Colin, «128», 2005.

Wieviorka M. (dir.), *Les sciences sociales en mutation*, Paris, Editions Sciences Humaines, 2007.

الفهرس

ـ غ ـ

ـ ف ـ

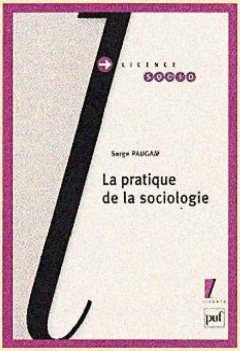
ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

ـ هـ ـ

ممارسة
علم الاجتماع



- أصول المعرفة العلمية
- ثقافة علمية معاصرة
- فلسفة
- علوم إنسانية واجتماعية
- تقنيات وعلوم تطبيقية
- آداب وفنون
- لسانيات ومعاجم

ما شروط موضوعية نظرة عالم الاجتماع؟

وما هي قواعد أخلاقيات المسلكية العلمية التي على كل عالم اجتماع أن يستند إليها؟

وهل يمكن أن يلتزم عالم الاجتماع نضالياً في الحياة الاجتماعية والسياسية؟

هذا الكتاب يعيد رسم المسار العلمي الذي يقود من بناء موضوع إلى نشر مقالات أو كتب مروراً بممارسة التحقيق الميداني وتحليل النتائج. إذ يُسائل، في معنى أعم، التزام عالم الاجتماع وموقعه في المجتمع.

- **سيرج بوغام:** مؤلف للعديد من المصنفات في المنشورات الجامعية الفرنسية (PUF)، وعالم اجتماع، ومدير دراسات في معهد الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية (EHESS)، ومدير أبحاث في المركز الوطني للبحث العلمي (CNRS). من مؤلفاته: *L'enquête sociologique* (2010), *Les 100 mots de la sociologie* (2010), *Le lien social* (2008).

- **منير السعيداني:** أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس ـ تونس.

المنظمة العربية للترجمة

الثمن: 22 دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN 978-614-434-001-1